الاستثمار الأجنبي في الأردن:

مجاله ومحدداته خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

إعداد

عماد فايز أمين آغا

المشرف

الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الرحمن

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

الاقتصاد

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان ٢٠٠٢

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور إسماعيل عبدالرحمن، رئيساً	
الأستاذ الدكتور محمد صقر ، عضواً	
الدكتور طالب عوض ، عضواً	
الدكتور يعقوب سليمان ، عضواً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــــــــــداء

إلـــى أحـــــــق النـــــاس بصـحبـــتـــي :

ذكـــــــــــــــــرى والدتـــــــــــي

والـــــــدي العـــــزيـــــــز

أخـــــي المخـــلـــص محمـــــود

زوجتـــي المـــخـــلـــصـــة

ابنتـــي الغـــاليـــة

أختـــي العزيـــــزة

مع كـل الحـــــب والعـــرفـــان والوفـــــــاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـــر وتقـديـــر

الحمـــد لله رب العـــالمين والصـــلاة والســـلام علـــى خـــاتم الأنبيـــاء والمرســـلين انـــه لمـــن دواعـــي ســـروري ان أتوجـــه بالشـــكر والامتنـــان الـــى أعضـــاء هيئـــة التـــدريس بكليـــة العلـــوم الاجتماعيـــة والإنســـانية فـــي الجامعـــة الأردنيـــة ،واخـــص بالـــذكر الأســـتاذ الـــدكتور إســـماعيل عبـــد الـــرحمن الـــذي كـــان لإرشـــاداته القيمـــة وإشـــرافه علـــى هـــذه الرســـالة الأثـــر الواضـــح فـــي إنجازها.

كمـــا أتقـــدم بالشـــكر العميـــق الـــى كـــل مـــن الصـــديقين :ضـــياء الدردســـاوي مـــن جامعـــة الإســـراء ، وجمـــال العســـل مـــن البنـــك المركـــزي علـــى حســـن تعاونهما وتشجيعهما.

ولا يفـــوتني ان اقـــدم عميـــق الشـــكر والامتنـــان الـــى كـــل مـــن الـــزملاء عبـــد الباســـط بعجـــي والآنســـة إيمـــان ابـــو حـــيط ونـــارمين النابلســـي مـــن بنـــك القـــاهرة عمان على حسن تعاونهم معي في طباعة هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتويات الرسالة

إهـــــــــــداء ..... ج
شكـــر وتقـديـــر ..... د
محتويات الرسالة ..... ه
فهـــرس الجـــداول ..... ح
فهرس المـــــلاحق ..... ط
الملخص باللغة العربية ..... ي
الفصل الأول : منهجية الدراسة ١
مشكلة الدراسة ٤
أهداف الدراسة ٥
الدراسات السابقة ٥
أهمية الدراسة ٧
فرضيات الدراسة ٨
منهجية البحث ٩
وسائل جمع المعلومات ٩
الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبـي : مجاله ومحدداته ١٠
أولا : مفهوم الإستثمار الأجنبي ١٠
ثانيا : أنواع الإستثمار الأجنبي: ١١
١- الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة ١٢
١-١ - الإستثمار المشترك ١٢
١-٢ - الإستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي ١٣
٢- الإستثمار الأجنبي غير المباشر وأشكاله المختلفة ١٤
٢-١- التراخيص (الامتياز) ١٤
٢-٢- عمليات تسليم المفتاح ١٥
٢-٣- عقود التصنيع وعقود الإدارة ١٥
ثالثا : محددات الإستثمار الأجنبي: ١٧
١- البيئة السياسية (المناخ السياسي) ١٨
١-١- الاستقرار السياسي المحلي ١٩
١-٢- المخاطر الإقليمية ١٩
١-٣- العلاقات الدولية ٢٠
٢ العوامل الإقتصادية : ٢٠
٢-١- حجم الناتج المحلي الإجمالي ٢٠
٢-٢- معدل التضخم ٢١
٢-٣- القدرة التنافسية في الدولة المضيفة ٢١
٢-٤- مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفر الأيدي العاملة ٢٢
٢-٥- الإجراءات البيروقراطية ٢٢
٢-٦- الموقع الجغرافي ٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧- سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية ٢٣
٢-٨- الانفتاح الإقتصادي ٢٤
٢-٩- البنية الأساسية للاقتصاد ٢٤
٣- البيئة التشريعية والقانونية ٢٤
٤ البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية ٢٥
رابعاً : الآثار الناجمة عن تدفق الإستثمارات الأجنبية: ٢٦
١- النظرية التقليدية ٢٦
٢- النظرية الحديثة ٢٧
الفصل الثالث : بعض المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية في الأردن ٣٠
أولاً : الفجوة الادخارية ٣٣
ثانيا : العجز التجاري ٣٥
ثالثاً : عجز الموازنة العامة ٣٨
رابعا : المديونية الخارجية ٤٢
خامسا : الناتج الحقيقي ٤٤
سادسا : معدل التضخم ٤٥
سابعا : البطـــالة ٤٦
ثامنا : النمو السكاني ٤٩
الفصل الرابع : المناخ الاستثماري في الأردن وفرص الاستثمار المتاحة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ٥١
أولا : الإطار السياسي ٥٢
ثانيا : الإطار القانوني: ٥٥
١- قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥: ٥٦
أ-الإعفاءات الجمركية ٥٧
ب- التسهيلات الضريبية ٥٨
ج- ضمانات الإستثمار ٥٩
د- حركة الإستثمار ٦٠
٢- بعض الملاحظات حول قانون تشجيع الإستثمار ٦٣
ثالثا :الإطار الإقتصادي والفرص الإستثمارية المتاحة: ٦٦
١- المدن الصناعية ٦٦
٢- المناطق الحرة ٦٨
٣- العقبة المنطقة الإقتصادية الخاصة ٧٠
٤- برامج التخاصية ٧١
رابعا : الاتفاقيات الإقتصادية التي وقعها الأردن: ٧٤
١- المناطق الصناعية المؤهلة ٧٤
٢- اتفاقية منظمة التجارة العالمية ٧٥
٣- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ٧٦
٤- اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ٧٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ٧٧
٦- الآثار المتوقعة للتجارة الحرة على الإقتصاد الأردني: ٨٣
أ- الآثار الإيجابية المتوقعة ٨٣
ب- الآثار السلبية المتوقعة ٨٤
الفصل الخامس : اثر العوامل السياسية والاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ٨٧
أولا : تطور حجم الإستثمارات المباشرة العالمية للفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) ٨٧
ثانياً : الاستثمارات العربية البينية ٩١
ثالثاً : تطور حجم الإستثمارات العربية و الأجنبية المباشرة المشتركة في الأردن موزعة حسب الجنسيات و القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩): ٩٣
١- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة حسب الجنسيات والقطاعات الإقتصادية ٩٤
٢- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الشركات موزعة حسب الجنسيات و القطاعات الإقتصادية ١٠٠
٣-الأهمية النسبية لرؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية والشركات في الإقتصاد الأردني ١٠٧
رابعاً : تحليل البيانات الداخلة في الدالة المقدرة إحصائيا: ١١٣
١-المخاطر السياسية ١١٣
٢-حجم الناتج المحلي الإجمالي ١١٣
٣-معدل التضخم ١١٤
٤- درجة الانفتاح الإقتصادي ١١٤
٥- عجز الموازنة ١١٥
٦-حجم السكان ١١٥
خامساً : النموذج القياسي واختبار الفرضيات ١١٥
الفصل الســـــادس : النتائـــج والتوصيـــات ١٢٠
أولا : النتائج ١٢٠
ثانيا : التوصيات ١٢٣
قائمة المراجع ١٢٦
قائمة الملاحق ١٣١
Abstract ١٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــرس الجـــداول

عنوان الجدول **الصفحة**

١- الفجوة الادخارية (فجوة الموارد) في الاقتصاد الأردني (١٩٩٠-١٩٩٩) ٤٢

٢- العجز التجاري (١٩٩٠-١٩٩٩) ٤٤

٣- خلاصة الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩) ٤٧

٤- المديونية الخارجية ٤٩

٥- مؤشرات الناتج المحلي ومستويات الأسعار ٥٢

٦- معدل البطالة والنمو السكاني في الأردن (١٩٩٠-١٩٩٩) ٥٤

٧-الاستثمارات المحلية والأجنبية المستفيدة من مزايا
قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) ٧٢

٨- عوائد التخاصية ٨٤

٩- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) ١٠٢

١٠- حجم الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩) ١٠٣

١١- الاستثمارات العربية البينية ١٠٤

١٢ رؤوس الأموال الاجنبية (عربية + غير عربية) المستثمرة في
المؤسسات الفردية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١٠٨

١٣- رؤوس الأموال العربية المستثمرة في المؤسسات الفردية
موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١١٠

١٤- رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة
حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١١٤

١٥- رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) المستثمرة
في الشركات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١١٤

١٦-رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الشركات موزعة حسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١١٥

١٧-رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية المستثمرة في الشركات
موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) ١١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملـــــلاحق

عنوان الملحق	الصفحة
١- البيانات الداخلة في الدالة المقدرة إحصائيا	١٤٦
٢- نتائج التحليل الإحصائي	١٤٧
٣- رؤوس الأموال الأجنبية (عربية +غير عربية) المستثمرة في الشركات موزعة جغرافيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)	١٤٨
٤- رؤوس الأموال الأجنبية (عربية +غير عربية) المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة جغرافيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)	١٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الأجنبي في الأردن :
مجاله ومحدداته خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

إعداد

عماد فايز أمين آغا

المشرف

الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الرحمن

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الأجانب في الأردن وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تذليلها.

لقد اعتمدت الدراسة نموذجاً قياسياً لتشخيص المتغيرات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية على الأردن ، حيث تم تقدير معلمات النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي . و دلت نتائج التحليل في النموذج القياسي على ان هنالك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و نمو السوق المحلي " مقاساً بنمو عدد سكان المملكة " على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن . كذلك دلت نتائج اختبارات (t) ان عدم الاستقرار المالي "مقاساً بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية " يرتبط بعلاقة سلبية و تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن.

خلصت الدراسة الى العديد من التوصيات من أبرزها ، تفعيل مفهوم "خدمة المكان الواحد" من خلال ربط المؤسسات الاستثمارية المختلفة بمؤسسة / هيئة عليا للاستثمار لتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وإنهاء المعاناة التي يعانيها جراء تأرجحه بين عدد من القوانين والمؤسسات الاستثمارية والدوائر المختلفة ذات العلاقة بالاستثمار ، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة كافة التشريعات الاقتصادية بما يكفل انسجامها مع التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي ويجعلها على درجة كافية من المرونة والواقعية بالإضافة الى توصيات أخرى.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

منهجية الدراسة

منذ منتصف السبعينات والاهتمام يتزايد بالإستثمار وخلق المناخ الملائم له ، نتيجة الثورة النفطية وما تبعها من فوائض مالية ما كانت لولا زيادة الطلب على البترول وارتفاع أسعاره في الأسواق العمالية ، الأمر الذي أدى الى زيادة الإدخارات والتفكير في توظيف تلك الأموال بما يضمن العائد المجزي ومصلحة الأطراف المتعاملة على حد سواء.

لقد احتدت المنافسة على جذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة الإستثمارات المحلية و تحفيزها على مستوى العالم ، وذلك بعد التغيرات المهمة التي حصلت على أطر التعامل الإقتصادي بين مختلف دول العالم ، واتجهت البلدان لإجراء تحسينات على بنيتها الإقتصادية والتشريعية لاغراء المستثمرين لتوطين استثماراتهم بها . فقد أزالت الدول في معظم الأحيان القيود على حركة راس المال للاستفادة من التدفقات الهائلة للإستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت عام ١٩٩٩ حوالي (٨٦٥,٥) مليار دولار .

لقد وضعت التطورات والتحولات الكبيرة التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وخاصة على الصعيد الإقتصادي الدول النامية أمام تحديات كبيرة ، وخيارات محدودة ، وعمل ليس بالسهل . وكانت أهم معالم هذه المرحلة تسارع ظاهرة العولمة التي كانت نتيجة طبيعية لموجة التحرر الإقتصادي وتبني اقتصاد السوق خلال العقدين الأخيرين . كما كانت هناك الثورة الهائلة على صعيد تكنولوجيا نظم المعلومات وتحرير التجارة وإزالة القيود أمام حركة راس المال .

لقد أدت هذه التطورات بشكل رئيسي الى انهيار الحواجز بين الدول وانفتاح الإقتصاديات العالمية على بعضها البعض ، ونشوء اتفاقيات وتكتلات اقتصادية كبيرة ومنظمات دولية جديدة كمنظمة التجارة العالمية ، مما جعل العالم كما يقال قرية صغيرة وسوقا واحدا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام هذه الأوضاع الجديدة ، كان لابد ان تقوم الدول النامية بمراجعة أوضاعها ومجابهة الآثار الناشئة عن التطورات الجديدة ومحاولة الاستفادة منها وتجنب سلبياتها . وفي سبيل ذلك قامت هذه الدول بتنفيذ برامج الإصلاح ، واعادة هيكلة اقتصادية وتشريعية هدفت الى تحقيق الاستقرار الإقتصادي ، وتجاوز الاختلالات ، وتحرير حركة التجارة ورأس المال، وتقديم كل ما من شأنه تهيئة المناخ المناسب لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

لقد أدرك الأردن هذه الظروف والمعطيات ، واتخذ خطوات وإجراءات هامة على صعيد تحرير الإقتصاد ودمجه بالإقتصاد العالمي . كما تم تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي إضافة إلى إصدار وتعديل عدد من التشريعات الإقتصادية الهامة ، مما كان له دور في تحسين المناخ الإستثماري بشكل عام .

ففي مجال الإصلاح الإقتصادي ، عملت الحكومة الأردنية على تطبيق سياسة التصحيح الإقتصادي والإصلاح الهيكلي بموجب الاتفاقيات التي وقعت مع صندوق النقد الدولي بهدف الحد من التضخم والعجوزات الخارجية والداخلية والإنفاق الحكومي وجذب الإستثمارات الأجنبية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتسهيل اندماجه في الإقتصاد الدولي من خلال توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الإستثماري . كما اتبعت سياسة نقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي ،واستقرار الأسعار ، وسعر الصرف ، وتنظيم السيولة المحلية ، والى الإعتماد بدرجة اكبر على السياسة النقدية غير المباشرة لاعطاء دور اكبر لعوامل السوق ، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية وزيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية .

أما في مجال التحرر الإقتصادي ، فقد دخل الأردن في العديد من الاتفاقيات الإقتصادية التي ربطته بتكتلات اقتصادية دولية وإقليمية مختلفة كان أهمها انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ ، وتوقيعه اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية عام ١٩٩٧ ، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى عام ١٩٩٧ ، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ ، واتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة في الأردن عام ١٩٩٧ ، بهدف وضع القطاع الإقتصادي الأردني في مناخ جديد يسوده المنافسة الحرة ويخرجه من إطار الحماية التقليدية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى المستوى التشريعي والمؤسسي ، واصلت الحكومة جهودها في مجال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لتنسجم مع التطورات الإقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي ، إذ تم خلال العقد المنصرم إقرار حزمة كبيرة من التشريعات المالية والإقتصادية أهمها : قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ ، وقانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ، قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ ، قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ ...الخ .

إما على الصعيد السياسي ، فان الأردن يعيش في أمن داخلي مستمر على الرغم من المحيط السياسي المضطرب . وقد عزز الأردن من استقراره من خلال نهجه الديموقراطي ، وحماية الحريات العامة ، والحريات الصحفية ، واستقرار البنية السياسية بشكل عام .

ومع ذلك لا يزال تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر محدوداً قياسا بحجم الإستثمار الوطني ، وحاجة الأردن للموارد الأجنبية ، ومقارنة مع تدفقات هذا الإستثمار نحو المناطق النامية الأكثر جذبا للإستثمار المباشر.

وتأتي هذه الدراسة بهدف الكشف عن أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين العرب و الأجانب في الأردن ، بالإضافة الى تقديم المقترحات والتوصيات التي من شانهاْ ان تساهم في تذليلها . حيث يتناول الفصل الأول المنهجية العامة التي تم اعتمادها في إعداد هذه الدراسة ، ويتناول الفصل الثاني مضامين ومحددات الإستثمار الأجنبي بالإضافة الى مناقشة الآثار المصاحبة له ، واستعرض الفصل الثالث بعض المؤشرات الإقتصادية والديموغرافية في الأردن تمهيدا للفصل الرابع الذي يتناول مناخ وفرص الإستثمار في المملكة والجهود الوطنية المبذولة لجذب الإستثمارات الأجنبية ، بينما يتناول الفصل الخامس تطور حجم الإستثمارات العربية والأجنبية في الأردن والنموذج القياسي لقياس العلاقة بين حجم الإستثمارات الأجنبية والمتغيرات الإقتصادية و السياسية الداخلة في الدالة المقدرة إحصائيا ، واختتمت الدراسة باستعراض لأهم النتائج والتوصيات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة :

يعاني الإقتصاد الأردني من اختلالات اقتصادية عديدة ، ولعل ارتفاع عجز الموازنة العامة ، وتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، بالإضافة الى ارتفاع معدلات البطالة، هي من أهم الاختلالات التي تواجه الإقتصاد الأردني على الصعيد الداخلي . أما على الصعيد الخارجي ،فان العجز في ميزان المدفوعات ، وتراكم المديونية الخارجية ، وارتفاع أعباء خدمتها ، تعتبر من أهم تلك الاختلالات .

والمشكلة الأساسية لهذه الدراسة يمكن تحديدها من خلال السؤال التالي:

- ما هي العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر الأجنبي في الأردن ؟

وبقصد الإجابة على هذا السؤال يجب ان نجيب أولاً على الأسئلة الفرعية التالية :

-ما هو حجم الإستثمار الأجنبي في الأردن ؟

-ما هي مقومات الإستثمار في الأردن ؟

-هل تحققت آمال الأردن في جذب الإستثمارات الأجنبية ؟

-ما هي التحولات الإقتصادية التي يشهدها الإقتصاد الأردني في الوقت الراهن ؟ وما أثرها على تدفق الإستثمارات الأجنبية للأردن ؟

ولما كان من المتوقع إن يساهم الإستثمار الأجنبي في دعم عملية النمو الإقتصادي أو في معالجة بعض اختلالاته ، بالإضافة إلى تعليق القيادة السياسية في الوطن أهمية كبيرة عليه لدفع عجلة النمو الإقتصادي ، كان لابد من التطرق و بشكل تفصيلي وتحليلي إلى أهم العوامل الإقتصادية والسياسية والقوانين التي من شأنهاْ إن تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي للإستثمار في بلد ما(كالأردن مثلا) ، من خلال تتبع حركة رؤوس الأموال المتدفقة للأردن لسلسلة زمنية تمتد لثلاثين عاما، سيتم تحليلها لاستخلاص نتائج هذا الإستثمار وجدواه في الإقتصاد الأردني ، مع إيراد أهم ما يعتري قانون وأنظمة تشجيع الإستثمار من نواقص وثغرات ، وتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين سويتها، بالإضافة إلى وضع الحلول والتوصيات الواجب اتباعها لإزالة بعض العقبات والمحاذير التي تحول دون تشجيع المستثمر المحلي والعربي للاستثمار في الإقتصاد الأردني من خلال ما يمكن ان يقدمه الأردن له من ضمانات وامتيازات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق أهداف عديدة ولعل أبرزها ما يلي :

١- الكشف عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر العربي و الأجنبي واقتراح الإجراءات المناسبة التي من شأنها ان تساهم في تذليلها .

٢- إلقاء الضوء على قانون و أنظمة تشجيع الإستثمار، مع إيراد أهم ما يعتريها من نواقص وانتقادات، وتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين سويتها .

٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإستثمار الأجنبي في الأردن من خلال تطوير نموذج يشمل ابرز هذه المتغيرات التي من المحتمل ان تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي للأردن.

٤- التعرف على دور الإستثمارات الأجنبية في جذب المهارات ، والخبرات، ونقل التكنولوجيا الحديثة وبخاصة تكنولوجيا نظم المعلومات وتطوير الإدارة .

٥- اثر التحولات الإقتصادية العالمية (العولمة والانفتاح الإقتصادي، التصحيح الإقتصادي ، الخصخصة ، بالإضافة الى الاتفاقيات الإقتصادية المختلفة) على تدفق الإستثمارات الأجنبية للأردن .

٦- تتبع مدى حساسية المستثمر العربي و الأجنبي تجاه التغيرات الإقتصادية والسياسية ، من خلال استعراض ابرز السنوات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بجملة من التطورات الإقتصادية والسياسية ذات التأثير على الاستقرار المحلي والإقليمي .

الدراسات السابقة :

تناولت عدة دراسات تطبيقية ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، وبينت ان للعوامل الإقتصادية والسياسية تأثيراً كبيراً على حركة رؤوس الأموال الى البلدان المضيفة ،كما بينت دراسات أخرى اثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي لدى البلدان المضيفة ،وبالرغم من ضآلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، كان لا بد من استعراض تلك الدراسات وما توصلت إليه من نتائج ، وهي على النحو التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-دراسة (لطايفة ، ١٩٩٦) ، (الإستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الإقتصادية في الأردن):

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الإستثمارات الخارجية على النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) ، وقد خلصت ، الى أن أثر الإستثمارات الخارجية على النمو الإقتصادي يتصف بالضعف والمحدودية.

٢-دراسة (العزام ، ١٩٩٤) ، (محددات الطلب على الإستثمارات الأجنبية):

هدفت هذه الدراسة الى تحليل محددات الطلب على الإستثمارات الأجنبية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٩٤) ، وبحث الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي ، وطرق اجتذابه، والعوامل التي تحد من الطلب على مثل هذا النوع من الإستثمار في الأردن .

توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة، الى ان هناك تأثيراً إيجابياً وفعالا لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي والإقتصادي، في جذب الإستثمارات الأجنبية وتدفقها للاقتصاد الأردني.

٣-دراسة (المسيبلي ، ٢٠٠٠) ،(دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية في اليمن):

هدفت الدراسة الى تبيان دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية في دولة اليمن خاصة، والبلدان النامية عامة ، كما هدفت الى استعراض المناخ الإستثماري في اليمن، ومعوقات الإستثمار فيه ، وقد توصلت الدراسة الى ان الإستثمارات الأجنبية متواضعة، وان دورها في التنمية الإقتصادية ضعيف، وذلك بسبب عدم تهيئة المناخ الإستثماري السائد لجذب الإستثمارات الخارجية الى دولة اليمن .

٤-دراسة (المومني ، ١٩٨٧) ،(الرأسمال الأجنبي، القروض والمساعدات و أثره على التنمية الإقتصادية في الأردن):

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقدير تأثير رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على كل من النمو الإقتصادي، والمدخرات المحلية والقومية ، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تأثيراً سلبياً للقروض الخارجية على النمو الإقتصادي ، في حين توصل الباحث الى أن للمساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً على النمو الإقتصادي ، كما توصلت الدراسة الى ان للقروض الخارجية تأثيراً سلبياً على المدخرات المحلية والقومية في حين ان هناك تأثيراً إيجابياً للمساعدات الخارجية على المدخرات القومية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- دراسة (Chung,1995):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم وهيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الصين و أثرها على التنمية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٣) . وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية ، والى علاقة سلبية بين معدل نمو المدخرات المحلية ومعدل نمو الاستثمارات الأجنبية .

٧- دراسة (Balasubramanyam,1996):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٥) لعينة من (٤٦) دول نامية حيث تم تصنيف هذه الدول إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى لدول انتهجت سياسة التصدير (EP) ، والأخرى لدول انتهجت سياسة إحلال الواردات (IS) .وقد توصلت الدراسة إلى إن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً إيجابياً في البلدان التي انتهجت سياسة التصدير اكبر منه في الدول التي انتهجت سياسة إحلال الواردات .

مما تقدم يظهر انه بالرغم من ان الدراسات العربية تطرقت بشكل أو بآخر الى موضوع الإستثمار الأجنبي نجد ان الدراسة الحالية تعمل على بناء نموذج قياسي، متناولة أهم العوامل السياسية و الإقتصادية التي من شأنها ان تؤثر على تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن .

كما تجدر الإشارة الى ان الدراسات المذكورة أعلاه جاءت سابقة لبرامج التصحيح الإقتصادي في الأردن أو التحولات الإقتصادية العالمية التي يشهدها في الوقت الراهن ، ومن هنا تبدو الأهمية الخاصة لهذه الدراسة التي ستأخذ العوامل أعلاه بعين الاعتبار .

أهمية الدراسة :

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها جاءت في فترة مفصلية تميزت بالعديد من التحولات الإقتصادية العالمية والتي كان من ابرز ملامحها، انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية ، و التوقيع على عدد من الاتفاقيات الإقتصادية الثنائية كان من أهمها ، اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة ...الخ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه الدراسة ستركز - ما أمكن - على الجانب التطبيقي والتحليلي ، من خلال استعراض حجم الإستثمارات العربية الأجنبية و متابعة حركتها في الأردن لسلسلة زمنية تمتد لثلاثين عاما (مفصلة حسب الجنسيات والقطاعات الإقتصادية الرئيسية)، مع تحليل ابرز العوامل التي من شأنها ان تؤثر على قرارات المستثمر العربي و الأجنبي ، والأخذ بالاعتبار الفترات التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي والإقتصادي التي عاشها الإقتصاد الوطني خلال الفترة قيد الدراسة ، للتعرف على حساسية المستثمر تجاه التطورات الإقتصادية والسياسية ذات التأثير على الاستقرار المحلي والإقليمي . كما ان هذه الدراسة جاءت لمناقشة الآثار المصاحبة لتدفق الإستثمار الأجنبي من خلال عرض لوجهات النظر لعدد من مؤيدي ومعارضي جدوى الإستثمارات الأجنبية في التنمية وخصوصاً في البلدان النامية .

فرضيات الدراسة :

تم صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي :

١) هنالك اثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن .

٢) يرتبط حجم الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية و تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن .

٣) توجد علاقة سالبة بين معدل التضخم و تدفق رؤوس الأموال الخارجية للأردن .

٤) ارتفاع درجة الانفتاح الإقتصادي يؤثر بشكل إيجابي على تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن .

٥) عدم الاستقرار المالي مقاساً بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية يرتبط بعلاقة سلبية و تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن .

٦) توجد علاقة طرديه بين حجم السكان وتدفق الإستثمارات الخارجية للأردن.

٧) توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعه (عدم الاستقرار السياسي ، حجم الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم ، درجة الانفتاح الإقتصادي ، عجز الموازنة ، حجم السكان) و بين المتغير التابع (حجم الإستثمارات الخارجية) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية البحث :

سيتم اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، والكمي لتفسير العلاقات والمؤشرات ذات العلاقة بالدراسة .

ان منهجية هذه الدراسة تتعلق بمعرفة ابرز المتغيرات الإقتصادية والعوامل السياسية التي من شأنها ان تؤثر على قرارات المستثمر الخارجي ، وبالتالي على انسياب الإستثمارات الخارجية للأردن ، وذلك من خلال تحديد ابرز هذه العوامل والمتغيرات ، وقياس معنويتها واتجاهها باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفق المعادلة التالية :

$$FI = B0 + b1\ D1 + b2\ GDP + b3\ P + b4\ BD + b5\ O + b6\ POP + U$$

حيث أن :

FI : حجم الإستثمارات الخارجية (عربية +أجنبية) المباشرة في الأردن .

D1 : متغير وهمي يقيس اثر المخاطر السياسية على تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن.

GDP: *حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .*

p : *معدل التضخم .*

BD: *عجز الموازنة العامة بدون المساعدات الخارجية .*

O: *درجة الانفتاح الإقتصادي .*

POP: *حجم السكان .*

U : متغير الخطأ العشوائي .

وسائل جمع المعلومات :

ستعتمد هذه الدراسة على المصادر الأساسية ، المتمثلة بمراجعة الكتب والدوريات والمراجع التي تبحث في موضوع الدراسة إضافة الى استخدام النشرات الإحصائية الشهرية و التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ،ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الصناعة والتجارة، و تقرير الإستثمار العالمي ، ومؤسسة تشجيع الإستثمار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبـي : مجاله ومحدداته

أولا : مفهوم الإستثمار الأجنبي :

يمكن تصنيف الإستثمارات المختلفة بشكل عام حسب مصدر راس المال المستخدم في المشاريع الإستثمارية الى نوعين رئيسيين :

١-***الإستثمار المحلي*** : وهو الإستثمار الذي يمول برأس مال محلي ، سواء كان مصدر التمويل من القطاع العام أو الخاص . و يدار هذا النوع من الإستثمار من قبل مستثمرين محليين يحملون جنسية البلد المحتضنة لهذه الإستثمارات .

٢-***الإستثمار الأجنبي*** : وهي تلك المشاريع الإستثمارية التي تجاوزت حدود الدول ألام (صاحبة الموارد الإقتصادية) ، بهدف جني الأرباح ، وتحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية ، أو السياسية و الاجتماعية المختلفة.

و يمول هذا النوع من الإستثمار من قبل المستثمر الأجنبي ، أو بالمشاركة مع المستثمر الوطني في حصة من رأس المال تكفل له السيطرة، أو الإشراف على المشروع الإستثماري .

ويعرف العزام ،(١٩٩٤) الإستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن "الإستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لإنتقال رؤوس الأموال الإستثمارية وشتى الموارد الإقتصادية بين البلدان المختلفة ، بهدف جني الأرباح، وتحقيق المنافع المتحققة ". ويرى (د.الفار ،١٩٧٢) ان الإستثمارات الأجنبية في بلد ما، ما هي إلا " تلك المشروعات المملوكة للأجانب ، سواء كانت الملكية كاملة ، أو بالاشتراك بنسبة عالية مع راس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع... ويستوي في ذلك أن تكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد ، أو الشركات الأجنبية ، أو ان تتم الإستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في اسهم وسندات تلك المشروعات" .أما (النجار ،٢٠٠٠) فيعرف الإستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة ***(HOST COUNTRY)*** ، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية و المالية والسياسية سواء كانت لهدف مؤقت ، أو لاجل محدد ، أو لآجال طويلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما عرف ستيرك (STARK , 1966) الإستثمار الأجنبي على انه " أي تدفق للموارد الإقتصادية للغير، بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الإقتصادية ، ويشمل ذلك المساعدات والقروض أو الاكتتاب في اسهم البلد المضيف ، أو المشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي لتلك الإستثمارات ."

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الإستثمار الأجنبي ، يمكننا أن نستنج بأن هذا النوع من الإستثمار يترتب عليه انتقال كل ، أو بعض الموارد الإقتصادية خارج حدود السوق المحلي الى سوق ، أو أسواق عالمية أخرى ، أملاً في تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والمالية، كجني الأرباح ، وفتح أسواق جديدة ، والاستفادة من الميزات النسبية بين البلدان المختلفة وتحقيق الأحجام الضخمة للمشروعات ، بل قد يتعدى ذلك الى غايات سياسية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، كنشر ثقافة الدولة الأجنبية أو حضاراتها في مجتمع البلد المضيف .

و سيتم لاحقاً مناقشه ابرز العوامل و المتغيرات التي من شأنها ان تؤثر في مقدرة الدولة المضيفة على جذب الإستثمارات الأجنبية .

ثانيا : أنواع الإستثمار الأجنبي:

يمكن تقسيم الإستثمارات الأجنبية الى أنواع عديدة بحيث يعتمد هذا التقسيم على معايير مختلفة و عديدة ، فعلى سبيل المثال ، يمكن تقسيمها إلى استثمارات (قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل) وذلك اعتماداً على معيار الفترة الزمنية للإستثمارات الأجنبية داخل الدولة المضيفة ، كما يمكن تصنيفها الى استثمارات خاصة ، أو عامة ، إعتماداً على معيار إدارة أو تمويل المشروع الإستثماري . وهناك الكثير من التقسيمات التي ترتبط بشكل أو بآخر بنوع المعيار الذي سيعتمده الباحث ، أو المهتم في هذا المجال .

وفي هذه الدراسة ، سيتم تصنيف الإستثمارات الأجنبية وفقاً لمعيار السيطرة والأشراف على كافة العمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية المتعلقة بالمشروع الإستثماري من قبل المستثمر الأجنبي الى نوعين رئيسيين هما :

١-الإستثمار الأجنبي المباشر(***Foreign Direct Investment***) :

أي الإستثمار في الأصول الملموسة ، أو ما يسمى بالإستثمار المادي.

٢-الإستثمار الأجنبي غير المباشر (***Indirect Foreign Investment***) :

وهو الإستثمار في محفظة الأوراق المالية (***PORTFOLIO INVESTMENT***)

أي شراء الأسهم والسندات ، أو الأوراق المالية بصورة عامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة :

يرى ألاتربي ، (١٩٧٧) ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعطي للشركة المصدرة لراس المال حصة مسيطرة على المشروع الأجنبي ، أو الإستثمارات التي تمثل ملكية كاملة في حالة إقامة مشروع ووحدات تابعة ،أو شراء وحدات وشركات أجنبية بالكامل . وهي بذلك تؤثر بصورة مباشرة على نشاط الشركة وعلى إدارتها .

وبالتالي فان هذا النوع من الإستثمار يتيح المجال للمستثمر الأجنبي بإدارة المشروع والسيطرة الكاملة على عملية التنظيم والإدارة في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الإستثماري ***(WHOLLY - OWNED PROJECT)*** ، أو مشاركة المستثمر الوطني في ذلك في حال تملكه لجزء من المشروع الإستثماري أو ما يسمى بالإستثمار المشترك ***(JOINT VENTURE)*** .

ويترتب على هذا النوع من الإستثمار قيام المستثمر الأجنبي بنقل الموارد المالية والإقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا وفنون الإدارة المتطورة الى الدولة المضيفة . وتأخذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة عموما أحد الأشكال التالية :

١-١ - الإستثمار المشترك:

يرى كولدى (KOLDE،١٩٦٨) أن الإستثمار المشترك هو " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ، أو يشارك فيه طرفان، (أو شخصيتان معنويتان) أو اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ،والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضاً الى الإدارة والخبرة، وبراءات الاختراع ، أو العلامات التجارية ....الخ . أما تيربسترا ***(TERPESTRA , 1981)*** ، فيرى ان الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية ، أو تسويقية ، تتم في دولة أجنبية ، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع ، أو العملية الإنتاجية ، بدون السيطرة الكاملة عليه .وفي هذا الشان يقترح ليفنجستون ***(LIVINGSTONE ١٩٨١ ،)***، انه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو اكثر مع طرف محلي وطني،(سواء كانت شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة ، أو قديمة ، أو تنمية السوق ، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة برأس المال ،أو بالتكنولوجيا فان هذا يعتبر استثماراً أجنبياً مشتركا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتماداً على المحاولات السابقة في تعريف الإستثمار الأجنبي المشترك ، يمكن القول بان هذا النوع من الإستثمار ينطوي على مشاركة المستثمر الأجنبي مع المستثمر الوطني ، من خلال المساهمة في حصة من رأس المال ، أو من خلال تقديم الخبرة الفنية اللازمة لاقامة المشروع، أو المعرفة ، والتكنولوجيا والمهارات التسويقية ، بحيث يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة و الأشراف على عملية التنظيم و إدارة المشروع .

ويعتبر الإستثمار الأجنبي المشترك من اكثر الأشكال تفضيلا وقبولا لدى الدول النامية لاسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الإقتصاد المحلي ، والرغبة في استقلالها عن الدول المتقدمة . وفي حالة عدم سماح الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي أو التصريح له بالتملك المطلق للمشروع الإستثماري ، فان هذا الشكل يلقى قبولا لدية ، خاصة وانه يتيح له قدراً من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الإستثماري .

١-٢ - الإستثمارات المملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي:

يترتب على هذا الشكل الملكية المطلقة للمشروع الإستثماري من قبل الشركة متعددة الجنسيات ، أو المستثمر الأجنبي ، وبالتالي سيطرته الكاملة على إدارة المشروع والنشاط الإنتاجي والسياسات التسويقية والمالية وغيرها.

و إذا كان هذا الشكل اكثر تفضيلا من الإستثمار المشترك لدى الشركات الأجنبية - نظرا لما يوفر لها من حرية مطلقة في إدارة المشروع والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي -فان عامل الخوف من التبعية الإقتصادية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بالإضافة الى الخوف من احتكار هذه الشركات لاسواق الدول النامية ، تعتبر من أهم الأسباب الكامنة وراء تردد الكثير من الدول النامية في السماح لها بالتملك المطلق للمشاريع الإستثمارية – خصوصا-الاستراتيجية منها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الإستثمار الأجنبي غير المباشر وأشكاله المختلفة:

يعتبر الإستثمار في محفظة الأوراق المالية ، كشراء السندات ، والأسهم ، والأوراق المالية بصورة عامة استثماراً أجنبياً غير مباشر.

ويرى (ابو قحف ،١٩٩١) ، بان هذا النوع من أنواع الإستثمار ينطوي فقط على تملك الافراد ، أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة ، أو المشاركة في تنظيم ، أو إدارة المشروع الإستثماري .

ويرى بعض الباحثين والمهتمين في هذا المجال ، ان الإستثمار الأجنبي غير المباشر يعتبر استثماراً قصير الأجل مقارنة مع الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما يرى البعض الآخر ، ان اللجوء الى الصيغ البديلة للإستثمار الأجنبي غير المباشر يكمن وراءه مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والأنظمة السائدة في الدولة المضيفة المنظمة لعملية الإستثمار . فقيام الدولة المضيفـــة - على سبيل المثال - بفرض القيود على المستثمر الأجنبي ، كعدم السماح له بالتملك المطلق للمشروع الإستثماري ، أو وضع الإجراءات المعقدة ، أو القيود أمام حركة رأس المال والأرباح الناجمة عن المشروع الإستثماري للخارج ، سيؤثر بشكل سلبي على مقدرتها في جذب الإستثمارات الأجنبية إليها . كما ان افتقار الدولة لعنصري الأمان والاستقرار السياسي ، أو الإقتصادي وعدم توفر المناخ الملائم لعملية الإستثمار فيها ، سيدفع المستثمر الى ان يفكر مليا قبل ان يجازف بجملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال مشروعه في هذه الدولة. وبالتالي يرى هذا المستثمر ان السبيل الوحيد لغزو مثل هذا البلد الذي يمتاز بمخاطر اقتصادية وسياسية كثيرة هو من خلال الأشكال التالية للإستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

٢-١- التراخيص (الامتياز):

والتراخيص ، أو امتياز الإنتاج ، تعتبر من الوسائل المتاحة أمام الشركات الأجنبية لنقل إنتاجها الى الأسواق الخارجية ، وتراخيص الإنتاج أو الامتياز تعني " بيع خبرة فنية أو السماح للمستثمر المحلي باستخدام العلامات التجارية ، أو براءة الاختراع ...الخ من قبل المستثمر الأجنبي، مقابل عائد مادي متفق عليه بموجب عقد مبرم بين الطرفين يترتب عليه التزام الطرف الوطني بالعلامة التجارية ، وشروط أخرى تتعلق بمواصفات المنتج " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و غالبا ما ينتشر هذا الشكل من الإستثمار في قطاع الخدمات (كالمطاعم العالمية و الفنادق وغيرها) . غير أن ما يؤخذ على هذا الشكل من الإستثمار ، هو انه لا يساهم في تحويلات النقد الأجنبي ، أو في تحسين ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة .

٢-٢- عمليات تسليم المفتاح:

وهي عبارة عن " اتفاق ، أو عقد بين طرفين (الطرف الأجنبي والمحلي) ، بمقتضاه يقوم الطرف الأجنبي بتسليم المشروع الإستثماري الى الطرف الوطني بعد الانتهاء من إقامة المشروع ، أو الإشراف عليه والوصول به الى مرحلة التشغيل أو الإنتاج " .

ويرى النجار ، (٢٠٠٠) ان الإستثمار في عمليات تسليم المفتاح يعني " انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله كما هو الحال في قطاع الإنشاءات ، أو المباني ، أو إنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق والإنفاق وغيرها ". وقد يتم تغطية النفقات الإستثمارية هنا وقت تسليم المشروع ، أو جدولة المدفوعات وفق خطة محددة لاحقا حسب العقود المبرمة بين الأطراف المعنية .

وبالرغم من الوجود المؤقت للمستثمر الأجنبي في ظل هذا النوع من الإستثمار الذي يلقى قبولا لدى الكثير من الدول النامية- لاعتبارات سياسية أو اقتصادية - إلا انه لا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق النقد الأجنبي ، والذي يعتبر محدودا للغاية ان لم يكن معدوما .

٢-٣- عقود التصنيع وعقود الإدارة:

وعقود التصنيع عبارة عن " اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدولة المضيفة ، يتم بمقتضاها ان يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع أو إنتاج سلعة معينة ، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة (***TERPSTRA,1981***).

أما عقود الإدارة فهي عبارة عن " اتفاقيات ، أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية ، يتم بمقتضاها ان تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل ، أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين (على شكل أتعاب) ، او مقابل المشاركة في الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينتشر الشكل الأخير من الإستثمار في مجالات الخدمات اكثر من انتشاره في القطاعات الإنتاجية ، ومثال ذلك (الفنادق العالمية والسياحة والطيران والمستشفيات) .كما انه يلعب دوراً فاعلاً في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي ، بالإضافة الى تنمية مهارات وقدرات القوى العاملة المحلية ، غير أن ما يؤخذ على هذا النوع من الإستثمار هو عدم مساهمته في توفير النقد الأجنبي للدولة المضيفة .

من واقع المفاهيم والأشكال المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج أهمها :

١- يترتب على الإستثمار الأجنبي المباشر سيطرة الشركات الأجنبية على كافة العمليات الإنتاجية و الإشراف عليها ، و إدارة ما يتعلق بها من أمور تسويقية ، أو تنظيمية خاصة بالمشروع الإستثماري في حال تملكها المطلق للمشروع الإستثماري ، و المشاركة في كل ما سبق ذكره مع المستثمر الوطني في حال امتلاكها لجزء من المشروع الإستثماري.

٢- تسعى الشركات الأجنبية الى غزو الأسواق العالمية من خلال الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية لأهداف متعددة أهمها، جني الأرباح والرغبة في النمو والتوسع ، وفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها .

٣- تأخذ الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة شكلا آخر غير ما ذكر سابقا (كالتوزيع ، الوكالة ،عقود الإنتاج الدولي من الباطن ..الخ) . و قد تلجأ الشركات الأجنبية إليها إذا لم تسمح لها الدولة المضيفة - ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية - بالتملك المطلق للمشروع الإستثماري ، أو المشاركة في إدارته مع المستثمر المحلي .

٤- مشاركة المستثمر الأجنبي مع المستثمر الوطني في العملية الإنتاجية لا تقتصر على مساهمته في حصة من راس المال للمشروع فقط ، بل قد تأخذ المشاركة شكلا آخر ، كالمشاركة في الإدارة ، أو الخبرة ، أوفي براءة الاختراع ، أو المهارات التسويقية والأمور التنظيمية الأخرى المتعلقة بالمشروع الإستثماري . وبالتالي قد لا يترتب على هذا النوع من الإستثمار انسياب ، أو تدفق النقد الأجنبي الى الدولة المضيفة .

٥- يعتبر الإستثمار الأجنبي غير المباشر استثماراً قصير الأجل مقارنة مع الإستثمار المباشر. حيث ينطوي على النوع الأول من الإستثمار قيام الشركات الأجنبية ، أو المستثمر الأجنبي بشراء الأوراق المالية في أي بلد بهدف الحصول على أرباح ومكاسب راس المال فقط ، في حين يترتب على النوع الثاني من الإستثمار ، امتلاك المستثمر الأجنبي لموجودات يصعب تحريكها ، أو نقلها مما يجعلها اكثر استقراراً من النوع الأول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- يعتبر معيار السيطرة والأشراف على المشروع الإستثماري من اكثر المعايير استخداما في التمييز بين الإستثمار المباشر وغير المباشر ، حيث يتميز النوع الأول من الإستثمار بمباشرة المستثمر الأجنبي للرقابة والسيطرة على استثماراته ، في حين لا ينطوي الإستثمار غير المباشر على أي نوع من أنواع السيطرة ، أو الإشراف لتدني نسبة مساهمته في المشاريع المختلفة (العزام ،١٩٩٤) .

ثالثا : محددات الإستثمار الأجنبي:

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل ، حيث يتعلق بعضها بالجانب السياسي والبعض الآخر يتعلق بعوامل اقتصادية وقانونية ، بالإضافة الى عوامل أخرى ، تشكل بمجملها مناخ الإستثمار في أي دولة .

إن العوامل والمتغيرات أعلاه تلعب دوراً أساسيا في قرار المستثمر الأجنبي ، كما تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها بل ويصعب حصرها أو قياس بعضها في اغلب الأحيان ، خصوصا إذا ما علمنا ان بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه ، والذي قد تحكمه دوافع مختلفة قد تكون دوافع سياسية ، أو اجتماعية وحضارية ، وان بعضها الآخر يرتبط بمزايا الدولة المضيفة ، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري يجعل منها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها . أضف الى ذلك ان الدولة الأجنبية (الدولة ألام) صاحبة الموارد الإقتصادية قد تلعب دوراً مهماً في توجيه الإستثمارات أو نقل مواردها الإقتصادية بشتى أنواعها الى بلد ما تبعا للعلاقات الإقتصادية ، أو السياسية القائمة بين البلدين ، أو للغاية المراد تحقيقها.

من خلال العرض السابق يبدو واضحاً ان محددات الإستثمار في دولة ما يمكن تقسيمها الى عوامل داخلية ، تتعلق بخصائص الدولة المحتضنة لهذا النوع من الإستثمار حيث يمكن السيطرة عليها أو التخفيف من آثارها السلبية ، و ان بعضها الآخر تخرج عن إطار السيطرة ، أو التحكم بها ناتجة عن عوامل خارجية .

إن معظم النظريات في الأدبيات الإقتصادية (كنظرية عدم كمال السوق في الدولة المضيفة أو ما يسمى بنظرية المنافسة غير التامة ، ونظرية الحماية والموقع ، والموقع المعدلة و نظرية دورة حياة المنتج ... الخ) والدراسات التطبيقية ، حاولت بشكل أو بآخر ان تتناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل ، للكشف عن ابرز العوامل التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، وتقديم التفسيرات المتعلقة بسلوك المستثمر الأجنبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من كثرة الآراء والنظريات الإقتصادية التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها أظهرت بمجملها مجموعة من العوامل المشتركة فيما بينها . وبالتالي فان الحديث عن جميع هذه النظريات وما توصلت إليه من نتائج مشتركة أو متشابهه ، يعتبر ضربا من ضروب الإسهاب ، وابتعادا عن الجانب التطبيقي الذي تسعى الى تحقيقه هذه الدراسة . لذلك ستعمل هذه الدراسة من واقع الدراسات التطبيقية في الأدبيات الإقتصادية التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والقياس ، على تقسيم ابرز المحددات الرئيسية لتدفق الإستثمارات الأجنبية الى أربع مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى : وتشمل البيئة السياسية .

المجموعة الثانية : وتشمل البيئة الإقتصادية .

المجموعة الثالثة : البيئة التشريعية والقانونية .

المجموعة الرابعة : وتشمل البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية .

وهذا يعني ان قرار المستثمر الأجنبي بصورة عامة هو دالة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والاجتماعية ،وفيما يلي سيتم مناقشة ابرز العوامل الفرعية التي تقع ضمن هذه المجموعات .

١- البيئة السياسية (المناخ السياسي):

يعتبر العامل السياسي في اغلب الاحيان واحداً من أهم العوامل الرئيسة التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي . حيث أشارت معظم نتائج الدراسات التطبيقية الى ضرورة توفر عامل الاستقرار السياسي لجذب الإستثمارات الأجنبية .

ففي دراسة قام بها ايموازلي ***(IMOISILI ١٩٧٨ ،)*** في نيجريا برز واضحاً اهتمام الشركات الأجنبية بالاستقرار السياسي كأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر - ليس فقط - على قرارات الإستثمار بل أيضاً على ممارسة الأنشطة المرتبطة به . كما أشارت نتائج الدراسة الى ان عدم توافر مشروعات البنية الأساسية (المرافق بأنواعها المختلفة) يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الشركات الوطنية والأجنبية على إنجاز أنشطتها المختلفة وتحقيق أهدافها في التوسع والنمو ، كما ان انخفاض ، أو ندرة الكوادر والمهارات الادارية في الشركات الوطنية يزيد من القدرة التنافسية للشركات الأجنبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتكون هذه المجموعة عموما من عوامل فرعية كثيرة أهمها ما يلي :

١-١- الاستقرار السياسي المحلي :

إن توافر عنصر الاستقرار السياسي داخل الدولة المضيفة- كما أجمعت عليها النظريات الإقتصادية والدراسات التطبيقية التحليلية - يعتبر أحد العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وتوطين المحلية منها . حيث ان غياب هذا العنصر و افتقار الدولة له يعني سيادة حالة من عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة للمشروع الإستثماري ، وإضفاء طابع عدم اليقين والشك والحذر والمخاطرة بجملة الأهداف المأمول تحقيقها من ذلك المشروع . كما ان الدولة التي تعاني من اضطرابات داخلية -سياسية و اقتصادية- غالبا ما يترتب عليها بعض الممارسات والمناحي السلبية كفرض القيود والإجراءات المعقدة على عملية تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناجمة عن المشروع الإستثماري أو تحويل العملة والتعامل بها بل قد يتعدى ذلك ليشمل التأميم على بعض المشاريع الإستثمارية لا سيما الاستراتيجية منها . الأمر الذي سيدفع المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء للبحث عن أسواق خارجية تمتع بمناخ استثماري اكثر ملائمة و استقراراً وأقل مخاطرة يضمن له الاستمرارية والنجاح .

١-٢- المخاطر الإقليمية:

و بالرغم من انخفاض مرونة وحساسية المستثمر الأجنبي تجاه المخاطر الإقليمية بالمقارنة مع المخاطر المحلية التي قد يتعرض لها ، بيد ان توفر عنصر الاستقرار على مستوى إقليم البلد المضيف يلعب دوراً مهماً في التأثير على تدفق الإستثمارات الأجنبية إليه. خصوصا في ظل ما تفرضه الظروف الراهنة والتحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم الرامية الى تحرير التجارة العالمية وإزالة القيود أمام حركة الأموال و السلع المتاجر بها عالميا .

فالمستثمر الأجنبي وسعيه نحو تحقيق أهدافه الإقتصادية والمالية، لا يتوقف عند حدود الدولة المضيفة كسوق مرتقب لتصريف منتجاته ، بل يتعدى طموحه ذلك ليشمل التصدير الى أسواق الدول المجاورة أو العالمية. وبالتالي فان سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم قد يؤثر سلباً على حركة وحجم التجارة بين هذه الدولة ومجموعة الدول المحيطة وعلى كافة القرارات الإستثمارية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٣- العلاقات الدولية :

لقد أشارت التجارب العملية الى ان طبيعة العلاقات السياسية الدولية في الوقت الراهن ، أصبحت تمثل محوراً رئيساً في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية ، وما يترتب عليها من عقد مواثيق واتفاقيات اقتصادية ثنائية بين البلدان المختلفة . فإذا ما علمنا بان معظم الدول النامية حاليا تعتمد في تمويل برامجها التنموية الإقتصادية الشاملة على ما تقدمه الدول المتقدمة الأخرى من قروض و مساعدات ومنح ، فانه يمكن الاستنتاج بان ما سيترتب على طبيعة هذه العلاقات السياسية مستقبلا سوف يؤثر بشكل أو بآخر على حجم التجارة الخارجية والعلاقات الإقتصادية فيما بينها ، وهذا ما يشير عمليا الى ان وجود الإستثمارات الأجنبية والممارسات الإنتاجية المرتبطة بها ، أصبحت رهنا بأي ردة فعل ، أو خلاف سياسي قد يشوب طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول مستقبلا .

٢ العوامل الإقتصادية :

أشارت معظم الدراسات التطبيقية الى العلاقة القوية التي تربط العوامل الإقتصادية بحجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة.

ففي دراسة أجراها ثنيل (1977) , Thunell أظهرت نتائجها ان حجم السوق مقاساً بأجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة يرتبط بحجم الإستثمارات الأجنبية وتدفقها الى هذه الدولة ، حيث يعتبر حجم السوق من اكثر المتغيرات تأثيراً على هذا النوع من الإستثمار . كما أشارت الدراسة أيضاً الى ان هناك علاقة ارتباط (ولكنها ضعيفة) بين كل من إجمالي الناتج المحلي والتكوين الرأسمالي المحلي والصادرات ومعدل التضخم وبين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في بعض دول أمريكا اللاتينية وكذلك إيطاليا. أما في الدول الأخرى مثل المكسيك وإسبانيا فقد كان معامل الارتباط بين هذه المتغيرات كبيراً . وقد أشار ثنيل ،الى عدم تجاهل تأثير السياسة الإقتصادية للحكومة المضيفة على كل من الإستثمارات الأجنبية والمركز الإقتصادي للدولة ككل .والمؤشرات الاقتصادية عديدة ولعل أبرزها ما يلي :

٢-١- حجم الناتج المحلي الإجمالي:

تتوقع النظرية الإقتصادية وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم الإستثمارات الأجنبية و ان هذا العامل أحياناً يعكس حجم السوق المرتقب بالنسبة للمستثمر الأجنبي . كما أن تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادية مضطرده- تفوق النمو السكاني- يعني إرتفاعاً في نصيب الفرد من الدخل القومي و زيادة في القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ، و مظهرا من مظاهر الاستقرار الإقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢- معدل التضخم:

والتضخم يعني "الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار." و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية بالنسبة للمستثمر . حيث ان ارتفاع مستوى الأسعار في الإقتصاد ، سوف يؤدي الى ارتفاع الأجور ، بالإضافة الى أسعار مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروع الإستثماري ، و بالتالي انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية و انخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الإستثماري.

٢-٣- القدرة التنافسية في الدولة المضيفة:

وفي هذا المجال تقوم نظرية عدم كمال السوق (غياب المنافسة التامة في الدولة النامية) على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالإضافة الى نقص العرض من السلع فيها ، كما ان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية ، أو الإنتاجية المختلفة ، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال . أي ان توفر بعض القدرات ، أو جوانب القوى لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية ، التكنولوجيا،المهارات الادارية ... الخ) ، بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة ، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية أو بمعنى آخر ان إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا ، أو إنتاجيا ، أو ماليا ، أو إداريا ... الخ ، سيمثل أحد العوامل الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركة الخاص بالإستثمار ، أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية ، أو تسويقية في الدول النامية (ابو قحف ،١٩٩١).

وفي هذا الشأن يرى ***HOOD AND YOUNG*** ، (١٩٨١) انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير ، أو التحكم في السوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما ان السلع والخدمات المقدمة ، وكذلك مدخلات ، أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدو واضحاً ان هذه النظرية تحاول ان تربط حجم الإستثمارات الأجنبية بمدى ما تملكه الشركة متعددة الجنسيات من موارد مالية أو تكنولوجية ، أو بشرية ، أو مهارات إدارية وتسويقية متميزة مقارنة مع نظيرتها الوطنية في الدولة المضيفة ، وان زيادة حدة المنافسة في السوق المحلي (في الدولة ألام) ، قد يكون سببا لدفع المستثمر الأجنبي للبحث عن أسواق عالمية أقل تنافسية .

٢-٤- مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفر الأيدي العاملة:

رغبة في كسر حدة الرقابة ، أو إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على عملية الاستيراد و بهدف الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة مع الدولة ألام ، يلجأ المستثمر أحياناً إلى إنتاج بعض السلع خارج دولته . فانخفاض التكاليف النسبية لعناصر الإنتاج في الدولة المضيفة مقارنة مع الدولة ألام ، يعتبر أحد المحفزات الجاذبة لعملية الإستثمار ، طالما ان هذا التباين في أسعار عناصر الإنتاج يحقق لها مستوى مرضياً من الأرباح . كما ويلعب توافر الأيدي العاملة المدربة والماهرة نفس الدور الذي تلعبه الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة المضيفة بالمقارنة مع نظيرتها الأجنبية.

٢-٥- الإجراءات البيروقراطية:

ان بيروقراطية التعامل الحكومي وعدم ثبات الأنظمة والقوانين واستقرارها قد يسبب الركود الإستثماري الأجنبي والمحلي على حد سواء ، ولعل تعدد التواقيع على المعاملة الواحدة ، ونقص الكفاءات الادارية ، والإجراءات المعقدة ، أو الفوقية في التعامل مع المستثمر، وتباعد الدوائر المختصة ذات العلاقة بالإستثمار ، بالإضافة الى تضارب الصلاحيات فيما بينها سوف يترتب عليها انعكاسات سلبية وخطيرة على مناخ الإستثمار.

لذلك يتوجب على الدولة المضيفة إزالة العراقيل الادارية ، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الإستثمار، واعادة تأهيل وهيكلة موظفي الأجهزة والدوائر، وتحفيز روح المبادرة عندهم لتشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦- الموقع الجغرافي:

وفي هذا الشان نجد ان قرار المستثمر الأجنبي غالبا ما يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً لاستثماراته ، أو مركزاً للتصدير وممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية ، أو لتوفير فرص جديده في الدول المجاورة ، حيث ان الموقع البيئي للدولة ، أو قربها من الأسواق العالمية ، سيسهل على المستثمر الأجنبي عملية التصدير إليها ، والاستيراد منها بأقل التكاليف . و عليه فان الموقع الجغرافي المتميز يجعل من الدولة المضيفة مركزاً لخدمة حركة التجارة الخارجية والإستثمار الدولي .

٢-٧- سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية:

إن إستقرار سعر صرف العملة الوطنية ، وانخفاض معدلات التضخم ، من شأنه ان يدعم الثقة بالعملة المحلية ، ويساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ المشاريع الإستثمارية المختلفة .

وتقل جاذبية الدولة المضيفة للإستثمارات الأجنبية كلما زاد تذبذب العملة المحلية ، أو عدم استقرارها أمام العملات الأجنبية الأخرى .

إن عنصر الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية ، وضمان قابليتها للتحويل ، من الدعامات الأساسية لتعزيز الإستثمار وتهيئة المناخ الملائم له ، بالإضافة الى تيسير عمليات التخطيط المتعلقة بالاستيراد والتصدير ، الأمر الذي سيؤدي الى تشجيع الصادرات الوطنية والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة . كما ان تحقيق استقرار أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية ، وبالتالي تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي على- حد سواء- عن طريق تقليل مخاطر المشروعات الإستثمارية ، وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي ، لضمان اختيار الإستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة .

ويدعم توفر المستوى الملائم من الاحتياطات الأجنبية استقرار سعر صرف العملة المحلية . كما ان الاحتفاظ بالمستوى الكافي منها يعتبر متطلباً رئيسيا لدعم مسيرة التنمية الإقتصادية من خلال استخدامها في تأمين المستوردات من المواد الخام ، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج والإستثمار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٨- الانفتاح الإقتصادي:

درجة الانفتاح الإقتصادي عبارة عن " حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ المستوردات) الى إجمالي الناتج المحلي " . ويفترض الباحث ان العلاقة التي تربط حجم التجارة الخارجية بتدفق الإستثمار الأجنبي علاقة طردية . فكلما زاد حجم التجارة الخارجية -خصوصا- الصادرات منها ، كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال التصدير الى الأسواق العالمية . وهذا بحد ذاته سيعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة ويشكل حافزاً لجذب الإستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية .

٢-٩- البنية الأساسية للاقتصاد:

لجذب الإستثمارات الأجنبية وضمان استمراريتها ، يتوجب على حكومات الدولة المضيفة ومن خلال سياستها المالية تأسيس بنية تحتية ملائمة تسهل عملية الإستثمار . كتوفير الخدمات والمرافق الأساسية المتمثلة في شبكات الطرق البرية ، والنقل البحري والجوي ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشبكات المياه والري والكهرباء وغيرها من الخدمات المساندة . فقيام الدولة بتوفير مثل هذه الخدمات ، سيساعد على تحسين مناخ الإستثمار بالنسبة لها .

٣- البيئة التشريعية والقانونية:

قيام الدولة بمنح الامتيازات ، والحوافز والتسهيلات الجمركية ، والإعفاءات الضريبية للمستثمر الأجنبي ، بالإضافة الى وضوح وشفافية اللوائح والقوانين الصادرة عنها ، تعتبر أحد العوامل المهمة لجذب الأموال الأجنبية . وهذا يعني ان القوانين واللوائح التي تضعها حكومات الدولة المضيفة (النامية والمتقدمة على حد سواء) لتنظيم الأنشطة الإستثمارية والعمليات الإنتاجية والتجارية ، يجب ان تكون على درجة عالية من الواقعية والمرونة ، وان تكون مستقرة ، بهدف تحسين مستوى التوقع لدى المستثمر .

ويولي المستثمر الأجنبي عادة اهتماماً بالغاً للإعفاءات الضريبية و الجمركية و فترات السماح لها ، أو مدى استقرارها وعدم تذبذبها ، كونها تستقطع جزءا لا باس به من الأرباح الإستثمارية المتوقعة والعائد على المشروع الإستثماري . كما ان لشعور المستثمر الأجنبي بالاطمئنان من خلال توفير الحماية المطلوبة لاستثماراته ، وتبسيط القيود المفروضة على ملكيته للمشروع الإستثماري ، وإجراءات تحويل العملات الأجنبية أو التعامل بها و منحه الحرية الكافية لتحويل رأس المال والأرباح الناجمة عنه للخارج ، دوراً حيويا في حفزه وجذبه للإستثمار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية:

تعتبر الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع ، كعادات وتقاليد الدولة ، بالإضافة الى التجانس الديني ، أو اللغوي بين فئات المجتمع ، وما توليه الدولة من أهمية لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية لأفرادها ، من أهم العوامل الاجتماعية التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالاعتبار قبل ان يتخذ قراره الإستثماري .

وقد يترتب على عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة ، توجيه المشاريع الإستثمارية نحو إنتاج سلع معينة ، أو حظر إنتاج معين ، أو الإستثمار في بعض الأنواع من المنتجات . فقيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة إسلامية تحرم الربا ، و لحم الخنزير وتعاطي الكحول ، وغير ذلك من المحرمات - على سبيل المثال - سوف يكون من الصعوبة بمكان نجاح المستثمر في إنتاج ، أو الإستثمار في مشاريع تنتج تلك السلع .

وهنالك العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي ، أو على ممارسة الأنشطة الإستثمارية داخل الدولة المضيفة . كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي ، وتعارض تراث الشركات الأجنبية ، مع تقاليد الدولة المضيفة والاختلاف في اللغة ، وارتفاع نسبة الأمية وما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية ، أو التسويقية والترويحية ... الخ .

في ضوء المناقشة السابقة لأبرز محددات الإستثمار الأجنبي يمكن ان نستنتج ، ان دوافع الشركات الأجنبية للإستثمار خارج موطنها كثيرة ومتعددة ومتشابكة فيما بينها ، فبعضها يرتبط بغياب المنافسة الكاملة في الدولة المضيفة ، أو زيادة حدتها في الدولة ألام في حين ان البعض الآخر يرتبط برغبة الشركات الأجنبية في التوسع والنمو أو بهدف الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة ، أو وفرة الموارد الطبيعية لديها، أو قربها منها ، أو بما تتمتع به الدولة المضيفة من موقع استراتيجي يقربها من الأسواق الحيوية . وهناك الكثير من الأسباب والدوافع التي من شانها ان تساعد المستثمر بشكل أو بآخر على تحقيق أهدافه خارج دولته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : الآثار الناجمة عن تدفق الإستثمارات الأجنبية:

١- النظرية التقليدية:

يفترض رواد النظرية التقليدية ان الإستثمارات الأجنبية هي بمثابة مباراة من طرف واحد ، الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الحالات ان لم يكن في كل الحالات . أو بمعنى آخر ان الإستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات تأخذ اكثر مما تعطي . وفي هذا الشان فانه من المفيد عرض لوجهات النظر الآتية بعد لعدد من رواد النظرية التقليدية ، وذلك للوقوف على مدى حجية آرائهم في مواجهة رواد النظرية الحديثة التي سيأتي عرضها فيما بعد (ابو قحف ، ١٩٩١) .

Biersteker, Freeman And Hood And Young ,Frank ,Baliga Person ,Livigstone,

وهؤلاء الكتاب من أنصار ورواد النظرية التقليدية وقد أشاروا من واقع الدراسة التحليلية لممارسة و أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية الى ما يلي :

١-أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض ان الدولة المضيفة هي بمثابة مصدر رئيس للمواد الخام و الأولية ، وان تواجد الشركات الأجنبية فيها يستهدف الحصول على هذه المواد والاستفادة منها في الدولة ألام ، أو الدول المتقدمة الأخرى مقابل أسعار منخفضة . إضافة الى ذلك ، ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الشركات ، فإنها يجب ان تتولى كافة الأمور المتعلقة بحجم ، ونوع ، وموقع المشاريع الإستثمارية ، وان تكون مسؤولة عنها مسؤولية كاملة . هذا في حالة ملائمة المناخ المتواجد في الدولة المضيفة . كما يرى مؤيدو هذا الرأي ، ان الشركات الوطنية ليس لديها القدرة على اقتناء ، و إدارة التكنولوجيا ، أو منشات الأعمال فيها ، وان الأقدر على عمل ذلك هي الشركات متعددة الجنسيات .

٢-أن هذه الإستثمارات من شأنها رفع درجة اعتماد الدولة المضيفة على الدول المتقدمة مصدرة الإستثمار، كما أنها لا تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الإقتصادية في المجتمع المضيف . فأسعار تصدير المواد الأولية تكون في معظم الحالات - ان لم يكن في كل الحالات - أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، وبالتالي فان الدولة الغنية تستفيد من ارتفاع معدل العائد على استثماراتها وحصولها على المواد الخام والمواد الأولية بأرخص الأسعار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- خلق حالات الاحتكار من خلال قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تنويع منتجاتها كما ان حجم واستقرار العمالة الوطنية سيصبح مشروطا ببقاء واستقرار هذه الشركات .

٤- انخفاض الناتج القومي ، نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسيات بشراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية والتجارية ... الخ) ، وخروج بعض الشركات من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوافر لنظيرتها في الدول النامية المضيفة ، الأمر الذي سيترتب على ذلك انخفاض التقدم الإقتصادي والسياسي للدولة المضيفة النامية .

٥- دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقة التخطيط الإقتصادي داخل الدول النامية ، من خلال محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات ، كالإعفاءات الجمركية ، والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول ...الخ ، بالإضافة الى قيام الشركات متعددة الجنسيات بممارسات غير أخلاقية ، كالرشوة ، أو نظائرها المقنعة كالهدايا، والعمولات ، ودعوات حفلات الغداء والعشاء ... الخ ، بالإضافة الى محاولة قلب أنظمة الحكومات القائمة في هذه الدول .

٢- النظرية الحديثة :

تعارض النظرية الحديثة وجهة النظر التقليدية بشان جدوى الإستثمارات الأجنبية (وبصفة خاصة المباشرة منها) لدفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة . فعلى عكس النظرية التقليدية ، تفترض النظرية الحديثة ، ان الإستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات) ، فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد ، وانما هي مباراة من طابع خاص ، يحصل كل طرف فيها على عدد من العوائد ، أو الفوائد ، غير ان حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف ، إنما يتوقف الى -حد كبير- على سياسات ، وممارسات الطرف الآخر، بشان نوع ، وطبيعة الإستثمار الذي يمثل محور، أو جوهر العلاقة بين طرفي المباراة . وفي هذا الخصوص يمكن عرض وجهة نظر رواد النظرية الحديثة ، أو آراء المؤيدين لجدوى الإستثمارات الأجنبية في التنمية الشاملة بالدول النامية ،وذلك على النحو التالي(أبو قحف ،١٩٩١) :

Stoever, Wells ، Vernon ، Mikesell ,Carr

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و هؤلاء الكتاب من أنصار النظرية الحديثة وقد أشاروا إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة قد تلعب دوراً حيويا في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية ، إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الإستثمارات بصورة جيدة حيث :

١- أن قيام المستثمرين الأجانب (الشركات الأجنبية أو الدولية ...الخ) بالإستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الدول بهذا النوع من الإستثمارات ، إنما يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بان الكثير من المنافع ، و العوائد من الممكن تحقيقه من خلال هذا الإستثمار . وترجع العوائد التي يحققها كل طرف الى انتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة و المملوكة للمستثمر الأجنبي الى أو في الدول المضيفة . وبينما تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح- مثلا- نجد ان الدول المضيفة تحصل على منافع من أهمها : خلق فرص للعمالة، وتحسين الدخول ، وارتفاع وتحسين الإنتاجية .

٢-الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات الصعبة ، أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية ، فالدول النامية تستطيع استخدام جزء من هذه الأموال في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية ، والاجتماعية بالرغم من الخوف من مشكلة فقد الاستقلال الإقتصادي نتيجة الإعتماد على الأجانب في هذا الخصوص .

٣- الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التكنولوجية الحديثة والمطورة الى الدول المضيفة .

٤- تساعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة- ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل- بل أيضاً في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية ، هذا مع الأخذ في الاعتبار ان مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع .

٥-تساعد الإستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما ، تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي ، أو في الدولة ألام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن كل وجهات النظر السابق ذكرها تثير جدلاً ونقاشاً حول دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصادات الوطنية ، فهناك من يرى في الاستثمارات الأجنبية صورة للهيمنة والسيطرة وإلغاء الهوية الوطنية وهناك من يرى في الاستثمارات الأجنبية رافداً للاقتصاد من حيث كونها أداة للحد من البطالة وأسلوباً لاستقدام التكنولوجية وتعزيز ميزان المدفوعات بزيادة احتياطي العملات الأجنبية . وهذا يعني ان موضوع الاستثمار الأجنبي والآثار المترتبة عليه يعد من الموضوعات الجدلية والتي تحكمها الاتجاهات الفكرية ، ولعل افضل ما يصدق عليه قول علماء أصول الفقه " ليس هناك خير محض ، كما انه ليس هناك شر محض " .

ويتفق الباحث مع (عطية ،٢٠٠١) ، إذ لا يمكن القطع بان الإستثمار الأجنبي المباشر يأتي فقط بفوائد ، أو لا يترتب عليه أضرار . ورغم التحفظات التي يمكن ان ترد على دراسات الحالات والتي قد تثبت أثراً موجبا على متغير اقتصادي وفي الوقت ذاته أثراً سالباً على متغير آخر ، بل وبالنسبة لبعض الدول ، يتغير الأثر من فترة الى فترة زمنية أخرى. إلا ان هذا لا يقلل من الحاجة المستمرة الى القيام بها لكل دولة على حدة ، بل وللدولة الواحدة وفي مراحل زمنية مختلفة ، حتى يمكن تخليص الإستثمار الأجنبي من مساوئه ، وحتى يكون النقاش حول آثار الإستثمار الأجنبي على التنمية اكثر موضوعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

بعض المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية في الأردن

توطئة :

يشكل قطاع الخدمات في الإقتصاد الأردني أهم القطاعات حيث يساهم بما نسبته الثلثين في حجم الناتج المحلي الإجمالي . ولعل محدودية السوق المحلي ، وشح الموارد الإقتصادية والمالية ، واعتماد الأردن بشكل كبير على المساعدات والقروض الخارجية ، وحوالات العاملين في الخارج ، بالإضافة الى عوائد التصدير ، في تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية ، وفي تقليص فجوتي العجز في الموازنة العامة ، والحساب الجاري لميزان المدفوعات ، هي من أهم السمات التي لازمت الإقتصاد الأردني منذ نشأته وحتى الوقت الراهن .

ويعيش الأردن وبحكم الموقع الجغرافي في بيئة تتصف بالتغير وعدم الاستقرار ، سواء على الصعيد السياسي، أو الإقتصادي . ونظرا لارتباطه الوثيق مع الدول في المنطقة - سيما الدول النفطية العربية - كونها تشكل المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية ، وسوقا لتصريف منتجاته وتوظيف العمالة الماهرة ، اعتمد الإقتصاد الوطني بشكل كبير على مجمل التطورات الإقتصادية والسياسية التي شهدتها ولا زالت تشهدها المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام . فخلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٤) على سبيل المثال ، حقق الإقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين (٧,٥%) الى (٢٥,٩%) مستفيداً بذلك من الانتعاش الإقتصادي الذي شهدته الدول النفطية في أعقاب الثورة النفطية وما أدت إليه من ارتفاع حصيلة الموارد المالية التي وردت للأردن من هذه الدول على صورة مساعدات عربية ، وحوالات من العاملين الأردنيين في تلك الدول .

لقد شهد الأردن في أعقاب ارتفاع أسعار النفط رواجا اقتصاديا لم يشهده من قبل ، حيث طرأ على مستوى الأداء الإقتصادي والمركز المالي له تحسن واضح وملموس . كما شهد سوق العمل الأردني حاله من شبه التشغيل الكامل ، فانخفضت معدلات البطالة ، وارتفعت حوالات العاملين في الخارج ، الأمر الذي ساهم في تحسين المداخيل الفردية ، وزيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع . بيد ان ملامح الاختلال للاقتصاد الأردني بدأت تطفو على السطح من جديد منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات متأثراً بظروف الكساد الذي أصاب المنطقة عقب انتهاء الحقبة النفطية ، فتراجعت عوائد التصدير ، كما انخفضت حوالات العاملين ، والمساعدات الخارجية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أدت تلك الظروف والمتغيرات الى تباطؤ النمو الإقتصادي الأردني ، كما أظهرت على السطح الضعف الكامن في موازينه العامة ،و الذي اعتمد في تغطية عجوزاته بشكل أساسي على المساعدات والقروض الخارجية ، بالإضافة الى حوالات العاملين في الخارج .

وللتغلب على تباطؤ النشاط الذي أصاب الإقتصاد الأردني ، اتبعت السلطات الأردنية سلسلة من السياسات والإجراءات ، هدفت الى معالجة الصعوبات والمشاكل التي واجهت القطاعات الإقتصادية . ففي قطاع الزراعة ، تم في عام ١٩٨٥ اتباع نظام لتقديم الدعم ، ومنح التراخيص لانتاج المزروعات المختلفة . حيث هدف هذا النظام الى تخفيض إنتاج المحاصيل التي تواجه مشاكل تسويقية في الخارج . بالإضافة الى ذلك تم دعم الإنتاج من خلال دعم المدخلات الإنتاجية ، وتشجيع إنتاج الحبوب للوصول الى الاكتفاء الذاتي منها من خلال شرائها من المزارعين بأسعار تشجيعية . وفي قطاع الصناعة ، تم تشجيع صناعات إحلال الواردات من خلال وضع قيود كمية على المستوردات ، ورفع معدلات التعرفه الجمركية وإعفاء المواد الأولية ، والسلع الوسيطة لبعض الصناعات من التعرفه الجمركية ، كذلك تم تقديم الإعفاءات الضريبية ، وبعض الحوافز الأخرى لمستثمري القطاع الخاص ، بالإضافة الى توقيع عدد من اتفاقيات التبادل التجاري الثنائي لتصدير السلع الصناعية المتنوعة . (جرادات ، ١٩٩٤)

وبالرغم من جميع هذه الإجراءات استمر التراجع في مستوى النشاط الإستثماري ، وأزداد العجز المالي والتجاري ، وتراجعت المدخرات الوطنية لمعدلات سالبة - والتي نجمت بشكل أساسي عن عجوزات القطاع العام – كما ارتفعت معدلات البطالة بسبب تناقص فرص العمالة في الخارج.

ومع استمرار الأوضاع المالية والإقتصادية بالتدهور، أخذت السياسة المالية في تلك الفترة طابعا توسعيا ، وذلك من اجل الوصول الى أهداف اقتصادية واجتماعية محددة . فزاد الإنفاق الحكومي مما أدى الى ارتفاع العجز المالي (باستثناء المساعدات الخارجية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٥% عام ١٩٨٣ الى ١٨,٩% عام ١٩٨٧ ، أما بإضافة المساعدات ، فقد سجل العجز المالي ما نسبته (١٣,١%) عام ١٩٨٧ مقابل (٥,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٣ . وقد تم تمويل هذا العجز بشكل أساسي عن طريق الاقتراض الخارجي ، بالإضافة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي الى مستويات لم يسبق لها مثيل ولا زال الإقتصاد الوطني يعاني منها حتى الآن . .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على الصعيد الخارجي ، فقد بقيت عائدات التصدير محدودة بسبب الكساد الذي أصاب المنطقة ، بالإضافة الى ضعف الأسعار العالمية للصادرات الأردنية الرئيسية من الفوسفات ، والبوتاس ، والأسمدة . كما تراجعت حوالات العاملين في الخارج بسبب نقص فرص العمل من جانب وانخفاض الأجور في المنطقة من جانب آخر . كذلك انخفض صافي المساعدات الخارجية بشكل كبير، وفي الوقت ذاته ارتفعت مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي الى مستويات عالية .

وحيث ان الإقتصاد الأردني يعاني أساساً من ضعف هيكلي مزمن متمثل في قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد ، ومع غياب التمويل المناسب و / أو التصحيح الإقتصادي ، فان حدوث أزمة اقتصادية يعتبر أمراً حتمياً . وهذا ما حدث في نهاية عقد الثمانينات ، حيث أدت التطورات السابقة الى تعرض الأردن لازمة اقتصادية حادة ، كان من ابرز مظاهرها ، اتساع فجوتي العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات ، بالإضافة الى نضوب الاحتياطات من العملات الأجنبية ، وزعزعة الاستقرار النقدي بشكل عام .

لقد تبنت الحكومة الأردنية في نهاية عقد الثمانينات مجموعة من السياسات والإجراءات للتقليل من الآثار السلبية للاختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني ، كان من أبرزها تعويم أسعار صرف الدينار الأردني وتجميد الإنفاق الحكومي ، وتقييد السياسة الائتمانية ، ورفع معدلات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة . إلا ان هذه الإجراءات كانت محدودية الفعالية ، مما دفع السلطات الأردنية الى طلب المعونة الفنية والمالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فتبنت برنامجا شاملاً للتصحيح الإقتصادي بحيث يغطي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٣) ، إلا ان العمل بهذا البرنامج توقف بسبب أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ . واستكمالاً للجهود المبذولة في البرنامج الأول ، تم وضع برنامج آخر بحيث يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) . ولا يزال التصحيح الإقتصادي مستمراً حتى هذه اللحظة بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدول والبنك الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اصبح الإستثمار الأجنبي في الوقت الراهن من أهم الوسائل المرغوبة في تمويل عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، وسد الثغرات التمويلية ، وبديلا اكثر ملائمة من مصادر التمويل الخارجي الأخرى ، (كالقروض الخارجية) وما يترتب عليها من التزامات قد تهدد الاستقرار الإقتصادي ، وتعمل على استنزاف العملات الأجنبية ، وإحداث خلل في ميزان المدفوعات . و حيث ان المتغيرات الإقتصادية تؤثر وتتأثر بتدفق الإستثمار الأجنبي ، كما أنها جزءً من مناخ الإستثمار لأي بلد ، فقد ارتأينا الوقوف ولو قليلا عند آخر التطورات التي طرأت على بعض مؤشرات الوضع الإقتصادي في الأردن خلال العقد المنصرم كمدخل يقودنا الى الحديث عن مناخ الإستثمار في المملكة ، والتغيرات التي فرضها عليه منطق العولمة .

أولاً : الفجوة الادخارية:

تعرف الفجوة الادخارية بأنها عبارة عن " قصور المدخرات المحلية عن تلبية الحاجات الإستثمارية المتزايدة ".(الكساسبة ،١٩٩٤)

لقد لازمت هذه الظاهرة الإقتصاد الأردني منذ نشأته وحتى الوقت الراهن . و كان الإقتصاد الأردني عبر العقود الماضية يعتمد في تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية بصورة أساسية على التدفقات المالية التي كانت ترد الى الأردن على صورة حوالات عاملين ، ومساعدات عربية وأجنبية ، بالإضافة الى عوائد التصدير ، والقروض الخارجية الميسرة .

لقد تميز حجم الأنفاق الإستثماري خلال تلك العقود بعدم الثبات ، سواء من حيث معدلات نموه ، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي . مما يعني ان حركة الإستثمار في الأردن كانت ذات صلة وثيقة بمجريات التطورات السياسية ، والإقتصادية التي شهدتها الساحة المحلية من جهة ، والإقليمية والدولية من جهة أخرى .

وباستعراض حجم النفقات الإستثمارية والمدخرات المحلية بالاسعار الجارية خلال العقد المنصرم كما يتبين من الجدول رقم (٣-١) يمكن ملاحظة ما يلي:

تميز حجم الإنفاق الإستثماري بالتزايد المستمر خلال سنوات الدراسة باستثناء الانخفاض الذي اعتراه عام ١٩٩١ ، بالإضافة الى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات . حيث انخفضت هذه الإستثمارات من (٨٥٠,١) مليون دينار عام ١٩٩٠ الى (٧٣٨,٥) مليون دينار عام ١٩٩١ ، ثم أخذت بعد ذلك تزداد بشكل متواصل الى ان بلغت (١٥٥٤,٣) مليون دينار عام ١٩٩٥ ، ثم عاودت الانخفاض من جديد وبشكل ملحوظ بعد هذا العام الى ان بلغت (١٠٨٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل السبب في ذلك يعزى بشكل أساسي الى أزمة الخليج الثانية وما خلفته من أضرار ، و اختناقات حادة في معظم القطاعات و الأنشطة الإقتصادية الأخرى عام ١٩٩١ . أما بخصوص الانخفاض الذي طرأ على حجم الإنفاق الإستثماري بعد عام ١٩٩٦ فيعزى جزء من ذلك الى تراجع النفقات الرأسمالية للحكومة المركزية ، حيث انخفضت هذه النفقات من (٣٧١,٩) مليون دينار عام ١٩٩٦ الى (٢٩٩) مليون دينار عام ١٩٩٩ أوما نسبته (٧,٥%) الى (٥,٢%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام السابقة على التوالي كما يتبين من الجدول رقم (٣-٣) .

جدول رقم (٣-١)

الفجوة الادخارية(فجوة الموارد) في الإقتصاد الأردني

السنة	الإنفاق الإستثماري (بالمليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق الإستثماري %	المساهمة في GDP %	الادخار المحلي (بالمليون دينار)	الفجوة الادخارية (بالمليون دينار)	نمو الفجوة %	الفجوة كنسبة من الناتج المحلي %
١٩٩٠	٨٥٠,١	٥٠,٩	٣١,٩	٢٧,٩	٨٢٢,٢-	-	٣٠,٨
١٩٩١	٧٣٨,٥	١٣,١-	٢٥,٩	٧٣,٥	٦٦٥-	١٩,١-	٢٣,٣
١٩٩٢	١٢٠٨,٨	٦٣,٧	٤٨,٥	٥٤	١١٥٤,٨-	٧٣,٧	٤٦,٣
١٩٩٣	١٤٢٢,٧	١٧,٧	٣٦,٩	٢٣٣,١	١١٨٩,٦-	٣	٣٠,٨
١٩٩٤	١٤٥١	٢	٣٤,٢	٤٣٦,٨	١٠١٤,٢-	١٤,٧-	٢٣,٩
١٩٩٥	١٥٥٤,٣	٧,١	٣٤,١	٥٥٧,٦	٩٩٦,٧-	١,٧-	٢١,٩
١٩٩٦	١٤٩٧,٤	٣,٧-	٣١,٨	٢٥٤,٧	١٢٤٢,٧-	٢٤,٧	٢٦,٤
١٩٩٧	١٣٢١,٨	١١,٧-	٢٦,٧	١٧٧,٩	١١٤٣,٩-	٨-	٢٣,١
١٩٩٨	١٢٢٥,٤	٧,٣-	٢٣,٧	١٣٢,٤	١٠٩٣-	٤,٤-	٢١,١
١٩٩٩	١٠٨٧,٨	-١١,٢	٢٠,٦	٥٥,٣	-١٠٣٢,٥	-٥,٦	١٩,٥

المصدر : -البنك المركز ي ، النشرات الشهرية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .

-دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، عمان ، الأردن .

-تم احتساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول ، ان حجم المدخرات المحلية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) تراوح بين (٢٧,٩) مليون دينار الى (٥٥٧,٦) مليون دينار ، في حين تراوح حجم الإنفاق الإستثماري بين (٧٣٨,٥) مليون دينار الى (١٥٥٤,٣) مليون دينار . و نتج عن قصور المدخرات المحلية عن تغطية النفقات الإستثمارية فجوة ادخارية (فجوة موارد) تراوحت بين (١٢٤٢,٧-) مليون دينار الى (٦٦٥-) مليون دينار، وما نسبته (١٩,٥%) الى (٤٦,٣%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي .

ان وجود مثل هذه الظاهرة في الإقتصاد الأردني يعتبر سبباً رئيساً ودافعاً قوياً جعل من الحكومة الأردنية ان تولي اهتماماً خاصاً لجذب الإستثمارات العربية والأجنبية في الآونة الأخيرة ، نظرا للآمال التي تعلقها القيادة السياسية على هذه الإستثمارات لسد الثغرة التمويلية ، و الماثلة أساساً بين المدخرات المحلية ، وحاجة الأردن الى مختلف المشاريع الإستثمارية .

ثانيا : العجز التجاري:

منذ البدايات الأولى من تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، قامت السلطات الأردنية بانتهاج حزمة من الإجراءات والإصلاحات الإقتصادية في مجال التجارة الخارجية بهدف تخفيض العجز التجاري بشكل تدريجي لتحقيق التوازن في هذا القطاع . حيث تم اتخاذ إجراءات عدة لتنشيط الصادرات ، واحتواء نمو المستوردات كان أهمها ، إصلاح النظام الجمركي بحيث يقلل من التحيز ضد قطاع التصدير، ويعمل على توجيه الموارد الإقتصادية نحو هذا القطاع . كما اتبع البنك المركزي الأردني سياسة مرنة لسعر الصرف الأردني تعمل على زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية ، وضبط نمو المستوردات .

و من خلال متابعة الأرقام المتعلقة بحجم التجارة الخارجية الأردنية يبدو واضحاً أنها تميزت بارتباطها الوثيق بمجمل التطورات الإقتصادية والسياسية التي شهدها الأردن والساحة العربية على الصعيدين ، المحلي والإقليمي من جهة ، والدولية من جهة أخرى ، وهو ما يقودنا الى إدراج الملاحظات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٢)

العجز التجاري

القيمة بالمليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية(X)	المعاد تصديره	المجموع	المستوردات (M)	الميـــزان التجاري	التغير النسبي %	نسبة العجز إلى GDP %
١٩٩٠	٦١٢,٣	٩٣,٨	٧٠٦,١	١٧٢٥,٨	-١٠١٩,٧	-	٣٨,٢
١٩٩١	٥٩٨,٦	١٧٢,١	٧٧٠,٧	١٧١٠,٥	-٩٣٩,٨	-٧,٨	٣٢,٩
١٩٩٢	٦٣٣,٨	١٩٥,٥	٨٢٩,٣	٢٢١٤	-١٣٨٤,٧	٤٧,٣	٣٩,٦
١٩٩٣	٦٩١,٣	١٧٣,٤	٨٦٤,٧	٢٤٥٣,٦	-١٥٨٨,٩	١٤,٧	٤١,٨
١٩٩٤	٩٧٣,٩	٢٠١,٣	٩٩٥,٢	٢٣٦٣,٦	-١٣٦٧,٤	-١٣,٩	٣١,١
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٢٣٦,٦	١٢٤١,١	٢٥٩٠,٣	-١٣٤٩,٢	-١,٣	٢٨,٣
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٢٤٨,٤	١٢٨٨,٢	٣٠٤٣,٦	-١٧٥٥,٤	٣٠,١	٣٥,٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٢٣٤,٢	١٣٠١,٤	٢٩٠٨,١	-١٦٠٦,٧	٨,٥-	٣٠,٩
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٢٣١,٥	١٢٧٧,٩	٢٧١٤,٤	-١٤٣٦,٥	-١٠,٦	٢٥,٤
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٢٤٧,٤	١٢٩٨,٨	٢٦٣٥,٢	-١٣٣٦,٥	٧-	٢٣,٤

المصدر : - البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن

-دائرة الإحصاءات العامة ، التجارة الخارجية ، عمان ، الأردن .

-تم احتساب النسب ومعدل النمو من قبل الباحث.

هناك تباطؤ واضح في معدل نمو الصادرات الأردنية خلال السنوات الاولى من عقد التسعينات ، وبالمقابل حققت السلع المستوردة من الخارج معدلات نمو مرتفعة ، الأمر الذي أدى الى اتساع الفجوة بين الصادرات الأردنية ، والمستوردات من الخارج ، لتسجل بذلك عجزاً تجاريا بلغ حوالي (١٥٨٨,٩-) مليون دينار أوما نسبته (٤١,٨%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ . ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي الى فقدان الصادرات الأردنية لمعظم أسواقها التقليدية أثناء وبعد الحرب الخليجية بين العراق ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ، والى عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين من دول الخليج العربي أثناء الأزمة وما نتج عن ذلك من تأمين متطلبات الحياة لهم كالمرافق العامة بصورة أساسية من جهة أخرى. انظر جدول (٣-٢) .

إن استعادة السلع التصديرية لبعض أسواقها التقليدية في المنطقة المجاورة ، بالإضافة الى ان فتح أسواق عالمية جديدة من خلال التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الإقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف ، ساهم بشكل فاعل في تنشيط الحركة التجارية . كما انه ومنذ عقد التسعينات استطاع الأردن ان يستقطب استثمارات عربية وأجنبية مختلفة ساهمت في تحسين أداء الصادرات الأردنية ، واحتواء نمو المستوردات . فهي من ناحية ساهمت في زيادة حجم الصادرات الأردنية ، كما أنها من ناحية أخرى استطاعت ان تغطي جزءً من احتياجات السوق المحلي بالسلع المختلفة (سياسة إحلال الواردات).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه العوامل ساهمت في تخفيض العجز التجاري بشكل تدريجي ، بحيث تراجع هذا العجز من (-١٥٨٨,٩) مليون دينار ، أو ما نسبته (-٤١,٨%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ الى (-١٣٣٦,٥) مليون دينار ، أوما نسبته (٢٣,٤%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩ .

ومع توجه السياسة الأردنية نحو الانفتاح الإقتصادي ، وتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية ، وّقع الأردن سلسلة من الاتفاقيات الإقتصادية ربطته بتكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية ووضعته في أجواء تنافسية حرة ، وفسحت له المجال للتفاعل مع النظام العالمي الجديد ، الأمر الذي استدعى تزايد الإحساس بالحاجة للنهوض بمستوى الصناعات المحلية للتكيُف مع معطيات المرحلة الجديدة ،وتحدياتها من خلال إعادة النظر في المسارات الإقتصادية ، والأساليب المتبعة في الإنتاج والصناعات ، بحيث يتم التركيز على جودة المنتج ، والسعر المنافس ، وتطبيق المواصفات المطلوبة ، من خلال اتباع الوسائل التقنية الحديثة لتكون على مستوى الصناعات الأجنبية المنافسة.

ثالثاً : عجز الموازنة العامة:

بعد ان تعرض الأردن الى أزمة اقتصادية حادة في أواخر عقد الثمانينات ، والتي كان من ابرز مؤشراتها وصول العجز المالي الى مستويات قياسية ، انتهجت الحكومة الأردنية سياسية مالية انكماشية ، بهدف تخفيض العجز المالي بشكل متدرج .

لقد أولت الحكومة الأردنية أهمية خاصة لتخفيض العجز الذي تعاني منه الموازنة ، وقامت في سبيل تحقيق ذلك بتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات ، تركز محورها حول إصلاح الأنظمة الضريبية المختلفة ، والحد من السياسة التوسعية ، لتساعد بالتالي على زيادة الإيرادات و / أو تخفيض النفقات . و كان ذلك يتم بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ففي مجال تنمية الإيرادات ، شرعت الحكومة منذ أواخر عقد الثمانينات باتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها العمل على تنمية الإيرادات وزيادة مرونتها كان من أبرزها ، إحلال ضريبة الاستهلاك في أواخر عام ١٩٨٨ محل رسوم الإنتاج المحلي (المكوس)، وتوسيع وعائها لتشمل (١٠٦) من السلع في نهاية عام ١٩٩٣ ، وفرض ضريبة إضافية مقدارها (١٠%) على مبيعات الفنادق والمطاعم ، وفرض ضريبة نسبتها (٥%) من قيمة تذاكر السفر بالجو ، وتوسيع وعاء الضريبة الإضافية على بعض الخدمات مثل ، فرض ضريبة بنسبة (١٠%) من قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وكذلك الضريبة الإضافية لمتطلبات الدفاع المدني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ألغت الحكومة في منتصف عام ١٩٩٤ العمل بقانون ضريبة الاستهلاك واستعاضت عنه بقانون الضريبة العامة على المبيعات ، حيث تم ضمن هذا القانون فرض ضريبة عامة نسبتها (٧%) على كافة السلع المحلية ، والمستوردة ، ومجموعة محددة من الخدمات ، بينما أخضعت مجموعة محددة من السلع الكمالية لضريبة نسبتها (٢٠%) . وفي عام ١٩٩٥ قامت الحكومة بتعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات ، حيث تم بموجب هذا التعديل رفع النسبة العامة للضريبة من (٧%) الى (١٠%) ، بالإضافة الى توسيع قاعدتها من خلال زيادة عدد الخدمات الخاضعة لها . كما تم مؤخراً رفع النسبة العامة للضريبة الى (١٣%) (ابو حمور ، ٢٠٠١) .

وفي مجال الضرائب الجمركية وبهدف تشجيع الإستثمار، وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الأردنية ، قامت الحكومة منذ عام ١٩٨٩ بإجراء تخفيضات جوهرية على الرسوم المفروضة على السلع المستوردة خاصة المواد الأولية ، والسلع الوسيطة . و قد كان آخر هذه الإجراءات ما قامت به الحكومة عام ٢٠٠٠ من تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات الى (٣٠%) ، كما تم إعفاء (٨٠٠) بند من مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية. وبهدف تطوير وتبسيط الإجراءات الجمركية أصدرت الحكومة خلال عام ١٩٩٨ قانونا جديدا للجمارك تم بموجبه توحيد كافة الرسوم والضرائب التي تستوفى على السلع المستوردة والمعاد تصديرها ، بحيث يتم استيفاء هذه الرسوم والضرائب في بند واحد ووفق جدول واحد . كما عملت دائرة الجمارك على اعتماد النظام المنسق للتعرفة الجمركية ، وهو عبارة عن " جدول دولي متطور لتصنيف وتبويب السلع وفق أسس علمية ثابتة ، وضمن مجموعات رئيسية .

أما في الجانب المتعلق بالنفقات العامة ، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تخفيض النفقات العامة ، حيث ركزت الحكومة في سبيل تحقيق ذلك على ضبط الإنفاق الجاري ، وخاصة النفقات التمويلية منها والتي من أبرزها ، دعم المواد التموينية ، ودعم المؤسسات ، بالإضافة الى ترشيد مشتريات الحكومة من السلع ، والخدمات ، وضبط النمو في فاتورة الأجور والرواتب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٣)

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %) خلاصة الموازنة العامة خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩)

التصنيف	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
-إجمالي الإيرادات والمساعدات	٣٥,٨	٣٤,٥	٣٣,٧	٣٢,٩	٣٠,٣	٣٠,١	٣١,٢
الإيرادات المحلية	٣٢	٣٠,٤	٢٩,٧	٢٩,١	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٧,٧
إيرادات ضريبية	١٧,٥	١٦,٤	١٥,٨	١٥,٩	١٥,٤	١٥,٢	١٥,٤
إيرادات غير ضريبية	١٤,٥	١٤	١٣,٩	١٣,٢	١١	١١,٣	١٢,٣
المساعدات الخارجية	٣,٨	٤,٢	٤	٣,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٥
إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض	٣٦,٢	٣٤,٦	٣٤,٨	٣٤,٥	٣٦,٧	٣٦,٤	٣٥,١
النفقات الجارية	٢٨	٢٨,٥	٢٧,٥	٢٧,٤	٢٩,٤	٢٩,١	٢٨,٧
النفقات الرأسمالية	٧,٥	٦,٧	٦,٥	٧,٢	٥,٥	٦,٥	٥,٢
صافي الإقراض	٠,٧	-٠,٦	٠,٨	-٠,١	١,٨	٠,٨	١,١
العجز / الوفر الكلي باستثناء المساعدات	-٤,١	-٤,٣	-٥,١	-٥,٤	١٠,٣-	-٩,٩	-٧,٤
العجز / الوفر متضمنا المساعدات	-٠,٤	-٠,١	-١,١	-١,٥	-٦,٤	-٦,٣	-٣,٩
العجز / الوفر الكلي متضمنا المساعدات وباستثناء الفوائد المجدولة	١,٨	١,٨	١	٠,٣	-٥,١	-٥,٣	-٢,٥

المصدر : وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، أيار ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد واصلت الحكومة سياستها الانكماشية وحققت نتائج ملموسة على صعيد تخفيض العجز المالي . فقد تراجع العجز المالي بدون المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٢١,٤%) عام ١٩٨٩ ، الى (٤,١%) عام ١٩٩٢ .

وباستعراض البيانات المتعلقة بأداء المالية العامة خلال العقد المنصرم يمكن ملاحظة ما يلي :

١- ارتفع العجز المالي بدون المساعدات نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي من (٤,١%) عام ١٩٩٢ ، الى (١٠,٣%) عام ١٩٩٧ ، أو ما نسبته (٠,٤%) ، الى (٦,٤%) بعد إضافة المساعدات . وقد تحقق ذلك بشكل رئيسي نتيجة لانخفاض الإيرادات الكلية من جهة ، وارتفاع النفقات الكلية من جهة أخرى . حيث نلاحظ ان الإيرادات الكلية قد انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٣٥,٨%) عام ١٩٩٢ ، الى (٣٠,٣%) عام ١٩٩٧ ، وبالمقابل ارتفع حجم النفقات الكلية من (٣٦,٢%) عام ١٩٩٢ ، الى (٣٦,٧%) عام ١٩٩٧ . جدول رقم (٣-٣)

٢- يلاحظ ان العجز المالي بدون المساعدات نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ١٩٩٧ قد تراجع من (١٠,٣%) عام ١٩٩٧ ، الى (٧,٤%) عام ١٩٩٩ ، أو ما نسبته (٦,٤%) الى (٣,٩%) بعد إضافة المساعدات . ويأتي هذا التحسن في أداء الموازنة العامة ، والذي عكسه استمرار الانخفاض في العجز المالي (متضمنا المساعدات ، أو بدونها) نتيجة لتزايد الإيرادات الكلية ، وانخفاض النفقات الكلية . فبالنسبة للإيرادات الكلية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ، ارتفعت من (٣٠,٣%) عام ١٩٩٧ ، الى (٣١,٢%) عام ١٩٩٩ ، أما بالنسبة للنفقات الكلية فقد انخفضت من (٣٦,٧%) عام ١٩٩٧ ، الى (٣٥,١%) عام ١٩٩٩ . ولعل تراجع النفقات الجارية من (٢٩,٤%) عام ١٩٩٧ ، الى (٢٨,٧%) عام ١٩٩٩ ، بالإضافة الى تراجع النفقات الرأسمالية للحكومة المركزية من (٥,٥%) ، الى (٥,٢%) في الأعوام الأخيرة على التوالي ، كانت سبباً رئيساً في تراجع العجز المالي سواء بالمساعدات الخارجية ، أو بدونها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : المديونية الخارجية:

لقد أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية لتخفيض عبء المديونية الخارجية عن تحقيق نجاح ملحوظ من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء ، ومقايضة ، أو شطب ، أو إعادة جدولة مديونيتها على الأردن . وقد كان ابرز ما تحقق في هذا المجال ، اتفاقيات شطب الديون، أو تحويلها الى منح ، والتي أبرمت مع عدد من الدول وبقيمة (٧٧٣) مليون دولار ، وكذلك اتفاقيات إعادة الجدولة التي عقدت مع كل من نادي باريس ونادي لندن ، خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠) ، لاعادة جدولة ما مجموعة (٣٦٤٨) مليون دولار . هذا الى جانب اتفاقيات شراء ومقايضة الديون المستحقة الى كل من روسيا ، وسويسرا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإسبانيا ، حيث بلغت اتفاقيات شراء الديون ما قيمته (١٣٤) مليون دولار . في حين بلغت عمليات مقايضة الديون (٥٢٨) مليون دولار ، كما بلغت القيمة الإسمية لعمليات شراء سندات بريدي (١٥٦) مليون دولار . (ابو حمور ، ٢٠٠١) .

جدول رقم (٣-٤) المديونية الخارجية

السنة	الرصيد القائم للقروض (بالمليون دينار)	نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل خدمة الدين على الأساس النقدي %	معدل خدمة الدين على أساس الاستحقاق %
١٩٩٢	٤٥٧٧,٦	١٣١,١	-	-
١٩٩٣	٤٢٢٩,٦	١١١,٣	-	-
١٩٩٤	٤٣٣٨,٨	١٠٢,٩	١٦,٨	٢٩,١
١٩٩٥	٤٤٦٥,٩	٩٦,٧	١٣,٦	٢٦,٤
١٩٩٦	٤٧٢٢,٨	٩٤,٨	١٥,٧	٢٥,٩
١٩٩٧	٤٥٨٠,٦	٨٨,٢	١٤,٨	٢٤,١
١٩٩٨	٥٠٠٩,٨	٨٨,٨	١٤,٤	٢١,٩
١٩٩٩	٥١٨٦,٢	٩٠,٦	١٤,١	٢٢
٢٠٠٠	٤٧٩٤,٧	٨١,١	١٥	٢٠,٧

المصدر: البنك المركزي الأردني ، النشرات شهرية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معدل خدمة الدين على أساس الاستحقاق : نسبة التسديدات المستحقة من الاقساط والفوائد الى إجمالي صادرات السلع والخدمات عدا دخل خدمات عناصر الإنتاج .

- معدل خدمة الدين على الأساس النقدي : نسبة التسديدات المدفوعة فعلاً من الاقساط والفوائد الى إجمالي صادرات السلع والخدمات عدا دخل خدمات عناصر الإنتاج .

لقد أدت تلك الاتفاقيات- كما يتبين من الجدول السابق- إلى تخفيض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي من (١٣١,١%) عام ١٩٩٢ ، الى (٨١,١%) عام ٢٠٠٠ ، كذلك هبطت خدمة الدين الخارجي وفقا للأساس النقدي الى ما نسبته (١٥%) من الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عناصر الإنتاج من الخارج عام ٢٠٠٠ ، مقابل (١٦,٨%) عام ١٩٩٤ . وفيما يتعلق بمعدل خدمة الدين على أساس الاستحقاق ، فقد تراجع أيضاً الى ما نسبته (٢٠,٧%) من الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عناصر الإنتاج من الخارج عام ٢٠٠٠ ، مقابل (٢٩,١%) عام ١٩٩٤ .

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة الى انه تم إقرار قانون جديد للدين العام عام ٢٠٠١ بهدف معالجة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ، في حين ان القانون السابق كان يعالج موضوع المديونية الداخلية فقط . وقد حصر القانون الحالي الاستدانة الخارجية بوزارة المالية ، مما سوف يسهل إدارتها ، ويتيح الحفاظ عليها ضمن حدود معقولة . كما تأسست لجنة عليا لرسم الإطار العام لسياسات ، واستراتيجيات إدارة الدين العام ، وتحديد أهداف واضحة قصيرة ، وطويلة الأمد لادارة المديونية .

هذا ، وقد حصر القانون الجديد الأغراض التي يتم الاقتراض الحكومي من اجلها ، والتي تتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة ، ودعم ميزان المدفوعات ، وتمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية ، شريطة ان تكون مدرجة في قانون الموازنة العامة . إضافة لذلك ، فان قانون الدين العام حرص على إبقاء المديونية ضمن حدود السيطرة ، وذلك من خلال تحديد سقف أعلى للمديونية ، وبحيث لا تزيد قيمة الرصيد القائم للدين العام الداخلي ، أو الخارجي عن (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . كما ان الرصيد الكلي للدين العام ، لا يجوز ان يزيد في أي وقت من الأوقات عن (٨٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وهذه السقوف التي ترك تحديد موعد تطبيقها لمجلس الوزراء ستساهم في تقليص حجم الدين ، وتخفيف أعباء خدمته مستقبلاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : الناتج الحقيقي:

بعد عودة الاستقرار إلى سعر صرف الدينار الأردني ، و استعادة الثقة تدريجيا بالإقتصاد الوطني، و التي ضعفت نتيجة الأزمة الإقتصادية الحادة التي تعرض لها الأردن في أواخر عام ١٩٨٨ ، والتي كان من ابرز مؤشراتها ، نفاذ الاحتياطي الأجنبي من البنك المركزي الأردني ، و انخفاض العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى ، وبروز مشكلة الدين العام الخارجي ، وما رافقها من أعباء خدمة هذا الدين بالإضافة الى العجز المالي والتجاري ، أظهرت مؤشرات الفعاليات الإقتصادية ، أن الإقتصاد الأردني بدأ بالسير قدما نحو استعادة مقومات الاستقرار ، واستئناف وتيرة النمو الإقتصادي . فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، معدلات نمو حقيقية موجبة بلغت حوالي (١%) و (٢,٣%) على التوالي . كما ويلاحظ أيضاً ان الإقتصاد الأردني قد حقق معدلات نمو مرتفعة بلغت حوالي (١٧%) و (٥,٨%) و (٧,٦%) في الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي، وقد تظافرت عوامل كثيرة في تحقيق هذه النتائج أهمها : عودة جانب كبير من مدخرات العاملين في دول الخليج وتوظيفها في معظم الأنشطة والفعاليات الإقتصادية ، الأمر الذي ساهم في دفع عجلة الإستثمار، والنمو الإقتصادي و يذكر في هذا الشان ، ان حجم الإستثمارات المحلية بلغت حوالي (١٣٧١,٨) مليون دينار أوما نسبته (٣٩%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالنسب الأخرى . جدول رقم (٣-٥)

وبالرغم من الإنجازات التي حققها النشاط الإقتصادي خلال الأعوام السابقة ، غير أن النمو الإقتصادي بعد ذلك بدأ يتراجع بشكل ملحوظ . ولعل ذلك يعزى بشكل رئيسي إلى التراجع الحاد الذي طرأ على حجم الإنفاق بعد عام ١٩٩٥ . حيث تشير البيانات الإحصائية أن حجم الإستثمارات المحلية قد انخفض بشكل حاد ومتواصل من (١٥٥٤,٣) مليون دينار عام ١٩٩٥ ، إلى (١٠٨٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٩ . انظر جدول رقم (٣-١)

ان تذبذب النشاط الإقتصادي ، وعدم استقراره ، أو تحقيقه لمعدلات نمو مستدامه ، لهي دلائل واضحة على قوة العلاقة الترابطية بين الإقتصاد الأردني ، ومجمل التطورات التي تشهدها الساحة المحلية ، والعربية والدولية . الأمر الذي يعني ان توفر عنصري الاستقرار السياسي والإقتصادي في المنطقة أصبح ضرورة ملحة لممارسة النشاط الإستثماري ، واستقرار الأداء الإقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : معدل التضخم:

عانى الإقتصاد الأردني في عقد الثمانينات كما أشرنا سابقا من أزمة اقتصادية حادة و تظافرت عوامل سياسية ، واقتصادية حتى وصل إلى هذه النتيجة الإقتصادية . وقد كان من ابرز مؤشراتها ، الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار الأردني والذي رافقه موجة كبيرة من الضغوط التضخمية . حيث أشارت البيانات الإحصائية الى انه وفي ١٩٨٩ بلغ معدل التضخم حوالي (٢٥,٦%) .

جدول رقم (٣-٥)

مؤشرات الناتج المحلي ومستويات الأسعار

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة/١٩٨٥ (بالمليون دينار)	نمو الناتج %	التضخم %
١٩٩٠	١٩٠٨	١	١٦,٢
١٩٩١	١٩٥١,٩	٢,٣	٨,٢
١٩٩٢	٢٢٨٣,٧	١٧	٤
١٩٩٣	٢٤١٧	٥,٨	٣,٢
١٩٩٤	٢٦٠١,٥	٧,٦	٣,٦
١٩٩٥	٢٧٠٢,٢	٣,٩	٢,٤
١٩٩٦	٢٧٢٩,٦	١	٦,٥
١٩٩٧	٢٧٦٤,٥	١,٣	٣
١٩٩٨	٢٨١١,٥	١,٧	٣,١
١٩٩٩	٢٨٥٦,٥	١,٦	٠,٦

المصـــــدر : - دائـــــرة الإحصـــــاءات العامـــــة ، التقريـــــر الســـــنوي ، أعـــــداد مختلفة ، عمان ، الأردن.

-البنـــك المركـــزي الأردنـــي ، النشـــرات الشـــهرية ، أعـــداد مختلفـــة ، عمـــان الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن اجل المحافظة على استقرار العملة الوطنية ، واحتواء الضغوط التضخمية ، سعت السلطات الأردنية في بداية عقد التسعينات إلى اتباع سياسة نقدية متشددة تهدف الى بناء الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى مستوى آمن ، هذا بالإضافة الى ترشيد الإنفاق الحكومي ، وتقييد الائتمان الممنوح للقطاعين العام ، والخاص ، بما يتناسب ومعدلات نمو الناتج الحقيقي ، وبناء احتياطات البلاد من العملات الأجنبية .

لقد حققت السياسة النقدية منذ أوائل التسعينات نتائج ملموسة على صعيد الاستقرار النقدي ، حيث انخفض معدل التضخم بشكل كبير من (٢٥,٦%) عام ١٩٨٩ ، إلى (٣,٢%) عام ١٩٩٣ . كما بلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية حوالي (٦٩٧) مليون دولار عام ١٩٩٣ ، مقابل (١١٠) مليون دولار عام ١٩٨٩ ، مما ساعد على استقرار سعر صرف الدينار الأردني ، واحتواء الضغوط التضخمية . انظر جدول رقم (٣-٥)

لقد استمر البنك المركزي بسياسته النقدية المتشددة حتى منتصف عام ١٩٩٧ من خلال التدخل غير المباشر في السوق النقدي للتأثير على حجم السيولة ، واستطاع من خلال هذه السياسة ان يحقق نتائج إيجابية ملموسة . حيث انخفض معدل التضخم من (٣,٢%) عام ١٩٩٣ ، الى حوالي (٠,٦%) عام ١٩٩٩ ، كما ارتفعت احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية من (٦٩٧) مليون دولار عام ١٩٩٣ ، الى حوالي (٢,٧) مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، مما ساعد على تعزيز الثقة بالعملة المحلية ، و احتواء الضغوط التضخمية ، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي بشكل عام .

سابعا : البطالة:

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي عانى ،ولا يزال يعاني منها الأردن منذ عقد الخمسينات و حتى الوقت الراهن ، باستثناء فترة قصيرة امتدت من عام (١٩٧٦-١٩٨١) والتي يمكن القول عنها بان سوق العمل الأردني في تلك الفترة كان معافى إلى حد ما من هذه المشكلة. والسبب في ذلك يعود بشكل رئيسي إلى الثورة النفطية التي حدثت في تلك الفترة -حيث نتج عن هذه الثورة أو ما سمي عالميا- " بأزمة الطاقة " ارتفاع كبير على أسعار النفط العالمية . :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٦)

معدلات البطالة والنمو السكاني

السنة	معدل البطالة %	عدد السكان بالألف	نمو البطالة %	نمو السكان %
١٩٩٠	١٦,٨	٣٤٦٨	-	١٠,٣
١٩٩١	١٧,٤	٣٧٠١	٣,٦	٦,٧
١٩٩٢	١٥	٣٨٤٤	١٣,٨-	٣,٩
١٩٩٣	١٩,٧	٣٩٩٣	٣١,٣	٣,٩
١٩٩٤	١٥,٨	٤١٣٩	١٩,٨-	٣,٧
١٩٩٥	١٥,٣	٤٢٩١	٣,٢-	٣,٧
١٩٩٦	١٣	٤٤٤٤	١٥-	٣,٦
١٩٩٧	١٤,٤	٤٦٠٠	١٠,٨	٣,٥
١٩٩٨	١٢,٧	٤٧٥٦	١١,٨-	٣,٤
١٩٩٩	١٣,٤	٤٩٠٠	٥,٥	٣

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة السنوية ، إعداد مختلفة

- تم احتساب معدلات النمو من قبل الباحث .

لقد أدى هذا الحدث الإقتصادي الى انتعاش اقتصاديات الدول الخليجية المصدرة لهذه السلعة ، فارتفعت مستويات المعيشة فيها ، وزادت حاجة هذه الدول إلى الأيدي العاملة لتنفيذ برامجها التنموية . فكان للعامل الأردني النصيب الأكبر في هذا المجال ، حيث ان هذه الدول امتصت جزاءً كبيراً من قوانا العاملة لدرجة ان البعض يرى بان هذه الفترة ، شهد فيها سوق العمل الأردني حالة من شبه التشغيل الكامل ، إذ تراوحت معدلات البطالة في تلك الفترة بين (٢%) و(٣%) ، وأقل من ذلك أحياناً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيد أن فترة ارتفاع أسعار النفط تميزت بأنها فترة استثنائية ، حيث ما لبث ان عاودت سوق العمل الأردنية بعد انتهاء الفترة المذكورة سابقا تشهد إرتفاعاً في معدلات البطالة ، فأخذت تزداد عاما بعد عام وكان ذلك لاسباب عديدة أهمها:

١- توقف الدول الخليجية عن استيعاب المزيد من قوانا العاملة .

٢- تراجع المساعدات الخارجية من هذه الدول لتمويل البرامج التنموية الأردنية .

٣- ارتفاع معدل النمو السكاني ، والذي زاد في أعداد الداخلين في سوق العمل الأردني .

٤- تدني وانخفاض عائدات و حوالات العاملين في الخارج ، بسبب عودة عدد كبير من القوى العاملة الأردنية من العراق ، والدول الخليجية الأخرى في أعقاب الحرب الخليجية الاولى ، والثانية الى الأردن .

لقد ساهم عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي في المنطقة العربية ، بالإضافة الى الركود الذي شهده الإقتصاد الأردني عام ١٩٨٨ ، في تقليص قاعدة الطلب ، واتساع قاعدة العرض من القوى العاملة الأردنية .

و تشير البيانات الإحصائية بشكل عام ، ان مشكلة البطالة في الأردن قد تفاقمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الاولى من العقد المنصرم . حيث قفز معدل البطالة من (١٦,٨%) عام ١٩٩٠ ، الى حوالي (١٩,٧) عام ١٩٩٣ . ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الظروف التي ارتبطت بأزمة الخليج الثانية ، والمتمثلة بعودة أعداد كبيرة من المغتربين من دولة العراق ، والكويت ، والدول الخليجية الأخرى إلى الاردن بصورة مفاجئة. حيث قدر هذا العدد بحوالي (٣٠٠) ألف نسمة مما شكل ضغطاً كبيراً على اقتصاد تميز على الدوام بشح الموارد الإقتصادية . حيث يبدو واضحاً ان عدد السكان قد ارتفع من (٣٤٦٨) ألف نسمة عام ١٩٩٠ ، الى (٣٩٩٣) ألف نسمة عام ١٩٩٣ ، أي بزيادة قدرها (٥٢٥) ألف نسمة .

ويذكر في هذا الشان أن معدل البطالة بعد عام ١٩٩٦ ، تميز بالتدني والانخفاض بالمقارنة مع الفترة الأولى قيد الدراسة ، حيث تراوحت هذه المعدلات بين (١٢,٧%) الى (١٤,٤%) . ولعل جزءا من هذا الانخفاض يعزى إلى توظيف جانب كبير من مدخرات العاملين في دول الخليج في مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية ، بالإضافة الى سعي الأردن الى استئناف التعاون الأردني الخليجي الذي توقف نتيجة الأزمة ، حيث كان لهذا التوجه أثر إيجابي على سوق العمل الأردني ، بحيث أستأنف الطلب على الأيدي العاملة الأردنية في الأسواق الخليجية لما تميز به العامل الأردني بالدرجة الأولى من قدرات ، وكفاءة عالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا : النمو السكاني:

تشير البيانات الإحصائية ان معدلات النمو السكاني في الأردن وصلت إلى ما يقارب (٤%) في معظم السنوات ، وتجاوزت معدلات النمو الإقتصادي في سنوات أخرى . فقد بلغ هذا المعدل حوالي (٣,٥%) و (٣,٤%) و (٣%) في الأعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي ، في حين لم يتجاوز معدل النمو الإقتصادي الحقيقي (١,٧%) خلال الأعوام السابقة . جدول (٣-٦)

إن ارتفاع عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي قد يؤدي إلى انخفاض المدخرات في الإقتصاد الأردني ، وبالتالي انخفاض قدرته في الإعتماد على الذات في تمويل المشاريع الإستثمارية المختلفة. فالنمو السكاني المرتفع يعني تقسيم الدخل القومي على عدد اكبر من السكان ، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي . وهذا ما يدعو إلى استمرار الحكومة في سياستها السكانية الرامية إلى تحقيق تخفيض رئيسي في معدلات الخصوبة.

لقد كشفت التطورات التي مر بها الأردن سابقا عن قوة العلاقة الترابطية بين اقتصاده ، وبين ما يسود المنطقة من أحداث سياسية واقتصادية ، كما ان الأزمة الإقتصادية التي تعرض لها الأردن في نهاية عقد الثمانينات كشفت بوضوح ضعفه الإقتصادي الكامن ، والذي اعتمد على التمويل الخارجي كمصدر رئيس لتغطية فجوتي التمويل الداخلية ، والمتمثلة بالفرق بين الإستثمار الإجمالي والادخار المحلي ، والخارجية المتمثلة بالفرق بين حجم المستوردات والصادرات الى العالم الخارجي من السلع .

من خلال العرض السابق لمؤشرات الإقتصاد الأردني يبدو واضحاً ان السياسة الإقتصادية استطاعت ان تحقق نتائج إيجابية ملموسة على صعيد الاستقرار النقدي ، وان هناك تحسنا واضحاً قد أصاب الموازنة العامة، و الذي عكسه تراجع العجز المالي بعد الأزمة الإقتصادية التي تعرض لها الأردن في نهاية عقد الثمانينات . بيد إن السياسة المالية الانكماشية والتي هدفت إلى تخفيض العجز المالي ، والسياسة النقدية المتشددة التي هدفت إلى رفع أسعار الفوائد على الدينار لبناء الاحتياطات الأجنبية ، تعارضت بشكل أو بآخر مع حركة الاستثمار و أثرت بصورة سلبية على مستوى النشاط والنمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة مساحة الفقر بين أفراد المجتمع . أضف إلى ذلك التراجع الذي قد يصيب مؤشرات السوق المالي، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة كنتيجة للسياسة النقدية المتشددة قد يترك آثاراً سلبية على أسعار الأسهم والسندات من خلال ارتفاع الطلب على ودائع البنوك على حساب مخصصات الأسهم والسندات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان الاقتصاد الأردني لازال يرزخ تحت وطأة أعباء المديونية الكبيرة ، ولازال يعاني من فجوتي التمويل الداخلية ، والخارجية التي جاءت نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن تلبية الحاجات الإستثمارية المتزايدة من جهة ، والى ارتفاع نمو المستوردات من السلع والخدمات بمعدلات فاقت نمو الصادرات من جهة أخرى .

وتنبع أهمية الإستثمارات الأجنبية في الأردن من كونها مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة ، ورؤوس الأموال الأجنبية التي قد تمثل دعّامة أساسية لأي برنامج تنموي في أي دولة إذا أحسنت توجيهها واستخدامها في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية ، والاجتماعية ، وسد الثغرات التمويلية . كما قد تساهم الإستثمارات الأجنبية بالإضافة الى ما ذكر في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدولة ، وفي نقل التكنولوجيا الحديثة ، وفي تطوير وتحديث مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد ، كوسائل الاتصال ، والخدمات المختلفة ، مما يؤدي بالتالي الى ارتفاع معدل نمو الإقتصاد ، وخلق فرص للعمالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المناخ الاستثماري في الأردن وفرص الاستثمار المتاحة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

توطئة :

لقد عرفت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار المناخ الإستثماري في تقريرها الصادر عام ١٩٩٧ بأنه عبارة عن " مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية التي تكون البيئة الإستثمارية ، والتي يتم فيها الإستثمار فعلا "* .

ويعرف الوظائفي ، (٢٠٠١) مناخ الإستثمار بأنه عبارة عن " مجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يتم فيها الإستثمار " . في حين يرى الباحث ان مناخ الإستثمار في الوقت الراهن لا يتحدد بما يسود البلد المضيف من أوضاع سابقة الذكر فحسب ، بل يتعدى ذلك ليشمل ما يسوده والمحيط الإقليمي له من متغيرات سياسية ، واقتصادية أيضاً.

ومن هنا فالوضع العام لمناخ الإستثمار لا يتحدد بالعوامل المذكورة أعلاه فقط ، فهناك عوامل خارجية أخرى لا تقل أهمية ، فقرب الدولة ، أو بعدها من أي حدث سياسي أو عسكري قد يؤثر في مقدرتها على جذب الإستثمارات من الخارج ، نظراً لارتفاع المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي ، والمحلي على حد سواء نتيجة لمثل هذه الأحداث.

من واقع المفهوم السابق لمناخ الإستثمار يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في مناخ الإستثمار لأي بلد الى مجموعتين رئيسيين :

١- عوامل داخلية : وهي عبارة عن مجمل الأوضاع الإقتصادية والسياسية ، والقانونية ، والاجتماعية السائدة في بلد ما . وبالتالي فهي عوامل داخلية يمكن السيطرة عليها ، أو التخفيف من آثارها السلبية من قبل الدولة المضيفة ، وان أي تحسن قد يطرأ على هذه الأوضاع يعني تحسنا في مناخها الإستثماري .

* المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، ١٩٩٧ ، تقرير مناخ الإستثمار في البلدان العربية ، دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- عوامل خارجية : وهي عبارة عن مجمل الأوضاع السائدة في إقليم البلد المضيف كالاضطرابات السياسية ، أو المخاطر العسكرية . وبالتالي فهي عوامل لا يمكن التحكم بها ، أو التخفيف من آثارها السلبية كونها تقع خارج إطار السيطرة بالنسبة للدولة المضيفة.

ويعتبر توفر عنصر الاستقرار السياسي في أي بلد من أهم مقومات الإستثمار الناجح حيث يؤكد المفكرون في مجال العلوم الإنسانية ان هناك ترابطا وثيقا بين العامل السياسي من جهة ، والعامل الإقتصادي من جهة أخرى ، وان هذه العلاقة الترابطية تتمثل في تأثير كل منهما على الآخر . فمن ناحية يتأثر النمو الإقتصادي ومقدرة الدولة على جذب الإستثمارات الأجنبية بالأحداث المحلية ، والإقليمية ،والدولية سلباً وإيجاباً ، وبالمقابل فتزايد اعتماد هذه الدولة على المساعدات ، والمنح ، والقروض الخارجية وما تؤدي إليه من تبعية اقتصادية ، لا بد ان يؤثر على قراراتها السياسية على الصعيد المحلي ، والإقليمي ، والدولي ، أو ما يسمى "بالتبعية السياسية" .

والحديث عن مناخ الإستثمار في الأردن لا يختلف كثيراً عن باقي بلدان العالم من حيث تأثره سلباً وإيجاباً بمجمل ما يسوده ويسود محيطه الإقليمي من أحداث سياسية ، أو تغيرات اقتصادية . والسؤال الذي يثار هنا هو " ما هي مقومات الإستثمار في المملكة ؟

ان الإجابة على السؤال أعلاه يقودنا الى الحديث عن كافة الأطر السياسية والإقتصادية والقانونية المكونة لمناخ الإستثمار في الأردن .

أولا : الإطار السياسي:

لقد بات معلوم ما تعانيه المنطقة العربية من اضطرابات سياسية نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام ، والأردن وبحكم الموقع الجغرافي له بشكل خاص . وان هذا الصراع لازال مستمراً حتى هذه اللحظات بسبب احتلال العدو الصهيوني للأراضي الفلسطينية ومعظم الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ .

و باستعراض سريع لأهم الأحداث السياسية التي مر بها الأردن خلال الفترة قيد الدراسة والتي أثرت بشكل مباشر على تدفق الإستثمارات الأجنبية للمنطقة ، نجد انه و مع بداية عقد السبعينات لم يكن أمام صانع القرار الأردني خيارا سوى الانضمام الى جانب أشقائه العرب (سوريا ومصر) في حربهم ضد العدو الإسرائيلي ، حيث كان لهذا الحدث العسكري أثراً سلبيا على خطط التنمية الإقتصادية في الأردن ، كما انه أضفى طابع عدم الاستقرار ، أو التأكد على الصعيد المحلي والإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ مطلع النصف الثاني من العقد المذكور، شهد الأردن بداية للنهوض الإقتصادي بفعل الموارد المالية التي وردت للأردن على صورة حوالات عاملين ، ومساعدات عربية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ، والتي ساهمت بشكل فاعل في نجاح الخطط الإقتصادية الأردنية ، ولعبت دوراً حيويا في تحسين أداء الإقتصاد الأردني ، والمركز المالي له .

ومع انتهاء الحقبة النفطية وإطلالة عقد الثمانينات ، عاودت ملامح الشك والحذر، وعدم الاستقرار في المنطقة العربية تطفوا على السطح من جديد نتيجة الحرب العراقية الإيرانية . وبالرغم من بعض الفوائد التي حققتها معظم القطاعات الإقتصادية في الأردن نتيجة لهذه الحرب- كما يرى البعض - إلا أنها بالإضافة للصراع العربي الإسرائيلي ، قد أفقدت المنطقة العربية طابع الاستقرار السياسي الذي يحتاجه الإستثمار الناجح.

وفي نهاية عقد الثمانينات ، تعرض الإقتصاد الأردني لازمة اقتصادية حادة ، حيث كان من ابرز مؤشراتها ارتفاع العجز المالي ، والتجاري ونضوب الاحتياطات الأجنبية من البنك المركزي ، بالإضافة الى وصول الدين الخارجي لمستويات قياسية لم يستطع الإقتصاد تحمل أعباء خدمتها ، مما دفع الحكومة الأردنية الى طلب المعونة الفنية والمالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الإقتصاد، فتبنى برنامجا للتصحيح الإقتصادي ،بحيث يغطي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٣)، إلا ان العمل بهذا البرنامج توقف نتيجة الأزمة الخليجية الثانية التي حدثت بين العراق ودولة الكويت عام ١٩٩٠ . واستكمالا للجهود المبذولة في البرنامج الأول ، تم وضع برنامج آخر بحيث يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨).

لقد شكلت الأزمة الخليجية الثانية تهديداً إضافياً لاستقرار المنطقة ، كما أنها وضعت صانع القرار السياسي بين وقوفه الى جانب العراق وما يترتب على ذلك من توقف للمساعدات الخليجية -والبالغة (٥٠٠) مليون دولار سنويا- بالإضافة الى تهديد مصالح (٣٠٠) ألف أردني يعملون في دول الخليج ، أو انحيازه الى جانب الكويت ، الأمر الذي قد يؤثر على الاقتصاد الاردني بصورة سلبية ، بفعل التداخل الشديد بين الإقتصاد الأردني والعراقي . (تليلان ، ٢٠٠٠)

ومع اندلاع الحرب بين العراق ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، تأثر الإقتصاد الأردني بشكل سلبي من ناحية تراجع عوائد الحوالات بشكل واضح ، بسبب عودة جانب كبير من المغتربين الأردنيين من دول الخليج العربي ، وتوقف المساعدات الخليجية للأردن ، بالإضافة الى إغلاق أسواقها في وجه الصادرات الأردنية الأمر الذي زاد من الأمر سوء ، وشكل عبئا إضافياً على بلد ذو موارد محدودة ، وسوق صغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٩٤ ، جاء توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في وادي عربة كأحد ابرز إفرازات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد . ولعل تنامي أهمية العامل الإقتصادي الذي اصبح حجر الزاوية في العلاقات الدولية حاليا ، بالإضافة الى حاجة الأردن الملحة لتنمية اقتصاده وتطويره -من خلال السلام الذي كان يعتقد بأنه سيساعد على استقرار المنطقة وسيعمل على جذب الإستثمارات من الخارج -كانت من أهم العوامل التي دفعت الأردن للدخول في العملية السلمية مع إسرائيل .

و بوفاة المغفور له " الملك حسين بن طلال " -رحمه الله- في نهاية العقد المنصرم تسللت أحاسيس الخوف والتشاؤم من مستقبل الإقتصاد الأردني الى المواطنين والمستثمرين . وسرعان ما تبددت المخاوف ، وتحولت الى مشاعر الأمل والتفاؤل ببناء صورة إيجابية عن مناخ الإستثمار في المملكة حين تولى جلالة الملك " عبد الله الثاني " زمام الحكم في البلاد ، فوضع الهم الإقتصادي على قائمة الأولويات الوطنية ، وعزز الاستقرار على بيئة الإستثمار في المملكة . كما أثمرت جولات جلالته الموصولة الى الدول العربية ، والأجنبية تحسنا في العلاقات الإقتصادية الأردنية مع هذه الدول الأمر الذي اثر بصورة إيجابية على الإقتصاد ، والبيئة الإستثمارية في المملكة .

لقد بات واضحاً من خلال العرض السابق مدى قوة العلاقة الترابطية بين الإقتصاد الأردني ، ومجمل ما يسود المنطقة العربية من أحداث. وبات معلوم أيضاً ان هذه العلاقة جاءت بفعل التداخل الشديد بين الإقتصاد الأردني -الذي اعتمد بشكل كبير على المساعدات والقروض الخارجية- وبين اقتصاديات الدول المانحة .

ولا بد من الإشارة هنا ، الى ان الأردن وبالرغم من الاضطرابات السياسية والإقتصادية التي شهدها سابقا ، بيد انه -و بحمد الله - يتمتع بأمن واستقرار داخلي ، كما انه يتمتع بقيادة كفؤة تمتلك خبرات طموحة لتطوير الإقتصاد الوطني . ويلعب الأردن دوراً مركزياً لتحريك العملية السلمية في المنطقة على كافة المسارات بغية الوصول الى السلام العادل الذي سيساعد على استقرار المنطقة ، وتحقيق الرخاء الإقتصادي لشعوبها ، ذلك انه -وحسب رأينا - فالاستقرار المحلي وحده لن يبعث على التفاؤل بمستقبل مشرق لموضوع الإستثمارات وجذبها من الخارج بشكل فاعل ما لم يرافقه استقرار المنطقة بأكملها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الإطار القانوني:

يتحدد المناخ الإستثماري لأي بلد -كما ذكرنا سابقا -بعوامل كثيرة ومتشابكة فيما بينها بحيث يمكن السيطرة على بعضها ، أو الحد من آثارها السلبية من قبل حكومات الدول المضيفة ، في حين لا يمكن التحكم في بعضها الآخر كونها تخرج عن إطار السيطرة بالنسبة لها .

ويعتبر العامل التشريعي واحداً من أهم العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيراً قبل اتخاذ قراره الإستثماري ، كونه يمثل المرجع القانوني الذي يحكم وينظم العلاقة بين كافة الأطراف المشاركة في العملية الإستثمارية .

لقد أدرك الأردن منذ البداية متطلبات المرحلة القادمة ، فبدأ باتخاذ خطوات هامة في هذا الإطار كان أهمها ، إصدار العديد من التشريعات الإقتصادية وتنفيذ العديد من الإجراءات والقرارات كان الهدف من وراءها النهوض بالإقتصاد الوطني من خلال تحسين بيئته التشريعية لتتناسب وروح العصر الحديث .

ان من أهم الخطوات التي تم اتخاذها في العقد المنصرم إصدار، وتعديل حزمة من القوانين الإقتصادية أهمها : قانون تشجيع الإستثمار ، قانون الأوراق المالية ، قانون البنوك ، قانون الشركات ، قانون الجمارك ، قانون ضريبة الدخل ، قانون المنافسة ومنع الاحتكار ... الخ .

ويعتبر قانون تشجيع الإستثمار من أهم القوانين التي ترتبط حالياً بموضوع الإستثمار لذلك وخدمة لأغراض الدراسة ، سيتم مناقشة ابرز ما تضمنه قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ ، كونه يمثل الإطار القانوني الذي يحكم وينظم العملية الإستثمارية في المملكة . كما انه وبموجب هذا القانون ، تم إنشاء مؤسسة تشجيع الإستثمار. وبذلك اصبح بالإمكان إيجاد مرجعية مؤسسية للتعامل مع الإستثمار والمستثمرين . حيث أنيط بهذه المؤسسة مجموعة من المهام بهدف تعزيز الثقة في البيئة الإستثمارية ، والعمل على زيادة مقدرة البلاد في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية . كما سيتم في هذا الإطار إيراد ابرز الملاحظات حول هذا القانون ، بالإضافة الى تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تحسين سويته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥:

صدر قانون تشجيع الإستثمار عام ١٩٩٥ ، وتم بموجبه إنشاء مؤسسة تشجيع الإستثمار بهدف تعزيز الثقة في البيئة الإستثمارية ، والتعرف على الفرص المتاحة ، وتحفيز الإستثمار في الأردن والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الإستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة و إعطاء الأولوية لها في الإنجاز لدى الجهات الرسمية ، إضافة الى تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك . كما تهدف المؤسسة الى وضع برامج لترويج الإستثمار في المملكة لجذب المستثمرين ، كما تعمل المؤسسة من خلال قانون تشجيع الإستثمار على تقديم كافة الإعفاءات ، والتسهيلات المنصوص عليها، والمتمثلة بالإعفاءات الجمركية على الموجودات الثابتة للمشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المحددة بموجب هذا القانون ، إضافة الى الإعفاءات الضريبية بنسب تتراوح بين ٢٥% - ٧٥% حسب موقع المشروع في المنطقة التنموية . حيث قسم القانون المملكة الى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الإقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الإستثمارية المقامة في أي من هذه المناطق بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت في أحد القطاعات التالية أو فروعها ، "الصناعة ، قطاع الزراعة ، الفنادق ، المستشفيات ، النقل البحري والسكك الحديدية ، أي قطاع آخر أو فروعه يقرر مجلس الوزراء أضافته بناء على تنسيب المجلس الأعلى لتشجيع الإستثمار المشكل بموجب هذا القانون ".

ويعتبر قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ إطاراً تشريعياً ملائما لجذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيز الإستثمارات المحلية ، لما تضمنه من مزايا وحوافز لقوانين الإستثمار على مستوى الإقليم . حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات التي تم عرضها سابقاً . وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يقدمها هذا القانون للمشاريع الإستثمارية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-الإعفاءات الجمركية :

منح هذا القانون المشاريع الإستثمارية المستفيدة من مزاياه مجموعة من الإعفاءات الجمركية على النحو التالي :

المادة رقم (٦/أ) :

تعفى الموجودات الثابتة للمشروع (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب ، على ان يتم إدخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار لجنة تشجيع الإستثمار المشكلة بموجب هذا القانون بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع . وللجنة تمديد هذه المدة إذا تبين لها ان طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك .

المادة رقم (٦/ب) :

تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع ، على ان يتم إدخالها الى المملكة ، أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل ، وذلك بقرار من لجنة تشجيع الإستثمار بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها .

المادة رقم (٦/ج) :

تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد ، إذا ما أدى ذلك الى زيادة لا تقل عن ٢٥% من الطاقة الإنتاجية للمشروع (الطاقة الاستيعابية للمشروع).

المادة رقم (٦/د) :

تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ ، أو عن ارتفاع أجور شحنها ، أو تغير في سعر التحويل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة رقم (٨) :

تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث ، والمفروشات ، واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل . على ان يتم إدخالها الى المملكة ، أو استعمالها في المشروع خلال أربع سنوات من تاريخ صدور قرار لجنة تشجيع الإستثمار بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها .

ب- التسهيلات الضريبية:

تستوفى ضريبة الدخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين ، الصناعة ، الفنادق ، المستشفيات ، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (١٥%) ، وبنسبة (٣٥%) للشركات ضمن قطاعات البنوك والمؤسسات المالية ، شركات التامين ، شركات الصرافة وشركات الوساطة ، كما تبلغ ضريبة الدخل (٢٥%) للشركات الأخرى وصفر للمشاريع الزراعية .

و من أهم التسهيلات الضريبية التي منحها قانون تشجيع الإستثمار للمشاريع الإستثمارية ما يلي :

المادة رقم(٤) :

قسمت مناطق المملكة بموجب قانون تشجيع الإستثمار الى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الإقتصادي .

المادة (٧/أ) :

تتمتع المشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المعرفة وفق المادة (٣) بإعفاءات من ضريبة الدخل (المذكورة آنفا) ، وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات ، أو الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي :

- ٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ) .
- ٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب) .
- ٧٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ج) .

المادة رقم (٧/ب) :

يعفى المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه ، أو تطويره ، أو تحديثة وأدى ذلك الى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة ان لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية عن أربع سنوات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- ضمانات الإستثمار:

من أهم الضمانات التي منحت للمستثمر ما يلي :

المادة رقم (٢٤/أ+ب) :

عامل قانون تشجيع الإستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه الحق ان يستثمر في المملكة بالتملك ، أو بالمشاركة ، أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي ، على ان لا يجوز ان يتملك ما يزيد عن (٥٠%) في المشاريع والنشاطات ضمن القطاعات التالية : التجارة والخدمات التجارية ، المقاولات الإنشائية والتعدين .

المادة رقم (٢٤/ج) :

للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة .

المادة رقم (٢٥) :

لا يجوز نزع ملكية أي مشروع ، أو إخضاعه لأي إجراءات تؤدي الى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة، شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر . ويدفع التعويض للمستثمر غير الأردني في هذه الحالة بعملة قابلة للتحويل .

المادة رقم (٢٧) :

إذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة له ، فيستمر تمتع المشروع بالإعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى آخر تلك المدة ، على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب أحكام قانون تشجيع الإستثمار .

المادة رقم (٢٨/أ) :

للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الإستثمار بيع الموجودات الثابتة المعفاة ، أو التنازل عنها الى مستثمر آخر مستفيد من أحكام القانون على ان يستعملها في مشروعه ، ويجوز للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الإستثمار بيع الموجودات الثابتة المعفاة ، أو التنازل عنها الى مستثمر، أو مشروع آخر غير مستوف لاحكام القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة رقم (٢٨/ب) :

للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الإستثمار إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة .

المادة رقم (٣٠) :

يحق للمستثمر غير الأردني إخراج رأس المال الأجنبي الذي ادخله الى المملكة للإستثمار فيها وما جناه استثماره من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية استثماره ، أو بيع مشروعه ، أو حصته ، أو أسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل .

المادة رقم (٣١) :

للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة .

المادة رقم (٣٢/ب) :

للمستثمر الذي تضمن دولته ، أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره، ان يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له الى تلك الدولة ، أو المؤسسة بحيث تحل محله .

المادة رقم (٣٣) :

تسوى نزاعات الإستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً . وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر، فلأي من الطرفين اللجوء الى القضاء ، أو إحالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار " لتسوية النزاع بالتوفيق ، أو بالتحكيم علماً بان الأردن قد انضم الى عضوية هذا المركز عام ١٩٧٢ .

المادة رقم (٣٤) :

يجوز إجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك الآلات والمعدات .

د- حركة الإستثمار:

لقد شهدت الإستثمارات الأجنبية الخاضعة لقانون تشجيع الإستثمار نمواً مضطردا خلال السنوات الأخيرة من القرن المنصرم . حيث تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بحجم الإستثمارات المستفيدة من مزايا وحوافز هذا القانون أنه حقق رصيدا تراكميا بلغ حوالي (١,٧٦) مليار دينار خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) ، استحوذت المساهمات الأجنبية ما نسبته (٣٠,٦%) من المجموع الكلي للإستثمارات لتسجل بذلك رصيداً تراكمياً بلغ حوالي (٥٣٨,٥) مليون دينار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستعراض سريع لحجم الإستثمارات الأجنبية (غير الأردنية) ، نلاحظ أنه شهد نمواً متزايداً خلال الفترة قيد الدراسة . حيث قفز حجم الإستثمارات الأجنبية من (٧٥,٨) مليون دينار عام ١٩٩٦ الى (١٢٣,٧) مليون دينار عام ١٩٩٧ بمعدل نمو بلغ حوالي (٦٣,٢%) ، ثم ارتفع الى (١٥٤,٨) مليون دينار والى (١٨٤,٢) مليون دينار في الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي .

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية (غير الأردنية) ، نجد أنها تركزت بشكل أساسي في قطاع الصناعة . حيث بلغت مجمل الأموال الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع حوالي (٣٢٦,٣) مليون دينار لتشكل بذلك ما نسبته (٦٠,٦%) من حجم الإستثمارات الأجنبية (غير الأردنية) ، وما نسبته (١٨,٦%) من الحجم الكلي للإستثمارات المحلية والأجنبية وجاء في المرتبة الاولى ، تلاه قطاع الفنادق برصيد بلغ حوالي (١٧٣,٢) مليون دينار ، وبذلك تكون الأهمية النسبية لهذا القطاع حوالي (٣٢,٢%) من حجم الإستثمارات الأجنبية ، وما نسبته (٩,٩%) من الحجم الكلي للإستثمارات المحلية والأجنبية المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار .

بناء على ما سبق يتضح بان ما نسبته (٩٢,٨%) من رؤوس الأموال الأجنبية قد فضلت الإستثمار في قطاعي الصناعة والفنادق ، في حين لم تتجاوز نسبة الأموال الأجنبية التي فضلت الإستثمار في باقي القطاعات الإقتصادية (٧,٢%) من حجم الإستثمارات الأجنبية .

وبخصوص التوزيع الجغرافي للمشاريع الإستثمارية المستفيدة من مزايا هذا القانون نجد ان معظم الأموال المستثمرة في هذه المشاريع تركزت في المنطقة التنموية من الفئة (أ) ثم (ج) ثم (ب) على الترتيب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١) الإستثمارات المحلية والأجنبية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الإستثمار خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

السنة	الإستثمار المحلي	الإستثمار العربي والأجنبي	المجموع	نسبة الإستثمار العربي والأجنبي الى الإستثمار المحلي %	نسبة الإستثمار العربي والأجنبي الى الإستثمار الكلي %
1996	271875273	75785109	347660382	27.87%	21.80%
1997	255560035	123683845	379243880	48.40%	32.61%
1998	326818977	154854675	481673652	47.38%	32.15%
1999	364694990	184186191	548881181	50.50%	33.56%
المجموع	1218949275	538509820	1757459095	44.18%	30.64%

تابع جدول رقم (٤-١)

رؤوس الأموال الأجنبية موزعة حسب القطاعات الإقتصادية

القيمة بالدينار الاردني

السنة/القطاع	الصناعة	الفنادق	الزراعة	مستشفيات	نقل بحري وسكك حديدية	مراكز المؤتمرات والمعارض	مدن التسلية والترويج السياحي	المجموع
1996	51566009	18170000	5649100	400000	0	0	0	75785109
1997	63605220	51640000	4865000	0	0	0	3573625	123683845
1998	45477218	86623332	3556000	7589000	10046125	0	1563000	154854675
1999	165666191	16770000	1750000	0	0	0	0	184186191
المجموع	326314638	17320333 2	15820100	7989000	10046125	0	5136625	538509820

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول رقم (٤-١)

الإستثمارات المحلية والأجنبية موزعة حسب المناطق التنموية

القيمة بالدينار الاردني

السنة	أ	ب	ج	------	المجموع
1996	162023400	64223880	84563000	36850102	347660382
1997	162710657	41865000	121665000	53003223	379243880
1998	215910510	49192000	111462330	10510 8812	481673652
1999	124385325	137886304	139052200	14755 7352	548881181
المجموع	665029892	293167184	456742530	34251 9489	1757459095

المصدر:- مؤسسة تشجيع الإستثمار ،التقرير السنوي ، أعداد مختلفة، عمان ، الأردن

- تم احتساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث
- تم إعداد البيانات استناداً الى البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار .

٢- بعض الملاحظات حول قانون تشجيع الإستثمار:

يمكن إيراد بعض الملاحظات حول هذا القانون وذلك على النحو التالي : (الكسواني ،١٩٩٨)

المادة السادسة :

الفقرة أ : نصت هذه الفقرة على " إن تعفى الموجودات للمشروع من الرسوم والضرائب على إن يتم إدخالها إلى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع".

و السؤال المطروح هنا هو : هل تدخل الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية ضمن هذه الموجودات باعتبارها أصولاً ثابتة ؟؟ مع الاخذ بعين الاعتبار إن كل تلك الحقوق ضمن تعريف رأس المال الأجنبي حسب المادة الخامسة من هذا القانون والتي نصت مقدمتها على إن عبارة رأس المال الأجنبي تعني " ما يستثمره غير الاردني من أموال نقدية او عينة او حقوق لها قيمة مالية في المملكة بما في ذلك ..الخ " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا دخلت هذه الحقوق ضمن الموجودات الثابتة ، فهذا يعني إعفاءات من كافة الرسوم والضرائب وليس حسب النسب الواردة في المادة السابعة ،الأمر الذي يعني خسارة إضافية للخزينة . إضافة إلى ذلك فان مثل هذه الحوافز والإعفاءات الهائلة التي منحت للمستثمر الأجنبي قد تؤثر بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال خروج بعض الشركات المحلية من السوق الوطني بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا تنافسية وموارد مالية ضخمة وتكنولوجيا حديثة ومهارات ادارية لا تتوافر لنظيرتها الوطنية .

المادة السابعة :

نصت المادة السابعة (الفقرتان أ،ب) على إعفاء المشروع في أي من القطاعات المعرفة وفق المادة (٣) من القانون من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة تتراوح ما بين عشرة أعوام إلى أربعة عشر عاماً اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية او بدء العمل لمشاريع الخدمات وذلك حسب النسب المرتبطة بفئات المناطق التنموية .

يلاحظ إن هذا الإعفاء لم يرتبط بالعمر الإنتاجي للمشروع . فماذا لو كان العمر الإنتاجي للمشروع عشرة أعوام او حتى خمسة عشر عاماً وكان ضمن الفئة ج ؟؟؟ (الكسواني ،١٩٩٨)

هذا يعني انه سيعفى من ٧٥% من الضرائب وطيلة عمره الإنتاجي .أضف إلى ذلك أن المشاريع الزراعية في كافة المناطق اعتبرت ضمن الفئة (ج) و تم إعفاء المشاريع المقامة ضمن هذه الفئة من ٧٥% من الضرائب تشجيعاً لتوجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع وهذا ما قد يهدد الأمن الوطني إذا تمكن الأجانب من السيطرة على هذا القطاع الحيوي في هذا الجزء من الوطن العربي .

المادة (٢٤) :

الفقرة (ب) : نصت هذه الفقرة على "معاملة المستثمر غير الاردني معاملة المستثمر الاردني " . وهذا ما يدعونا إلى تزايد الإحساس بالحاجة إلى ضرورة التمييز بين المستثمر الوطني او العربي والذي ينسجم مع مفهوم الأمة الواحدة وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وبين المستثمر الأجنبي والذي قد تحكمه دوافع مختلفة للاستثمار قد تكون دوافع سياسية او اجتماعية او حضارية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرة (ج) :

نصت هذه الفقرة على " إن للمستثمر الأجنبي مطلق الحرية في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم " .

وهذا يعني انه يمكن للمستثمر الأجنبي الاستعانة بعمالة خارجية وهو غير ملزم باستخدام اية عمالة محلية ، إذا وجد إن هذه الأخيرة ليست هي الأرخص والأفضل له ، او حتى إذا أراد إن يشغل عمالة من البلد لاي يسبب . والسؤال الذي يثار هنا هو ما هي المنفعة التي سوف يجنيها الاقتصاد الاردني إذا تم إعفاء المشروع الأجنبي من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية إذا لم يكن هنالك أولوية للعمالة الاردنية في عملية التشغيل والتوظيف ؟؟؟.

إن هذا السؤال يقودنا مباشرة إلى اقتراح المطالبة بتعديل صياغة المادة (٢٤/ج) بحيث تشترط الحكومة الاردنية ضرورة تشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية ومنح الأولوية لها في عملية التشغيل والتوظيف .

المادة (٣٠) :

نصت هذه المادة على انه " يحق للمستثمر غير الاردني إخراج رأس المال الأجنبي الذي ادخله إلى المملكة للاستثمار فيها وفق أحكام هذا القانون او تشريع سابق عليه وما جناه في الاستثمار من عوائد الأرباح وحصيلة تصفية استثماره او بيع مشروعه او حصته او أسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل " .

إن حق تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج مع أرباحه وفوائده لم يقيد بأي قيد من حيث الوقت ولا من حيث القطاع الذي استثمر فيه رأس المال . (الكسواني ،١٩٩٨)

فمن حيث الوقت يمكن للمستثمر الأجنبي إن يستثمر مبلغاً كبيراً في أحد القطاعات الحيوية ، وإذا حدث إن تعرض هذا الأجنبي صاحب المشروع الضخم لضغط سياسي من دولته لأي سبب - قد ينجم عنه خلاف سياسي بين بلدنا وبلد ذلك المستثمر – فانه يمكن استخدام هذا المستثمر ورقة ضغط على قراراتنا السياسية والاقتصادية بالتهديد بسحب أمواله وكافة استثماراته من الأردن في أي وقت يشاء .لذلك نرى من الأفضل فرض بعض الضوابط الحاكمة لعملية إخراج رأس المال والأرباح الناجمة عن المشروع الاستثماري كان يتم السماح بتحويل جزء من الأرباح ورأس المال والأجور للخارج إما سنوياً او بعد فترة زمنية وفي ظل نسب مئوية تحددها الحكومة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدون الدخول في مزيد من التفاصيل يتبين من خلال الملاحظات الأساسية التي سبق ذكرها بان بعض النصوص التي وردت في هذا القانون جاءت خدمةً لمصلحة المستثمر الأجنبي على حساب المستثمر الوطني الأمر الذي يقودنا إلى اقتراح المطالبة بوضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في المجالات التالية :

أ- تشغيل نسبة معينة من العمالة الاردنية في المشروع الأجنبي .

ب- حظر امتلاك أراضى زراعية او الاستثمار في محاصيل زراعية سيما الاستراتيجية منها.

ج- ضرورة تنمية الموارد البشرية في المشروع الأجنبي .

ثالثا :الإطار الإقتصادي والفرص الإستثمارية المتاحة:

في هذا الإطار سيتم الحديث عن ابرز الفرص الإستثمارية المتاحة أمام المستثمر في الأردن والمتمثلة بما يلي :

١- المدن الصناعية:

- مفهوم المدن الصناعية:

تعرف المدن الصناعية بأنها عبارة عن" مساحة من الأراضي الواقعة خارج حدود البلديات أو داخلها ، يحدد استعمالها كمنطقة صناعية بموجب قانون المدن والقرى والأبنية المعمول به * ، وتخصص لاحتواء الصناعات والخدمات اللازمة لها ، والتي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس إدارة المؤسسة اعتبارها مدينة صناعية لتدار من قبل المؤسسة وفق أحكام قانونها ** ".

لقد جاءت فكرة إنشاء المدن الصناعية في الأردن لخلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للإستثمار وتعزيزا للصناعة المحلية . ولتحقيق هذا المطلب تم إنشاء مؤسسة المدن الصناعية بموجب أحكام قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٥ بهدف دراسة وتخطيط وإنشاء و إدارة جميع المدن الصناعية في المملكة ، بالإضافة الى تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية وتوزيعها على مختلف مناطق المملكة وتذليل أية صعوبات تعترض تطويرها وتكاملها .

* المادة رقم (٤/أ) من قانون البلديات رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ .

** المادة رقم (٢) من قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتمكين المستثمر وتشجيعه على إنشاء مصنعه في إحدى المدن الصناعية ، تعمل المؤسسة على تهيئة وتوفير البنية التحتية اللازمة للمستثمر على أسس علمية ومدروسة . كما تقوم المؤسسة بتوفير الخدمات الأساسية كشبكات الكهرباء ، شبكات الطرق ، الاتصالات ، المياه وشبكات الصرف الصحي ومحطات لمعالجة المياه وتنقيتها . كما توفر المؤسسة عدداً من الخدمات المساندة في تلك المدن من خلال جهود مشتركة فيما بين القطاعين العام والخاص في المجالات الجمركية والمالية والمصرفية والتدريبية والتسويقية وخدمات الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة والصحة العامة بشكل يتناسب مع روح العصر ، لإيجاد بيئة استثمارية ملائمة يستطيع المستثمر من خلالها توفير الوقت والجهد .

الحوافز والإعفاءات التي تمنح في المدن الصناعية:

ان الهدف الأساسي لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية هو" تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المملكة لتنمو وتتطور بأسلوب منظم ، وكذلك الحد من التوسع غير المنظم للمناطق الصناعية" .

ويحصل المستثمر عند اختياره إحدى المدن الصناعية موقعاً لمشروعة على فوائد وامتيازات كثيرة وفيما يلي بعضها :

١- إعفاء المشاريع الصناعية الجديدة التي تقام في المدن الصناعية بالإضافة الى المشاريع القائمة خارج المدن ، والتي ترغب في الانتقال الى المدن الصناعية من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لفترة سنتين من تاريخ مباشرة المشروع للإنتاج الفعلي ، إضافة الى أية إعفاءات أخرى بموجب قانون تشجيع الإستثمار المعمول به .

٢-إعفاء المستثمر من ضرائب الأبنية والأراضي داخل المدن الصناعية .

٣-إعفاء ، أو تخفيض على رسوم بعض الخدمات البلدية والتنظيمية .

٤-تمتع المستثمر بالحرية الكاملة في اختياره للمساحة المطلوبة من أراض ومبان حسب حاجة المشروع .

٥-توفير مبان صناعية جاهزة بمواصفات عالية وبمساحات مختلفة ، بالإضافة الى كافة الخدمات التحتية من طرق ، كهرباء ، اتصالات،مياه..الخ .

٦-إمكانية الشراء ، أو الاستئجار للعقار ، أو المبنى المطلوب من قبل المستثمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧-الاستفادة من تكامل الصناعات القائمة في المدن الصناعية .

٨-توفر مكتب خدمات للمستثمرين في كل مدينة صناعية يقوم بمتابعة وصول الخدمات للمستثمرين بالسرعة الممكنة ، بالإضافة الى استقبال الشكاوي ومتابعتها مع الجهات المعنية .

٢- المناطق الحرة:

-مفهوم المنطقة الحرة :

تعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن " جزء من أراضى المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع ، مع تعليق استيفاء جميع الضرائب و الرسوم المترتبة عليها ، وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج المملكة * ".

بناء على التعريف السابق يمكن توضيح المنطقة الحرة بأنها عبارة عن "منطقة معزولة بحواجز ، يمارس بداخلها مختلف الفعاليات والأنشطة الإقتصادية ، وتعامل هذه المناطق وكأنها خارج الحدود الجمركية حيث تبقى السلع المنتجة والخدمات المخزنة بداخلها معلقة الرسوم الجمركية والضرائب لحين خروجها منها .

لقد بدأت فكرة إنشاء المناطق الحرة في المملكة عام ١٩٦٦ ، وفي عام ١٩٧٣ تم إنشاء منطقة حرة في مدينة العقبة بعد ان كلفت الحكومة الأردنية منظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة بدراسة جدوى إقامة منطقة حرة في المملكة ، حيث أظهرت الدراسة جدوى إقامة منطقة حرة داخل ميناء العقبة.

ونتيجة للنجاح الذي حققته المنطقة الحرة في العقبة ، تم عام ١٩٧٦ إنشاء مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة حكومية مستقلة مالياً و إدارياً ، حيث أوكل إليها مهام إنشاء و إدارة واستثمار المناطق الحرة في الأردن .

لقد انتشرت وتوسعت المناطق الحرة في المملكة في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ ، بعد ان قامت مؤسسة المناطق الحرة وتنفيذاً لتوجهات الحكومة الهادفة الى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية ، بالسماح له بإنشاء و إدارة مناطق حرة خاصة الى ان بلغ عدد هذه المناطق ما يقارب (١٦) منطقة حرة خاصة موزعة في مختلف المناطق وتقوم بممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية .

* المادة رقم (٢) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر المناطق الحرة من الأماكن المفضلة لخدمة وتوظيف الإستثمارات المحلية و الأجنبية . ويتوقف نجاحها بالدرجة الاولى على مدى ما تقدمه من إعفاءات وحوافز في مجال الضرائب والرسوم الجمركية وتوفير البنية التحتية من مرافق وخدمات أساسية ، علاوة على ما تتمتع به الدولة من ميزات مكانية ، واستقرار داخلي على الصعيدين السياسي والإقتصادي . غير إن ما يؤخذ على مثل هذه المناطق أنها تتيح المجال لبعض المستثمرين او المستوردين في استغلال مثل هذه المناطق في عملية تهريب البضائع وإدخالها إلى السوق المحلي بدون جمارك او رسوم وبيعها بسعر اقل من مثيلتها المتوفرة في السوق المحلي، الأمر الذي قد يترتب عليه نتائج سلبية على المنتج المحلي وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام نتيجة لعدم قدرة السلع المحلية على الصمود أمام السلع المهربة ومجاراتها من حيث الجودة أو السعر .

الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة في المملكة:

تقوم مؤسسة المناطق الحرة استناداً الى قانون المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ بمنح المشاريع الإستثمارية والصناعية والخدماتية المقامة في المناطق الحرة اعفاءات عديدة أهمها:

١- إعفاء أرباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) سنة ابتداءً من سنة التقدير التي تلي بداية الإنتاج ، أو مزاولة النشاط الإستثماري حسب مقتضى الحال . ويستثنى من هذا الإعفاء أرباح ومشاريع التخزين التجاري للبضائع التي توضع في الاستهلاك المحلي .

ويرى الباحث أن هذا الإعفاء لم يرتبط بالعمر الإنتاجي للمشروع . فماذا لو كان العمر الإنتاجي للمشروع سبعة أعوام أو حتى أربعة عشر عاماً ؟؟؟ . هذا يعني أنه سيعفى من الضرائب وطيلة عمره الإنتاجي .

٢- إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

٣- إعفاء البضائع المستوردة للمناطق الحرة ، أو المصدرة منها لغير السوق المحلي ، من رسوم الاستيراد والرسوم وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات والأجور .

٤- إعفاء الأبنية والمشاريع العقارية التي تقام في المناطق الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المناطق الحرة والأرباح الناشئة عنه الى الخارج وفقا للأحكام المعمول بها .

٦- إعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلي من الرسوم الجمركية في حدود قيمة المواد ، والتكاليف ، والنفقات المحلية الداخلة في صنعها .

٣- العقبة المنطقة الإقتصادية الخاصة:

تم إقامة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة عام ٢٠٠٠ في محافظة العقبة من قبل الحكومة الأردنية بهدف جذب الإستثمارات المختلفة . ويتوقع لهذه المنطقة ان تكون هدفا من قبل الإستثمارات العربية و الأجنبية ، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وقربها من الأسواق الخليجية ، والذي سيلعب دوراً هاما في جعل هذه المنطقة مركزا لتصدير السلع الى الأسواق العالمية والاستيراد منها بأقل التكاليف ، ومقراً مناسبا لممارسة الأنشطة الإستثمارية ، وتوفير فرص أخرى في الدول المجاورة .

وتحصل أي مؤسسة مسجلة ومرخص لها بممارسة أي نشاط اقتصادي في المنطقة وفقاً لقانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ على العديد من الامتيازات والإعفاءات الضريبية أهمها :

١- إعفاء المؤسسة المسجلة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة توزيع أرباح الأسهم والحصص في الشركات عن الدخل المتحقق للمؤسسة المسجلة عن نشاطها في المنطقة أو خارج المملكة.

٢- إعفاء المؤسسة المسجلة من ضريبة الأبنية والأراضي على ما يلزمها من أبنية و أراض لممارسة نشاطها .

وبالرغم من التوقعات المستقبلية الإيجابية لهذه المنطقة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية ، بيد أن إقامة هذه المنطقة من قبل الحكومة في أقصى جنوب المملكة جعلت منها منطقة معزولة عن باقي مناطق المملكة و أصبحت عملية الدخول أو الخروج منها تتطلب إجراءات تفتيشية شديدة ، ناهيك عن عمليات تهريب البضائع والسلع المستوردة للسوق المحلي و ما يترتب على ذلك من آثار قد تنعكس سلبياتها على بعض الصناعات المحلية وبالتالي خروجها من السوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- برامج التخاصية:

من المعروف ان التخاصية أصبحت ركناً أساسياً في برامج التصحيح الإقتصادي الوطني الهادفة للإصلاح الهيكلي للمؤسسات الوطنية والمشاريع العامة ، من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص ، للوصول بالقطاعات الإنتاجية والخدماتية الى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية.

والتخاصية كما عرفها قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ تعني "اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها إدارتها على أسس تجارية " .

أهداف التخاصية:

تكمن المزايا والأهداف التي ترمي التخاصية الى تحقيقها فيما يلي :

١-تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة الفاعلة في التنمية الإقتصادية الشاملة.

٢-التخفيف من وطأة البيروقراطية والروتين المسيطر على أعمال ونشاطات المشروعات العامة ، علاوة على ذلك رفع كفاءة أدائها وإنتاجيتها من خلال تبني التطورات التكنولوجية الحديثة .

٣-تحفيز الادخارات المحلية ، واستقطاب الإستثمارات المحلية والاجنبية من خلال فتح الأسواق ، وإلغاء احتكار القطاع العام لبعض المشاريع الإقتصادية.

٤-تخفيف العبء المالي الناجم عن دعم الخزينة للمشروعات المتعثرة والخاسرة ، وذلك بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض لهذه المشاريع.

مع العلم – وحسب ما يرى الباحث -أن معظم المشاريع التي تمت تخاصيتها هي مشاريع رابحة وليست متعثرة أو خاسرة ؟؟؟ .

البرامج المنفذة:

تم في تشرين أول عام ١٩٩٦ إنشاء وحدة تنفيذية في رئاسة الوزراء بهدف تنفيذ عمليات التخاصية بدءً بالخطوات الاولى من إعداد الدراسات الأولية للمشاريع ، مرورا بوضع الشروط المرجعية لتوظيف المستشارين الماليين والفنيين لاعادة الهيكلة ، وانتهاءً بالمراحل الختامية للعمليات كاستدراج العروض وتقييمها والمفاوضات مع المستثمرين ، وبالتالي إحالة العطاءات وتنفيذها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ تم توفير الإطار القانوني لعمل الهيئة التنفيذية للتخاصية بحيث تتولى هذه الهيئة الذراع التنفيذي للحكومة لتنفيذ برامج التخاصية .

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي ، فهناك العديد من القطاعات والمشاريع التي تمت تخاصيتها خلال الفترة الماضية ، شملت مساهمة الحكومة في شركة الإسمنت ، والنقل العام ، وحمامات ماعين، وعقد الإدارة لمياه ومجاري العاصمة ، وشركة الاتصالات ، وسكة حديد العقبة ، بالإضافة الى بيع اسهم الحكومة في محفظة المؤسسة الأردنية للإستثمار في حوالي (٤٠) شركة مساهمة ، حيث تم من خلال تخاصية هذه القطاعات استثمارات أجنبية . ويجري العمل حاليا على استكمال تخاصية الملكية الأردنية حسب البرنامج الموضوع لها ، كما ان قطاع الكهرباء يشهد حاليا إجراءات حثيثة لاستكمال تخصيصه بهدف رفع سوية أداء وتطوير مصادر الطاقة ، وتحسين أداء هذا القطاع بشكل عام .

عوائد التخاصية:

لقد استطاع برنامج التخاصية في الأردن تحقيق عدد من الإنجازات ، فعلاوة على انه قد وضع الأردن على خارطة الإستثمارات العالمية بشكل واضح وفعال- لاسيما على صعيد الإستثمار الأجنبي المباشر- نجده وفي الوقت نفسه قد ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ، وخفف العبء المالي عن الخزينة العامة الناتج عن دعمها للمشروعات العامة الخاسرة والمتعثرة. ويبين الجدول رقم (٤-٢) عوائد المشاريع العامة التي تم تخصيصها و الإستثمارات المرتبطة بهذه المشاريع فعلى سبيل المثال :

- حققت صفقة الاتصالات حوالي (٦٢٢) مليون دولار .
- حققت صفقة الأسمنت حوالي (١٠٢) مليون دولار .
- قدرت عوائد النقل العام بمبلغ (٠,٧) مليون دينار سنويا .
- حققت صفقة عقد الإدارة لمياه منطقة عمان الكبرى (٥٥) مليون دولار (وهو قرض من البنك الدولي) .

ويرى الباحث إن هذا المبلغ لا يمثل عوائد مرتبطة بالمشروع الذي تم تخصيصه و إنما عبارة عن التزام مستقبلي ؟؟؟ .

- جرى إنفاق حوالي (٣-٥) مليون دولار على تطوير حمامات ماعين .
- يتوقع إنفاق مبلغ (١٥٠) مليون دولار أمريكي على مشروع محطة تنقية المياه العادمة في الخربة السمراء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوائد التخاصية

جدول رقم (٤-٢)

القطاع / المشروع	المبلغ / مليون دولار
عوائد شركة الإسمنت	١٠٢ مليون دولار
عوائد شركة الاتصالات	٦٢٢ مليون دولار
عوائد النقل العام /سنويا	٠,٧ مليون دينار
عوائد بيع الأسواق الحرة في المطارات	٦٠,١ مليون دولار
محفظة المؤسسة الأردنية للإستثمار	١٠٠ مليون دولار
المجموع	٨٨٤,٨ مليون دولار

الإستثمارات المرتبطة بالمشاريع

تابع جدول رقم (٤-٢)

المشروع	قيمة الإستثمارات(مليون دولار)	ملاحظات
مؤسسة النقل العام	١٧	شراء (١٦٥) حافلة.
حمامات ماعين	٣-٥	تطوير وتحديث المنتجع
مياه ومجاري العاصمة	٥٥	قرض من البنك الدولي لتحديث وتطوير الشبكة
محطة التوليد الخاص (الخربة السمراء)	٣٠٠	محطة بطاقة (٤٥٠) ميغا واط
محطة تنقية المياه العادمة (الخربة السمراء)	١٥٠	٥٠% منحه من USAID/ ٥٠%تحويل من القطاع الخاص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الأردنية	١٤٠	-١١٣ مليون دولار / شركة موبايلكم خلال ٣ سنوات . -٧ مليون دولار شبكتي معان والكرك . - (١٠-١٢) مليون دولار شبكة تراسل المعطيات . -(٧-٩) مليون دولار نظام التحصيل .
فندق الأردن	٤٧	توسعة وتحديث الفندق .
المجموع	**٧١٣**	مجموع الأموال المستثمرة

المصدر : الهيئة التنفيذية للتخاصية ، نشرة إعلامية حول أخبار التخاصية ، عمان ، الأردن

رابعا : الاتفاقيات الإقتصادية التي وقعها الأردن:

لقد أعطى الأردن منذ منتصف عقد التسعينات أهمية خاصة لموضوع الإستثمارات الأجنبية ، مؤمناً بفوائده التنموية والتطويرية والتشغيلية والمالية المختلفة . فتبنى مبدأ الانفتاح ، والتحرر الإقتصادي . كما وقع عدداً من الاتفاقيات الإقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف كان من أهمها ما يلي :

١- المناطق الصناعية المؤهلة:

قامت الحكومة الأردنية بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٦ بالتوقيع على اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل داخل الأردن بهدف خلق مناخ استثماري جديد لقطاع الصناعة ، و إخراجه من إطار الحماية التقليدية ، ووضعه في أجواء تنافسية حرة تمكنه الدخول في الأسواق العالمية.

وتعتبر المناطق الصناعية المؤهلة ميزة نسبية كبيرة بالنسبة للأردن ، حيث تتيح هذه المناطق للصناعات التصديرية ان تكون مؤهلة لدخول السوق الأمريكي بدون أية رسوم جمركية أو حدود عليا للحصص (سقوف). كما ان أرباح المستثمر من عملية التصدير سوف تكون معفاة ١٠٠% من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ، كما انه وبموجب هذه الاتفاقية سوف تكون مستوردات المشاريع الصناعية المقامة في هذه المدن من مواد خام أو ماكنات وقطع غيار معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية ، مع مراعاة ان المنتج المؤهل يمكن ان يحتوي على مدخلات من مختلف أنحاء العالم ، ولكن ٣٥% من القيمة المضافة يجب ان تتم في المنطقة الصناعية المؤهلة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تأهيل المنتج وفق القيمة المضافة بإحدى الطرق التالية :

١- بإضافة ٣٥% من مدخلات الإنتاج على الشكل التالي :

- ١١,٧% تتم داخل المنطقة الصناعية المؤهلة .
- ٨% يجب ان تتم من إسرائيل (٧% للصناعات عالية التقنية) .
- ما يتبقى من الـ ٣٥% يمكن ان يتم في الأردن ، أو إسرائيل، أو أمريكا ، أو مناطق السلطة الفلسطينية .

٢-يساهم كل من المصّنع الأردني والإسرائيلي بنسبة ٢٠% من تكاليف الإنتاج الكلية والتي قد تشمل ، مواد الإنتاج والأجور والرواتب والتصميم والبحث والتطوير .

٣- الدمج والتناسق بين الحالتين السابقتين ، بحيث يقدم كل طرف على الأقل ٢٠% من تكاليف الإنتاج الكلية ، بينما يساهم الطرف الآخر بأقل نسبة مشاركة مسموح بها طالما ان قيمة تكاليف الإنتاج و المواد لا تقل عن ٣٥% من القيمة المضافة .

إن جدوى إقامة أي مشروع اقتصادي في أي دولة يتحدد بمدى الاستفادة التي سيجنيها الاقتصاد الوطني من ذلك المشروع ،كتوفير النقد الأجنبي و مدى مساهمته في توظيف العمالة المحلية وتطويرها وتحسين مستوى المعيشة لها، و نقل التكنولوجيا وغير ذلك ...الخ.

و قبل إجراء عملية التقييم لا بد من الإجابة على التساؤلات المطروحة التالية : هل استطاعت الصناعات المؤهلة حقاً أن تساهم في التخفيف من حدة البطالة المتفشية بين أفراد المجتمع الاردني من خلال عملية التشغيل ؟؟ وهل فعلاً أحوال العاملين الأردنيين الصحية في تلك الصناعات جيدة ومؤمنة ؟؟ وما هو معدل الأجر الذي يتقاضاه العامل الاردني في تلك المناطق ؟؟؟ . فمن خلال الملاحظة الميدانية لمدينة الحسن الصناعية تبين أن معظم العاملين في تلك المناطق هم أجانب غير عرب ، و أن ارتفاع معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الاردني جعلت من العامل الاردني يقبل بان يتقاضى أجراً منخفضاً جداً ؟.

٢- اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

ضمن التوجه الحكومي نحو الانفتاح الإقتصادي وقع الأردن بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧ على طلب للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، وقد أعلن انضمام الأردن إليها رسمياً اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ . وبذلك اصبح الأردن سادس دولة عربية تنضم رسميا الى منظمة التجارة العالمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا الى ان منظمة التجارة العالمية هي المرجع الرئيس الذي تنظم العلاقة التجارية بين الدول الأعضاء فيها على أسس معلنة ، وهي ليست اتفاقية تجارة حرة ، وبالتالي فان عملية الانضمام الى هذه المنظمة لن تؤدي الى إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فيها إنما ستعمل على تخفيضها الى حد أعلى بين ٢٠%-٣٠% خلال فترة انتقالية تبلغ (١٠) سنوات ، الأمر الذي سيسمح للصناعة المحلية فترة سماح مناسبة للتكيف مع معطيات المرحلة الجديدة وتحدياتها . ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لهذه المنظمة في البنود التالية :

١-إزالة القيود التجارية الكمية والاقتصار على استخدام التعرفة الجمركية والالتزام بتحرير التجارة والتخلي عن الحماية في المدى الطويل .

٢- عدم التمييز بين منتجات الدول المتعاقدة في استخدام التعرفة أو غيرها.

٣-الالتزام بتعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية لكافة الدول المتعاقدة.

٤-مبدأ المعاملة الوطنية .

٥-عدم دعم الصادرات مع الاحتفاظ بإمكانية القيام باجراءات وقائية في حالات محددة .

٣- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤ . ورغم ان الشراكة الأردنية الأوروبية تعتبر تجارة حرة ، إلا أنها تتضمن معاملة تفضيلية من الجانب الأوروبي للجانب الأردني . حيث سيقوم الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية بتفكيك الرسوم الجمركية على السلع المتفق عليها والمستوردة إليه اعتباراً من اليوم الأول لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، الأمر الذي سيسمح للسلع الأردنية الولوج الى داخل الأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية ، بينما يقوم الجانب الأردني بتفكيك الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية تبلغ (١٢) عاما .

ويمكن باختصار ان نعرض أهم ما جاء في هذه الاتفاقية بالبنود التالية :

١-تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل ٢٠%سنويا اعتبارا من السنة الاولى على عدد من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات إنتاج من الجانب الأردني .

٢- إعفاء كامل للسلع الأوروبية التي لا تصنع محلياً من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تخفيض الرسوم الجمركية من الجانب الأردني بمعدل (١٠%) سنويا واعتباراً من مطلع السنة الخامسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ للسلع التي تصنع مثيلاتها داخل الأردن .

٤- هناك مجموعة من السلع المستوردة من الجانب الأردني مستثناة من عملية تخفيض الرسوم الجمركية عليها كالسجائر، والسيارات المستعملة ، وغيرها .

وتجدر الإشارة في هذا الشان الى ان الأردن ارتبط منذ عام ١٩٧٦ مع الاتحاد الأوروبي ببروتوكولات تعاون مالي وفني واستمرت هذه العلاقة حتى عام ١٩٩٦ . وجاءت هذه الاتفاقية انسجاما مع تطور العلاقات الإقتصادية لتوسيع حجم التعاون بين الطرفين الأردني والأوروبي . حيث اشتملت هذه الاتفاقية محاور أخرى غير المحور الإقتصادي كالمحور السياسي، والأمني ، والمحور الثقافي ، والاجتماعي . علاوة على ذلك فان هذه الاتفاقية ساهمت في حصول الأردن على عدد من المنح والمساعدات المالية والفنية.

٤- اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

وقع الأردن على هذه الاتفاقية مع بعض الدول العربية بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ بهدف تطوير التبادل التجاري العربي البيني والارتقاء به الى مستويات أعلى ، بالإضافة الى تعزيز التكامل الإقتصادي بين الدول العربية من خلال إزالة المعوقات ، وإلغاء التعرفة الجمركية بين الدول العربية خلال عشر سنوات .

ومنذ ان دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٩٨/١/١ ،بدأ الأردن بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تطبيق التخفيض الجمركي المتدرج بمعدل ١٠% سنويا ، على ان تتم إزالة كافة العوائق والرسوم والضرائب الجمركية بين مجموع الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٧ .

٥- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ضمن التوجه الحكومي نحو مزيداً من الانفتاح الإقتصادي ، وقع الأردن بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٤ على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ مطلع عام ٢٠٠٢ بعد ان وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٤ .

ويعتبر الأردن من الدول القليلة التي وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وهي الاولى مع أي دولة عربية . و يعتقد أن هذه الاتفاقية التي اقرها مجلس الشيوخ الأمريكي ، ستفتح آفاقا واسعة أمام الإقتصاد الأردني من خلال جعله مركزاً وهدفاً للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث ستستفيد هذه الإستثمارات من الميزات الإستثمارية التي سيوفرها الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعتقد أيضاً أن هذه الاتفاقية والمزايا التي منحتها للأردن ستحفز قيام صناعات تصديرية محلية وعربية ودولية في الأردن ، وستمكن السلع الأردنية من دخول أسواق الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة دون قيود ، شريطة ان تتمتع هذه السلع بمواصفات محددة .

القضايا الرئيسية التي تناولتها الاتفاقية:

ان اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية تنص على " إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية" . وان الاتفاقية شائكة في تفاصيلها الفنية ولكنها تتضمن قضايا رئيسية أهمها :

أولا: التعرفة الجمركية :

حددت الاتفاقية- بعد ان دخلت حيز التنفيذ -برنامجا زمنيا للإعفاء الجمركي المتدرج بحيث تصل الى الصفر خلال عشر سنوات ، لتنشأ بين البلدين منطقة تجارة حرة كاملة . وبموجب هذه الاتفاقية ، تبدأ فورا بفتح المجال لنحو (٢٥٠) سلعة أردنية من ولوج أسواق الولايات المتحدة الأمريكية دون قيود .

بالإضافة الى ذلك فقد تم بموجب هذه الاتفاقية تحديد فئة ثانية من السلع سوف تخضع الى تخفيضات جمركية وفق جدول زمني محدد ، وهي مجموعات أربع ستصل الى الإعفاء الكامل خلال عشر سنوات وهي :

- صفر الى أقل من ٥% تصل للإعفاء الكامل خلال عامين .
- ٥% الى أقل من ١٠% تصل للإعفاء الكامل خلال أربع سنوات .
- ١٠% الى أقل من ٢٠% تصل للإعفاء الكامل خلال خمس سنوات .
- ٢٠% فما فوق تصل للإعفاء الكامل خلال عشر سنوات .

وتجدر الإشارة الى ان هذه الاتفاقية أتاحت اتخاذ إجراءات حمائية للصناعات الناشئة شريطة توفير دلائل على الضرر البالغ الذي تتعرض إليه ، بفرض رسم إضافي على السلع المستوردة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : قضية العمالة:

اشتملت هذه الاتفاقية قضية العمالة ، واعتبرت مبادئ العمل ، وحقوق العمل الملتزم بها دوليا هي موضع تطبيق من خلال القوانين المحلية ، ولا يجوز تجاوزها ، أو الإنقاص منها بهدف تشجيع الإستثمار أو التجارة . وتشمل هذه الحقوق على توفير ظروف عمل ملائمة ، والحد الأدنى للأجور ، وساعات العمل ، والسلامة والصحة المهنية ، وحق تشكيل النقابات والتنظيم والمفاوضة الجماعية ، كما تشمل حضر استعمال أي شكل من أشكال العمل الإجباري ، أو القصري ، ووضع حد أدنى لسن عمالة الأطفال.

ثالثا : موضوع البيئة:

في مجال البيئة ، شددت الاتفاقية على عدم تجاوز قوانين البيئة الوطنية ، أو الإنقاص منها بهدف تشجيع الإستثمار أو التجارة . ويشمل هذا الالتزام وقاية حياة ، أو صحة الإنسان ، أو الحيوان ، أو النبات من أي خطر محتمل .

رابعا : موضوع الإستثمارات وقطاع الخدمات:

لا تحتوي الاتفاقية على فصل خاص بالإستثمار لكنها تعتمد على وجود الاتفاقية الثنائية لتشجيع وحماية الإستثمار والتي وقعت بين البلدين عام ١٩٩٧ .

Encouragement and reciprocal Protection Investment.

وتوفر الاتفاقية الثنائية الحماية المتبادلة للأفراد ، أو الشركات المستثمرة ، وتدعو الى ايلاء المستثمر المعاملة الوطنية " أي عدم معاملة الإستثمارات الأجنبية و أصحابها بشكل يقل عن معاملة مثيلاتها في البلد ذاته " ، أو معاملة الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation) والذي يقضي " بعدم التمييز بين الإستثمارات الأجنبية والوطنية ، أو أيهما افضل في الدولة المضيفة " .

وتؤكد هذه الاتفاقية حق المستثمر المطلق في إدارة مشروعة بالأسلوب المناسب وبالأفراد الذين يختارهم بغض النظر عن جنسيتهم ، وحرية إخراج رأس المال الأجنبي الذي ادخل بهدف الإستثمار فيها ، وما جناه في استثماره ، من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية ، أو بيع المشروع ، أو أسهمه في المشروع دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل . كما تضمن الاتفاقية عدم جواز نزع ملكية أي مشروع ، أو إخضاعه لأي إجراءات تؤدي الى ذلك إلا بالاستملاك لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر وبعملة قابلة للتحويل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاوة على ما ذكر، فقد حددت الاتفاقية من صلاحية الحكومات المضيفة من حيث الطلب من المستثمر تبني متطلبات أداء تجاري والتي تلزم المستثمر بالتعهد بتصدير نسبة معينة من إنتاجه ، أو الفرض على الشركة ان تستخدم قدر معين من المدخلات المحلية من الإنتاج .

وفي مجال الخلافات الإستثمارية ، أوجدت الاتفاقية إطاراً قانونياً ملزماً لإجراءات تسوية الخلافات المتعلقة بالإستثمار وديا (ان أمكن) ، ومن ثم فلأي من الطرفين اللجوء الى القضاء المحلي ، أو إحالة النزاع على (المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار) بقصد تسوية النزاع بالتوفيق ، أو بالتحكيم.

وتجدر الإشارة هنا الى ، ان المبادئ والقيم العامة في هذه الاتفاقية الخاصة بالإستثمار تشترك مع تلك الموجودة في اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية والخاصة بتفعيل تطبيق إجراءات حماية الملكية الفكرية والتأكيد على عدم تجاوز قوانين البيئة الوطنية ، أو الإنقاص منها ، وان مبادئ العمل وحقوق العمل الملتزم بها دوليا هي موضع تطبيق من خلال القوانين المحلية ، ولا يجوز تجاوزها ، أو الإنقاص منها بحجة تشجيع التجارة ، أو الإستثمار .

و أما بالنسبة لملكية المستثمر الأجنبي ، فقد حددت بنسب مختلفة تتراوح بين (٥٠% و ١٠٠%) . وهناك حالات ربط الأردن زيادة نسب ملكية المستثمر الأجنبي من ٥٠% أو ٦٠% لـ ١٠٠% في بداية عام ٢٠٠٢ و/أو ٢٠٠٣ ، بينما حرر الإستثمار بقطاع الاتصالات الأساسية والهاتف النقال كليا بانتهاء العام ٢٠٠٤ ، وحصر الإستثمار بالأردنيين في بعض الخدمات مثل : الخدمات العقارية وخدمات نقل الركاب على الطرق (بما في ذلك الخدمات المتعلقة بسيارات الأجرة و الباصات والشاحنات) ، خدمات مقالع رمل البناء والدبش وحجر البناء والركام المستعملة لأغراض البناء ، وخدمات التحريات والأمن والنوادي الرياضية بما فيها تنظيم الأحداث الرياضية (باستثناء مراكز اللياقة والصحة البدنية) ، خدمات التخليص .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بخصوص تجارة الخدمات ، فقد اتخذت خطوات كبيرة لتحرير هذا القطاع من اجل تعزيز فرص التكامل الإقتصادي . وتشمل جداول الالتزامات المتفق عليها اكبر عدد ممكن من قطاعات الخدمات الأساسية والخدمات الفرعية التابعة لها ، حيث اعتمد البلدان على ما تم الالتزام به في منظمة التجارة العالمية ، بالإضافة الى تحرير المزيد من القطاعات الخدماتية لم يأت ذكرها في الجداول الأصلية لكل بلد عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

ويتمتع موفر الخدمة الأردني بموجب هذه الاتفاقية بنفاذ شبه كامل الى الأسواق الأمريكية وفي جميع القطاعات الخدماتية ، وبالمقابل فان هذه الاتفاقية أتاحت المجال لموفر الخدمة الأمريكي بالإستثمار والمنافسة في الكثير من الخدمات يذكر منها : خدمات قطاعات الصحية والتعليم والسياحة ، وخدمات المؤتمرات والبحث والتطوير ، الطباعة والنشر ، الصوتيات والمرئيات ،خدمات البريد السريع والنقل باستخدام سكك الحديد ، الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة والجديدة في هذا المجال . وقد اعتبر النفاذ الى الأسواق الأمريكية كما هو الحال للنفاذ الى الأسواق الأردنية مرهون ومحدد بما تسمح به القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها في كلا البلدين .

وفي هذا المجال سيقوم البلدان بتطبيق شفافية اللوائح والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة لتقديم الخدمات وتحفيز المنافسة وضبط وتنظيم الاحتكار، بالإضافة للممارسات التجارية الأخرى التي تعيق المنافسة.

خامسا :قواعد المنشأ:

لقد أعطت هذه الاتفاقية مرونة كافية لتحديد منشأ المنتج ، أو السلعة واشترطت ان تتوزع مكوناتها بنحو (٣٥%) من قيمة المنتج من مدخلات أردنية كحد أدنى ، أو (٢٠%) من مدخلات أردنية و (١٥%) من مدخلات ذات منشأ أمريكي ، بحيث يمكن للمنتجين استيراد نسبة من الـ (١٥%) من المدخلات من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وهذا سيتيح فرصاً للتجار لابراز عقود مع نظرائهم الأمريكيين .

وينطبق مصطلح قواعد المنشأ فقط على السلع ، أي المنتجات الصناعية كافة والمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة ، ولا ينطبق على الخدمات . وقواعد المنشأ هي " الأنظمة التي تحدد نسب المكونات (المدخلات) والتي يتم استخدامها في صناعة ، أو إنتاج هذه السلعة " مما يكسبها صفة سلعة " صنعت في أو منتج من الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : الملكية الفكرية:

فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية فقد ركزت هذه الاتفاقية على دعاية الإبداع والابتكار، بالإضافة الى التزام الطرفان خلال مدة أقصاها عامان منذ نفاذ الاتفاقية بتفعيل كافة إجراءات حماية الملكية الفكرية وكافة وسائل الردع لاعمال التعدي المستقبلية .

وتتمثل أدوات الملكية الفكرية في " كل ما يبدعه العقل ، أو الفكر البشري من إعمال أدبية ، أو علمية ، أو فنية " . وتتضمن إجراءات حماية الملكية الفكرية المجالات التالية : حماية حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها ، شؤون الأداء والتسجيل الصوتي ، حماية براءات الاختراع سواء كان على شكل منتج أو طريقة تصنيع ، حماية الأصناف النباتية الجديدة ، حماية المعلومات السرية ، حماية الملكية الصناعية من حيث النماذج الصناعية ومخططات التصاميم للدوائر المتكاملة والتي تحدد المظهر الجمالي للمنتوجات الصناعية وحماية العلامة التجارية المشهورة ، علامات الخدمة ودلالات المنشأ ، أو "المؤشرات الجغرافية " والتي تمكن المصنعين من تمييز منتوجاتهم ، أو خدماتهم عن بعضهم البعض وتساعد على ضمان ولاء عملائهم كما تساعد المستهلكين على تحديد خياراتهم على أساس المعلومات التي يقدمها المصنعون بشان جودة المنتج .

سابعا : المساعدات المالية والفنية:

سيصاحب الاتفاقية دعم مالي وفني يؤهل المؤسسات الصناعية مثل - غرف الصناعة - لرفع مستوى إجراءات منح شهادات المنشأ من النواحي الفنية . حيث ستكون غرف الصناعة مؤهلة لإصدار شهادات المنشأ وستوفر الولايات المتحدة دعماً فنياً لهذه الغرف ولدائرة الجمارك . كما سيلتزم الجانب الأمريكي بتقديم مساعدات نوعية للأردن في مجالات محددة في مجال البيئة ، والخبرات الفنية .

ولابد من الإشارة هنا الى ان اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة قد حافظت على الميزات التي تكتسبها المصانع والسلع المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بحيث أنها لن تؤثر ، أو تلغي أي من الشروط للنفاذ الى السوق الأمريكي بدون قيود جمركية ، أو كمية والتي منحت للمناطق الصناعية المؤهلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- الآثار المتوقعة للتجارة الحرة على الإقتصاد الأردني:

ان قيام الأردن بالتوقيع على اتفاقية التجارة العربية الحرة والتي تقضي بإزالة المعوقات أمام حركة التجارة مع حلول عام ٢٠٠٧ ، وكذلك اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية التي تقضي بتفكيك الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي و إزالتها مع حلول عام ٢٠١٠ ، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة التي تقضي بتخفيض جمركي متبادل يمتد الى عشر سنوات بحيث يصل الى الصفر على مراحل مع نهاية عام ٢٠١٠ ، سوف تحرر التجارة الخارجية وتفتح الأبواب أمام الصادرات الأردنية للولوج الى اضخم الأسواق العالمية . وبالمقابل فان هذه الاتفاقيات مجتمعة ستفتح المجال واسعاً أمام السلع الأجنبية لدخول السوق الأردني وبدون أية عقبات ، أو حواجز جمركية وفق مراحل الإعفاءات التي نصت عليها .

لذلك فمن الضروري استعراض بعض الآثار المتوقعة من هذه الاتفاقيات على الإقتصاد الوطني والتي من المتوقع ان تتراوح هذه الآثار بين السلبي والإيجابي . وفيما يلي تلخيص لبعض جوانب التأثير :

أ- الآثار الإيجابية المتوقعة:

١- هذه الاتفاقيات وبخاصة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد عززت مكانة الأردن وموقعه الدولي في مجالات الإستثمارات العالمية ، وفتحت آفاقاً جديدة أمام الإقتصاد الأردني .

٢- فتح أسواق غير تقليدية وعالمية أمام الصادرات الأردنية ، بالإضافة الى تنشيط القطاعات الإنتاجية والصناعية في المملكة تمهيداً لدخول الأسواق العالمية بدون أية عقبات ، أو حواجز جمركية وفق مراحل الإعفاءات التي نصت عليها الاتفاقيات .

٣- اتفاقيات التجارة الحرة جعلت من الأردن هدفاً للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما أنها حافز قوي لتحسين الإنتاج المحلي من حيث النوعية والكمية المطلوبة وبالأسعار المنافسة والمناسبة .

٤- إخراج الصناعة المحلية من إطار الحماية التقليدية ووضعها في أجواء تنافسية حرة والسماح لها بدخول أسواق عالمية وكبيرة ، مثل السوق الأمريكي بشروط تفضيلية تعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية .

٥- تعتبر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة شهادة من اكبر قطب اقتصادي في العالم ، و إشارة واضحة للمستثمر الأجنبي بان المناخ الأردني ملائم للإستثمارات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- التخفيض الجمركي المتدرج وعلى مراحل انتقالية ستمنح الصناعة المحلية فترة سماح للتكيف مع معطيات المرحلة الجديدة وتحدياتها، وهذا يتطلب إعادة النظر في المسارات الإقتصادية والأساليب المتبعة في الإنتاج والصناعات ، بحيث يتم التركيز على جودة المنتج وتطبيق المواصفات المطلوبة من خلال اتباع الوسائل التقنية الحديثة . وسيكون هذا بمثابة نقلة نوعية وتطوير جديد للصناعات المحلية لتكون على مستوى الصناعات الأجنبية المنافسة.

٧- رافق معظم هذه الاتفاقيات تقديم المساعدات الفنية والمالية للأردن .

٨- زيادة العوائد التصديرية ، بالإضافة الى توفير العملة الأجنبية لبناء الاحتياطات الرسمية وتعزيز واستقرار سعر صرف الدينار الأردني.

٩- تنشيط الخدمات المساندة لعمليات الإنتاج والتصدير لا سيما في مجال البنوك والتامين والشحن والتخليص .

١٠-جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر سيؤدي الى نقل التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة فرص العمالة ، بالإضافة الى تنشيط السوق المالي والقطاع الائتماني .

١١-تشجيع المنافسة سيؤدي الى حصول المستهلك على افضل المنتجات والخدمات المتنوعة ، و بأقل الأسعار .

ب- الآثار السلبية المتوقعة:

١- انخفاض الإيرادات الحكومية من الرسوم الجمركية سيؤدي الى توجه الحكومة الى رفع الضريبة العامة على المبيعات لتعويض النقص في الإيرادات .

٢- تعرض الصناعة والمنتجات المحلية لمنافسة شديدة من المنتجات المستوردة المماثلة بعد إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على استيرادها . وهذا يتطلب ان يكون المنتج الأردني على مستوى التحدي والمنافسة ، والتركيز على مستويات الجودة والمواصفات المطلوبة والسعر المنافس .

٣- الالتزام بقوانين الملكية الفكرية والمعايير البيئية سيشكل تحدياً إضافياً أمام العديد من الصناعات المحلية في تصدير منتجاتها الى الأسواق العالمية.

٤- فتح السوق الأردني أمام المنتجات والخدمات الأجنبية قد يعرض السوق الأردني الى حالة من الإغراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- بعض الصناعات المحلية لن تكون قادرة على الصمود أمام المنافسة الخارجية ومجاراتها ، مما سيترتب على ذلك إغلاقها وخروجها من السوق. وفي هذه الحالة فان حماية الحكومة ودعمها لهذه الصناعات المتواضعة أمر في غاية الأهمية .

٦- الانفتاح الإقتصادي والتجارة الحرة ستعمل على زيادة المستوردات -على الأقل على المدى القصير- وسيؤدي ذلك الى زيادة العجز في الميزان التجاري ، مما سيترتب على ذلك البحث عن مصادر لتمويله .

من خلال العرض السابق يتضح ان مناخ الإستثمار يتحدد بالعديد من العوامل المتداخلة المؤسسية منها والإدارية ، والسياسية ، والقانونية والإقتصادية . وقد بينا ان مناخ الإستثمار في الأردن إنما تعكسه تلك العوامل والمتغيرات أساسها العولمة وتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود أمام حركة الأموال الدولية .

فعلى صعيد الأنظمة والقوانين ، بدأ الأردن باتخاذ خطوات هامة منذ النصف الثاني من العقد المنصرم ، فاصدر تشريعات جديده وقام بتعديل القوانين التي تحكم العمل الإقتصادي . حيث تم مؤخرا مراجعة قانون تشجيع الإستثمار ، قانون الشركات ، قانون الأوراق المالية ، وقانون ضريبة الدخل وغيرها ، لتفي بمتطلبات الإستثمار الأجنبي وتتطابق مع المعايير الدولية التي فرضها الانضمام الى منظمة التجارة الدولية . وقد بينا في هذا السياق ما تضمنه قانون تشجيع الإستثمار من مزايا وحوافز ضريبية وإعفاءات جمركية منحت للمستثمرين المحليين والأجانب ، واستعرضنا بشكل سريع حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية التي استفادت من مزايا هذا القانون ، و أوردنا بعض الملاحظات المتعلقة بهذا القانون ، بالإضافة الى بعض المقترحات التي من شأنها تحسين سويته .

وفي إطار تحسين البنية الأساسية وتنويع فرص الإستثمار ، فقد عملت الحكومة على إنشاء المدن الصناعية ، والمناطق الحرة وفسحت المجال أمام القطاع الخاص لاقامة مثل تلك المناطق لخلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للإستثمار ، من خلال الحوافز والإعفاءات التي يحصل عليها المستثمر عند اختياره إحدى المدن الصناعية ، أو المناطق الحرة موقعا لمشروعه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتسم السياسة الإقتصادية في المملكة بأنها تحاكي ما يتم تطبيقه في العديد من الدول النامية ، كون راسم السياسة في هذه الحالة هو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، والمؤسسات المالية الدولية كنادي باريس ونادي لندن ، والتي تسعى في المجمل الى الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي كمرحلة أولى ، ثم الى إعادة الهيكلة .ففي إطار ما يسمى بإعادة الهيكلة ، تبنت الحكومة الأردنية برنامج للتخاصية يهدف الى تحفيز المدخرات ، وزيادة كفاءة المؤسسات الإنتاجية و الخدمية والى جذب الإستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى تقليل النفقات الحكومية ، و إعطاء حرية اكبر للقطاع الخاص في مزاولة الأنشطة الإقتصادية المختلفة . فقد تم على سبيل المثال خصخصة قطاع الاتصالات وشركة الإسمنت وسكة حديد العقبة ، بالإضافة الى بيع اسهم الحكومة في محفظة المؤسسة الأردنية للإستثمار في حوالي (٤٠) شركة مساهمة .

ولعل المتتبع للأحداث يلمس تغيراً ملحوظاً قد أصاب السياسة الإقتصادية الخارجية للأردن منذ منتصف التسعينات ، فكان ان تبنى مبدأ الانفتاح والحرية الإقتصادية ، و أزال القيود المفروضة على التجارة وأمام حركة رأس المال . وبذلك يكون الأردن قد نجح في دمج اقتصاده بالإقتصاد الدولي من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات الإقتصادية أهمها : اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة في المملكة ، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة ، بالإضافة الى الاتفاقية التي وقعها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ ، والتي هدفت الى إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين . ان هذه الاتفاقيات وان اختلفت في مضامينها أو شروطها إلا أنها هدفت بالنهاية الى إزالة القيود أمام حركة التجارة الخارجية ، وانسياب الإستثمارات الدولية ، كما أنها أخرجت القطاعات الإقتصادية من إطار الحماية التقليدية ، ووضعتها في أجواء تنافسية حرة ، ومنحت الأردن فرصة لدخول الأسواق العالمية ، والاحتكاك مع النظام العالمي الجديد .

ان محاولة جذب الإستثمار الأجنبي وتحفيز الإستثمارات المحلية لازالت مستمرة . فقد تم مؤخرا إقامة منطقة اقتصادية خاصة في العقبة وتأمل الحكومة ان تكون هذه المنطقة نموذج ملائم لاستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية ، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز وقربها من الأسواق الخليجية والعربية . والسؤال الذي يثار هنا هو : هل تحققت آمال الأردن في جذب الإستثمارات الأجنبية ؟! .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

اثر العوامل السياسية والاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

أولا : تطور حجم الإستثمارات المباشرة العالمية للفترة (١٩٨٩-١٩٩٩):

قبل الحديث عن تطور حجم الإستثمارات العربية والأجنبية في الأردن خلال الفترة قيد الدراسة ، يمكن الإشارة أولاً الى تطور حجم الإستثمارات المباشرة بين بلدان العالم.

فمن خلال التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي كما يتبين من خلال الجدول (٥-١) ، نلاحظ ان الجزء الأكبر من هذه الإستثمارات يتم داخل البلدان الصناعية ، وان جزءاً بسيطاً من هذه الإستثمارات تتنافس الدول النامية فيما بينها على استقطابه.

وفيما يتعلق بنمو الإستثمارات العالمية بين بلدان العالم يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، أنه بشكل عام لم يكن مستقراً ، وتميز بالتذبذب المستمر بين فترة وأخرى خصوصاً في الفترة الاولى من عقد التسعينات . ففي عام ١٩٨٩ ارتفع حجم الإستثمارات المتدفقة بين بلدان العالم من (٢٠٠,٦) مليار دولار الى (٢١١,٤) مليار دولار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو بلغ حوالي (٥,٤%) ، ثم تراجع بنسبة بلغت حوالي (٢٥,١%) ليسجل بذلك ما قيمته (١٥٨,٤) مليار دولار عام ١٩٩١ . ثم عاود الارتفاع من جديد الى (١٧٠,٤) مليار دولار عام ١٩٩٢ بمعدل نمو بلغ حوالي (٧,٦%) ، واستمر هذا المعدل بالتذبذب على هذا النحو الى ان بلغ (٢٧,٣%) عام ١٩٩٩.

بيد انه وبالرغم من تذبذب نمو الإستثمارات المباشرة على الصعيد العالمي ، إلا ان **حجمها المطلق** أخذ يتزايد بشكل واضح بعد عام ١٩٩٢ . وباستعراض حجم الإستثمارات نجد أنه بلغ (٢٠٨,٤) و (٢٥٥,٩) و(٣٣١,٨) مليار دولار ، ثم قفز بعد ذلك الى (٨٦٥,٥) مليار دولار في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٩ على التوالي فحقق بذلك نمواً سنوياً بلغ حوالي (١٥,٧%) كمتوسط للفترة قيد الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخصوص التوزيع الجغرافي لهذه الإستثمارات ، يلاحظ من خلال الجدول ، ان الدول الصناعية كان لها النصيب الأكبر ، وكانت المستفيد الأول منها ، وذلك على حساب الدول النامية والأقل نموا التي تميزت بانخفاض قدرتها على جذب الإستثمارات العالمية . ففي السنوات الأولى من الفترة قيد الدراسة ، نجد ان الأهمية النسبية للدول الصناعية تجاوزت (٨٠%) من مجمل الإستثمارات العالمية ، في حين لم تتجاوز الأهمية بالنسبة للدول النامية والأقل نموا (٢٦%) .

جدول رقم (٥-١)

حجم التدفقات الإستثمارية المباشرة العالمية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩)

القيمة بالمليون دولار

السنة/الـ بلدان	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	البلدان الأقل نموا	بلدان العالم	نمو الإستثمارات العالمية	الأهمية النسبية للبلدان المتقدمة	الأهمية النسبية للبلدان النامية	الأهمية النسبية للبلدان الأقل نموا
١٩٨٩	171722	28622	١٢٠١	٢٠٠ ٦١٢	-	٨٥,٦	١٤,٣	٠,٦
١٩٩٠	١٧٦٤٣٦	٣٤٦٨٩	٤٢٣	٢١١ ٤٢٥	٥,٤	٨٣,٥	١٦,٤	٠,٢
١٩٩١	١١٥٠٩٢	٤٠٨٨٩	١٠٦٣	١٥٨ ٤٢٨	٢٥-	٧٢,٦	٢٥,٨	٠,٧
١٩٩٢	١١١٢٢٣	٥٤٧٥٠	٧٤٠	١٧٠ ٣٩٨	٧,٦	٦٥,٣	٣٢,١	٠,٤٣
١٩٩٣	١٢٩٠٧٣	٧٣٣٥٠	٧٣٦	٢٠٨ ٣٨٨	٢٢,٣	٦١,٩	٣٥,٢	٠,٣٨
١٩٩٤	١٤٥١٣٥	١٠٤٩٢ ٠	١١٦٨	٢٥٥ ٩٨٨	٢٢,٨	٥٦,٧	٤١	٠,٤٦
١٩٩٥	٢٠٥٦٩٣	١١١٨ ٨٤	٢٠٠ ١	٣٣١ ٨٤٤	٢٩,٨	٦٢	٣٣,٧	٠,٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٦	٢١٩٧٨٩	١٤٥٠٣٠	٢٣٩٤	٣٧٧٥١٦	١٣,٨	٥٨,٢	٣٨,٤	٠,٦
١٩٩٧	٢٧٥٢٢٩	١٧٨٧٨٩	٢٥٢٤	٤٧٣٠٥٢	٢٥,٣	٥٨,٢	٣٧,٨	٠,٥٣
١٩٩٨	٤٨٠٦٣٩	١٧٩٤٨١	٣٧١٥	٦٨٠٠٨٢	٤٣,٨	٧٠,٧	٢٦,٤	٠,٥٥
١٩٩٩	٦٣٦٤٤٩	٢٠٧٦١٩	٤٥٢٧	٨٦٥٤٨٧	٢٧,٣	٧٣,٥	٢٤	٠,٥٢

Source: World Investment Report, 1995, Transnational Corporations And Competitiveness, New York And Geneva, UNITED NATIONS.

- World Investment Report, 2000, Gross - Border Mergers And Acquisitions And Development, New York And Geneva, UNITED NATIONS.

و فيما يتعلق بحجم الإستثمارات التي فضّلت الإستثمار في البلدان المتقدمة تشير البيانات الى أنها بلغت حوالي ، (١٧١,٧) و (١٧٦,٤) و(١١٥,١) مليار دولار في الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٠ و ١٩٩١ على التوالي مقابل (٢٨,٦) و (٣٤,٧) و (٤٠,٩) مليار دولار فضلت الإستثمار في الدول النامية في الأعوام السابقة على التوالي .

وتجدر الإشارة هنا الى ان هناك تحسنا ملموسا قد أصاب قدرة البلاد النامية على استقطاب الإستثمارات العالمية بعد عام ١٩٩٢ ، وبدأت تستقطع جزءاً لا باس به من حجم الإستثمارات المباشرة و كان ذلك على حساب الدول المتقدمة . فبالنسبة للدول النامية يلاحظ ان حجم الإستثمارات المباشرة قفز من (٧٣,٤) مليار دولار عام ١٩٩٣ الى (١٠٤,٩) مليار دولار عام ١٩٩٤ ، وأخذ يتزايد بشكل مستمر الى ان بلغ (٢٠٧,٦) مليار دولار، أو ما نسبته (٢٤%) من مجمل التدفقات الإستثمارية العالمية عام ١٩٩٩ . وبالمقابل يلاحظ ان الأهمية النسبية لرؤوس الأموال التي فضلت الإستثمار في البلدان الصناعية بدأت تنخفض تدريجياً مقارنة مع الفترة الأولى قيد الدراسة . فخلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩) تراوحت هذه الأهمية بين (٥٨,٢%) الى (٦٢%) - (باستثناء عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩) ، حيث شكلت رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان الصناعية خلال هذين العامين ما نسبته (٧٠,٧%) و (٧٣,٥%) من الحجم الكلي للإستثمارات العالمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٢) حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد العربية

خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩)

القيمة بالمليون دولار

السنة / البلدان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الاردن	-١	٣٨	-١٢	٤١	-٣٤	٣	١٣	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥١
مصر	١٢٥٠	٧٣٤	٣٥٢	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٦	٦٣٧	٨٨٨	١٠٧٧	١٥٠٠
المغرب	١٦٧	١٦٥	٣٨٠	٤٢٤	٥٢٢	٥٥١	٣٣٥	٣٥٧	١٠٧٩	٣٢٩	٨٤٧
تونس	٧٩	٧٦	١٢٥	٣٦٩	٢٩٦	٥٦٦	٣٧٨	٣٥١	٣٦٦	٦٧٠	٣٦٨
البحرين	١٨١	-٤	-٧	-٩	٦	٢٠٨	٤٣١	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨١	٣٠٠
العراق	٣	٠	-٣	٨	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠
السعودية	-٦٥٤	١٨٦٤	١٦٠	٧٩	٧٩	٣٥٠	-١٨٧٧	-١١٢٩	٣٠٤٤	٤٢٨٩	٤٨٠٠
الامارات	٣٩	-١١٦	٢٦	١٣٠	١٨٣	٦٢	٣٩٩	١٣٠	١٠٠	١٠٠	١٦٠
مجموع الدول العربية	١٣٦٥	٣١٢٧	١٤١٧	١٨٤٣	٢١٥٢	٣٣٩٨	٢٤٥	٢٨٥١	٦٤١٠	٧٤٨٦	٨٧٧١
الاهمية النسبية للدول العربية	٠,٦٨	١,٥	٠,٨٩	١,١	١	١,٣	٠,١	٠,٨	١,٤	١,١	١

Source: World Investment Report, 1995, Transnational Corporations And Competitiveness, New York And Geneva, UNITED NATIONS.

- World Investment Report, 2000, Gross - Border Mergers And Acquisitions And Development, New York And Geneva, UNITED NATIONS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أما بالنسبة لنصيب البلدان العربية من حجم الإستثمارات العالمية ، يبدو واضحاً من خلال البيانات أن هذه البلدان تميزت بضعف قدرتها على جذب الإستثمارات . فخلال الفترة قيد الدراسة ، لم تتجاوز الأهمية النسبية لهذه البلدان (٢%) من الحجم الكلي للإستثمارات وتراوحت بين (٠,١%-١,٥%) . كما يلاحظ أيضاً ، ان هنالك تبايناً واضحاً في قدرة البلدان العربية نفسها على استقطاب الإستثمارات الأجنبية ، ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي الى تفاوت السياسات الإقتصادية المنتهجة في هذه الدول ، والى تباين التسهيلات المقدمة للمستثمر الأجنبي في شتى المجالات ، بالإضافة الى قرب الدولة ، أو بعدها من الأحداث السياسية المضطربة التي ما زالت تشهدها المنطقة . ولعل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية يعزى بشكل أساسي الى تواجد العدو الصهيوني واحتلاله للأراضي الفلسطينية و أجزاء أخرى من البلاد العربية ، علاوة على استفزازاته العسكرية بين فترة وأخرى التي كانت لها آثار سلبية و خطيرة على مناخ الإستثمار في المنطقة العربية . وعلى الرغم من التطور الملموس الذي أصاب حجم الإستثمارات في البلدان النامية بشكل عام ، إلا أنه ما زال محدوداً بالمقارنة مع الدول المتقدمة صناعيا .

ثانياً : الاستثمارات العربية البينية:

تشير البيانات المتوفرة حول حجم الاستثمارات العربية البينة بأنها دون المستوى المنشود بالمقارنة مع أحجام التدفقات الاستثمارية بين الأقاليم والتجمعات الاقتصادية العالمية الأخرى .

جدول رقم (٥-٣)الاستثمارات العربية البينية (١٩٩٠-١٩٩٧)

القيمة بالمليون دولار

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٤٠٠,٨	٩٢٢,٦	٤٨٣,٨	٣٠٨,١	٣٦٤,٨	١٥٢ ٢,٣	٢٠٩ ٢,٥	١٥٨ ٩,٦	٢٢٥ ٠	٢١٣٤,٤

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٨ .

- بالنسبة لسنة ١٩٩٨ : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٩ بالنسبة لسنة ١٩٩٩ تقرير المؤتمر القومي العربي ، حال الامة العربية ، نيسان / افريل ٢٠٠٠ دورة الجزائر ، ص ٣٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بالرغم من الجهود المبذولة و النجاحات النسبية المرافقة سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية او البيئة التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار ، او على صعيد تشجيع انسياب الاستثمارات العربية البينية ، يرى (باطويح، ٢٠٠٠) وجود عدد من المعوقات التي تحد من نمو هذه التدفقات الاستثمارية وهي تختلف وتتفاوت فيما بين الدول العربية . ومن هذه المعوقات النقص في كفاءة الإجراءات الادارية والمؤسساتية المصاحبة للنشاط الاستثماري ووجود قيود واسعة في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات وقطاعات معينة ، وعدم كفاية البنى التحتية ، والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية . كما أن بعض الدول العربية ما زالت تفرض قيوداً على عملية تحويل وانتقال رؤوس الأموال ، إلى جانب ذلك كله فان من هذه المعوقات أيضاً ، النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات لدى العديد من الدول العربية .

إن زيادة الاستثمارات في البلدان العربية تتطلب من العرب تجنيد كافة طاقاتهم من اجل تأكيد قدرتهم على جذب المزيد من المستثمرين المنتجين لأوطانهم ، ولا يتحقق لهم ذلك إلا ببذل المزيد من الجهد في تكوين العمالة و إقامة محيط وبيئة استثمارية مشجعة للصناعات الحديثة والمتطورة وكل ذلك في إطار سياسة اقتصادية عربية متكاملة اكثر فعالية .

ومن اجل تفادي السقوط في دائرة الصراع والمنافسة في حلبة الاقتصاد العالمي يتوجب على البلدان العربية إعداد استراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية للتنمية وذلك في إطار الاندماج الإيجابي في مسار العولمة من خلال اللجوء إلى التكتل والعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات والعقبات التي فرضها منطق العولمة والبحث عن الحلول الناجعة لها في إطار الطاقات والإمكانات المتاحة . (بن حسين ، ٢٠٠١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نؤكد هنا على ضرورة التكامل والتكتل العربي ليتوفر لديها امكانيات وعوامل تحقيق حجم الإنتاج الكبير وتشجيع الاستثمارات العربية البينية التي تعتمد على المدخلات المحلية من مواد وخبرات و أموال ، والعمل على خلق مناخ استثماري جيد ، وتفعيل الأسواق المالية العربية بما يسهم في تمويل المشروعات العربية المشتركة وزيادة التجارة بين الدول العربية وخلق التكامل الاقتصادي بشروط تفضيلية بحيث يؤدي ذلك كله إلى زيادة الفرص الاستثمارية والتي تتيحها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثاً : تطور حجم الإستثمارات العربية و الأجنبية المباشرة المشتركة في الأردن موزعة حسب الجنسيات و القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩):

لقد شهد الإقتصاد الأردني خلال الفترة قيد الدراسة -كما أشرنا في الفصول السابقة أحداثا سياسية وتطورات اقتصادية تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب ، و تراوحت آثارها بين السلبي والإيجابي على مختلف الأنشطة الإستثمارية والإقتصادية في الأردن .

والإستثمارات بأنواعها المختلفة تأثرت قيمها كغيرها من المتغيرات الإقتصادية الأخرى بمجمل تلك التطورات . وفي محاولة للتعرف على تطور حجم الإستثمارات العربية والأجنبية في المملكة ، وعلى مدى حساسية المستثمر تجاه المتغيرات التي مرت بها المنطقة العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، فقد عمد الباحث الى ربط الحدث السياسي ، أو التغيرات الإقتصادية التي شهدها الأردن والمجال الإقليمي له في كل مرحلة زمنية بحجم التدفقات الإستثمارية العربية و الأجنبية من خلال الحديث عن الأمور التالية :

١- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية ، موزعة حسب الجنسيات و القطاعات الإقتصادية الرئيسية.

٢- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الشركات ، موزعة حسب الجنسيات والقطاعات الإقتصادية الرئيسية .

٣- الأهمية النسبية لرؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية والشركات معا ، وربطها بمعدل النمو الإقتصادي والتكوين الرأسمالي الإجمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة حسب الجنسيات والقطاعات الإقتصادية:

يشير الجدول رقم (٥-٣) الى حجم الإستثمارات العربية الأجنبية المساهمة في المؤسسات الفردية ، موزعة حسب الجنسيات (عربي +غير عربي) ، والقطاعات الإقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩) .

ويبدو واضحاً من خلال الجدول السابق ذكره ان حجم الإستثمارات الخارجية (عربية + اجنبية) تميزت عموما بالتدني والانخفاض ، حيث لم تتجاوز مجمل الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في مجال المؤسسات الفردية خلال الفترة قيد الدراسة (٢٤,٩٩) مليون دينار أو ما نسبته (٢,٨٨%) من مجمل الإستثمارات الأردنية .

وتجدر الإشارة هنا الى ان مساهمة الشركات الأجنبية في المشاريع الإستثمارية في مجال المؤسسات الفردية تميزت بأنها محدودة بالمقارنة مع نظيرتها العربية . حيث بلغ حجم الإستثمارات الاجنبية خلال الفترة قيد الدراسة حوالي (١,٩) مليون دينار شكل ما نسبته (٠,٢٢ %) من مجمل الإستثمارات المحلية أو ما نسبته (٧,٧%) من المجموع الكلي للإستثمارات الخارجية (عربية + اجنبية) . في حين بلغت حصة الإستثمارات العربية من مجمل الإستثمارات الأردنية (٢,٦٦%) ، أو ما نسبته (٩٢,٣%) من الحجم الكلي للإستثمارات الخارجية (عربية+ اجنبية) ، وسجلت بذلك تراكما استثماريا بلغ حوالي (٢٣,١) مليون دينار خلال الفترة قيد الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٤)

***رؤوس الأموال الخارجية (عربية +اجنبية) المستثمرة**

في المؤسسات الفردية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

السنة	رؤوس الأموال الأردنية	رؤوس الأموال العربية	رؤوس الأموال الأجنبية	إجمالي رؤوس الأموال الخارجية(عربية+ أجنبية)	نسبة رؤوس الأموال العربية إلى رؤوس الأموال الأردنية	نسبة رؤوس الأموال الأجنبية إلى رؤوس الأموال الأردنية	نسبة إجمالي رؤوس الأموال الخارجية إلى رؤوس الأموال الأردنية
1970	1965178	5800	0	5800	0.30%	0.00%	0.30%
1971	1123965	1000	0	1000	0.09%	0.00%	0.09%
1972	2200330	2200	0	2200	0.10%	0.00%	0.10%
1973	1582882	12650	0	12650	0.80%	0.00%	0.80%
1974	1691421	5500	0	5500	0.33%	0.00%	0.33%
1975	4019323	22350	5500	27850	0.56%	0.14%	0.69%
1976	13982072	15350	5000	20350	0.11%	0.04%	0.15%
1977	9112118	-2450	0	-2450	-0.03%	0.00%	-0.03%
1978	9536048	3000	70	3070	0.03%	0.00%	0.03%
1979	8305388	160600	0	160600	1.93%	0.00%	1.93%
1980	8898576	206600	0	206600	2.32%	0.00%	2.32%
1981	12027333	0	0	0	0.00%	0.00%	0.00%
1982	16804727	35000	30000	65000	0.21%	0.18%	0.39%
1983	21622451	48800	0	48800	0.23%	0.00%	0.23%
1984	15627318	231000	30000	261000	1.48%	0.19%	1.67%
1985	17069453	19700	0	19700	0.12%	0.00%	0.12%
1986	16121869	226400	0	226400	1.40%	0.00%	1.40%
1987	19757857	-192050	0	-192050	-0.97%	0.00%	-0.97%
1988	32777163	351350	0	351350	1.07%	0.00%	1.07%
1989	23118148	-75350	-3000	-78350	-0.33%	-0.01%	-0.34%
1990	27733521	385500	50000	435500	1.39%	0.18%	1.57%
1991	38651244	747500	45000	792500	1.93%	0.12%	2.05%
1992	60237701	815500	0	815500	1.35%	0.00%	1.35%
1993	76370213	2391570	51000	2442570	3.13%	0.07%	3.20%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.44%	0.15%	3.28%	3438975	151000	3287975	100102231	1994
3.77%	0.23%	3.54%	3777500	230000	3547500	100154131	1995
5.44%	0.34%	5.10%	3208700	200000	3008700	58993769	1996
2.87%	0.18%	2.68%	1901500	120000	1781500	66359226	1997
7.61%	0.98%	6.63%	4639100	600000	4039100	60957721	1999
2.88%	0.22%	2.66%	24996365	1914570	23081795	868883527	المجموع

المصـــــدر :- وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات و الحاســـــوب ، عمان ، الأردن .

- تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتنادا الـــى البيانـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة .

ويلاحظ من خلال الجدول أيضاً ، ان رؤوس الأموال الأجنبية بدأت تنساب الى الداخل بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٩٢ . حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالي (٥١) ألف دينار عام ١٩٩٣ ، ثم ارتفعت الى (٢٠٠) ألف دينار عام ١٩٩٦ ، و قفزت بعد ذلك الى (٦٠٠) ألف دينار عام ١٩٩٩ ، وسجلت بذلك رصيداً تراكمياً بلغ حوالي (١,٧٥٢) مليون دينار خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩) ، أي ما نسبته (٩١,٥%) من مجمل رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة قيد الدراسة . وبالرغم من هذا التحسن الذي أصاب الإستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجمها يشير عملياً إلى ضآلة المساهمة الأجنبية في المشاريع الإستثمارية المختلفة . ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي الى أسباب سياسية واقتصادية متعددة أشرنا إليها سابقا في معرض حديثنا عن مناخ الإستثمار في المملكة أهمها على سبيل المثال : ارتفاع حساسية المستثمر الأجنبي بمجمل الأوضاع السياسية والتقلبات الإقتصادية التي تركت آثارا وانعكاسات تراوحت بين السلبي والإيجابي على كافة المؤشرات الإقتصادية بالمقارنة مع المستثمر العربي ، بالإضافة الى عدم توفر مناخ استثماري ملائم وجاذب لممارسة مختلف أوجه النشاط الإستثماري في الأردن ، وغياب الوعي الإستثماري ..الخ . حيث لم يسجل للمساهمة الأجنبية في المشاريع الإستثمارية أي قيمة تذكر خلال الأعوام التالية :١٩٨١ و١٩٨٩ و ١٩٩٢ بالإضافة الى السنوات الأولى من الفترة قيد الدراسة (وهي فترات تميزت بعدم الاستقرار على الصعيدين السياسي والإقتصادي) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم

(٥-٥)

رؤوس الأموال العربية المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة

حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

الفترة الدولة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع المقاولات	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	قطاع السياحة	المجموع
1970	0	5800	0	0	0	0	5800
1971	0	1000	0	0	0	0	1000
1972	0	2200	0	0	0	0	2200
1973	0	2150	10000	500	0	0	12650
1974	0	5350	0	150	0	0	5500
1975	0	11550	5500	5300	0	0	22350
1976	4900	5450	0	5000	0	0	15350
1977	800	1750	0	-5000	0	0	-2450
1978	200	2800	0	0	0	0	3000
1979	160000	600	0	0	0	0	160600
1980	2000	204300	0	300	0	0	206600
1981	0	0	0	0	0	0	0
1982	32000	3000	0	0	0	0	35000
1983	34000	9800	10000	-5000	0	0	48800
1984	88000	142000	0	1000	0	0	231000
1985	18000	200	0	1500	0	0	19700
1986	30500	-8500	200000	4400	0	0	226400
1987	-1000	-190550	0	-500	0	0	-192050
1988	65000	260350	0	26000	0	0	351350
-75350	-69500	-13250	0	7400	0	0	1989
1990	371000	4500	0	10000	0	0	385500
1991	682000	32000	0	33500	0	0	747500
1992	696500	58500	0	60500	0	0	815500

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2391570	0	0	332000	30000	75500	1954070	1993
3287975	0	30000	635500	0	225000	2397475	1994
3547500	0	0	470500	30000	212000	2835000	1995
3008700	0	0	10000	0	98200	2900500	1996
1781500	0	0	90000	-100000	500	1791000	1997
1999500	100000	0	82000	0	16000	1801500	1998
4039100	0	250000	80500	0	90600	3618000	1999
23081795	**100000**	**280000**	**1845550**	**185500**	**1258800**	**19411945**	المجموع

المصـــــدر :- وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات و الحاســـــوب ، عمان ، الأردن .

- تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتنادا الـــى البيانـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لحجم الإستثمارات العربية ، فتشير البيانات كما هـي فـي الجـدول أعـلاه ان معظـم الأمـوال العربيـة توجهـت للإسـتثمار فـي الشـركات الصناعية بالدرجة الرئيسية ، حيث بلغت حصة هذا القطاع حوالي (٨٤,١%) من مجمل الأموال العربية العاملة في المؤسسات الفردية خلال فترة الدراسة ، تـلاه قطـاع الخـدمات بنسبة بلغت حوالي (٨%) ، وجاء قطاع التجارة بالمرتبة الثالثة بنسبة (٥,٤٥%) في حين لم تتجاوز نسبة الأموال العربية المستثمرة في بقية القطاعات الإقتصادية (٢,٤٥%) من مجمل الأموال العربية المستثمرة في كافة القطاعات الإقتصادية .

و أمـا بخصـوص التوزيـع القطـاعي لـرؤوس الأمـوال الأجنبيـة المسـتثمرة فـي المؤسسات الفردية ، فيبدو واضحاً من خلال الجدول رقم (٥-٥) ان أغلبية هذه الأموال توجهت نحو قطاع الصناعة كنظريتها العربية ، حيث بلغت نسبتها من مجمل الأموال الأجنبية المساهمة في المؤسسات الفردية حوالي (٧٦,٥%) واحتل المرتبة الأولى ، في حين جاء قطاع التجارة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (١٨%) ، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالي (٥,٥%) خلال الفترة قيد الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموماً يمكن القول بأن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مجال المؤسسات الفردية كانت محدودة مقارنةً مع نظيرتها العربية . حيث لم تتجاوز نسبة الأموال الأجنبية من مجمل الأموال الكلية (عربية + أجنبية) (٧,٧%) ، كما ان قيمتها المطلقة لم تتجاوز (٢) مليون دينار خلال فترة الدراسة . وهو ما يشير عملياً الى ضآلة مساهمة المستثمر الأجنبي في التنمية الإقتصادية مقارنة مع نظيره العربي ، و قياساً بالحوافز والضمانات والجهود المبذولة منذ منتصف التسعينات لجذب الإستثمارات الأجنبية .

جدول رقم (٥-٦))

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة

حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

الفترة القطاع	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	المجموع
1970	0	0	0	0
1971	0	0	0	0
1972	0	0	0	0
1973	0	0	0	0
1974	0	0	0	0
1975	0	500	5000	5500
1976	0	5000	0	5000
1977	0	0	0	0
1978	0	70	0	70
1979	0	0	0	0
1980	0	0	0	0
1981	0	0	0	0
1982	0	30000	0	30000
1983	0	0	0	0
1984	0	30000	0	30000
1985	0	0	0	0
1986	0	0	0	0
1987	0	0	0	0
1988	0	0	0	0
1989	0	-3000	0	-3000
1990	50000	0	0	50000
1991	15000	30000	0	45000
1992	0	0	0	0
1993	0	1000	50000	51000
1994	100000	1000	50000	151000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

230000	0	80000	150000	1995
200000	0	0	200000	1996
120000	0	20000	100000	1997
400000	0	100000	300000	1998
600000	0	50000	550000	1999
1914570	**105000**	**344570**	**1465000**	المجموع

المصـــــدر :- وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات و الحاســـــوب ، عمان ، الأردن .

- تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتناداً الـــى البيانـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة .

٢- رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في الشركات موزعة حسب الجنسيات و القطاعات الإقتصادية:

من خلال متابعة تطور الإستثمارات العربية والأجنبية في الإقتصاد الأردني ، يتضح بـان حجـم الأمـوال المسـتثمرة فـي الشـركات الإسـتثمارية لا زالـت متواضـعة - كتلـك المستثمرة في المؤسسات الفردية - ودون المأمول منها بكثير سواء نظرنا إليها كأرقام مطلقة ، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أو من مجمل الأموال المحلية المستثمرة في قطاع الشركات ، الأمر الذي يشير الى ان هذه الإستثمارات لم تساهم في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الإقتصاد بشكل فاعل ، ويؤكد بان التجربة الأردنية في مجال جذب الإستثمار لازالت في بواكيرها الأولى ، بالرغم من التحسن الملموس الذي أصاب البيئة الإستثمارية في النصف الثاني من العقد المنصرم . انظر جدول رقم (٥-٦)

ويشير الجدول أعلاه الذي يبين حجم الإستثمارات الخارجية موزعة حسب الجنسية (عربية + أجنبية) خلال الفترة قيد الدراسة ، ان ما قيمته (٣٢٣,٨) مليون دينار هي استثمارات عربية . حيث شكلت هذه الإستثمارات ما نسبته (٩,٦١%) من مجمل الإستثمارات الأردنية ، أو ما نسبته (٥٣,٢%) من المجموع الكلي للإستثمارات الخارجية (عربية + اجنبية) . في حين بلغت حصة الأموال الأجنبية المستثمرة في الأردن حوالي (٢٨٥,١) مليون دينار لتشكل بذلك ما نسبته (٨,٤٦%) من حجم الإستثمارات المحلية ، أو ما نسبته (٤٦,٨%) من إجمالي تدفق النقد العربي والأجنبي المسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة قيد الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان هـذه الأرقـام ان دلـت علـى شـيء فإنمـا تـدل علـى تواضـع ومحدوديـة تـدفق الإستثمارات العربية والأجنبية للأردن قياسا بالحوافز والجهود المبذولة لجذبها بالرغم من التطورات الإيجابية التي حققتها قيم هذه الإستثمارات منذ عام ١٩٩٢ .

جدول رقم (٥-٧)

رؤوس الأموال الخارجية (عربية +أجنبية) المستثمرة في الشركات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

السنة	رؤوس الأموال الأردنية	رؤوس الأموال العربية	رؤوس الأموال الأجنبية	إجمالي رؤوس الأموال الخارجية (عربية+أجنبية)	نسبة رؤوس الأموال العربية إلى رؤوس الأموال الأردنية	نسبة رؤوس الأموال الأجنبية الى رؤوس الأموال الأردنية	نسبة إجمالي رؤوس الأموال الخارجية الى رؤوس الأموال الأردنية
1970	5656435	5933	-4000	1933	0.10%	-0.07%	0.03%
1971	4637190	46750	10000	56750	1.01%	0.22%	1.22%
1972	15745042	161826	3136939 1	31531217	1.03%	199.23 %	200.26 %
1973	14355643	663560	231850	895410	4.62%	1.62%	6.24%
1974	14822334	46670	986604	1033274	0.31%	6.66%	6.97%
1975	21413765	337595	150900	488495	1.58%	0.70%	2.28%
1976	89766372	41060851	196168	41257019	45.74 %	0.22%	45.96 %
1977	37203617	427995	578950	1006945	1.15%	1.56%	2.71%
1978	54957796	3467070	177227 5	5239345	6.31%	3.22%	9.53%
1979	41717199	468123	153639	621762	1.12%	0.37%	1.49%
1980	53953723	876054	615161	1491215	1.62%	1.14%	2.76%
1981	54339431	6040785	26898	6067683	11.12 %	0.05%	11.17 %
1982	62425370	358463	991318	1349781	0.57%	1.59%	2.16%
1983	81399951	4607670	-94428	4513242	5.66%	-0.12%	5.54%
1984	66617518	986831	226000	1212831	1.48%	0.34%	1.82%
1985	71338904	1901022	853750	2754772	2.66%	1.20%	3.86%
1986	56278271	18039466	204850	18244316	32.05 %	0.36%	32.42 %
1987	69939188	396772	103500	500272	0.57%	0.15%	0.72%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15.57 %	5.73%	9.84%	8187063	3013637	5173426	52584710	1988
2.57%	0.61%	1.96%	2606088	618050	1988038	101350806	1989
37.91 %	1.32%	36.59 %	24349993	849290	23500703	64235735	1990
5.63%	2.37%	3.26%	10344647	4355036	5989611	183870048	1991
19.78 %	13.29%	6.49%	52337958	35163903	17174055	264550354	1992
30.32 %	3.85%	26.47 %	61296697	7777613	53519084	202192984	1993
14.26 %	8.47%	5.79%	40529515	24068418	16461097	284285316	1994
17.18 %	7.18%	10.00 %	55803804	23330531	32473273	324781550	1995
17.59 %	9.56%	8.03%	46627753	25347415	21280338	265080948	1996
21.82 %	16.13%	5.69%	56714469	41930078	14784391	259900555	1997
17.91 %	9.05%	8.86%	44869078	22665781	22203297	250544475	1998
29.16 %	19.32%	9.84%	86944918	57610475	29334443	298215564	1999
18.08 %	8.46%	9.61%	608878245	285103053	323775192	3368160794	المجموع

المصـــــدر : وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات والحاســـــوب ، عمان ، الأردن

-تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتنادا الـــى البينـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة

-.تشـــمل هـــذه الإحصـــائية علـــى الشـــركات المســـاهمة ذات المســـؤولية المحـــدودة وشركات التضامن وشركات التوصية

و بخصوص التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال العربية يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥-٧) ، ان قطاع الصناعة قد استحوذ على المرتبة الأولى . حيث فضلت معظم الأموال العربية الإستثمار في هذا القطاع وبلغ مجمل رؤوس الأموال العربية المستثمرة في المشاريع الصناعية حوالي (١٣٧,٦١١) مليون دينار وشكلت بذلك ما نسبته (٤٢,٥%) من مجمل الأموال العربية المستثمرة في كافة القطاعات الإقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٨)

رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الشركات موزعة حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

الفترة القطاع	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع المقاولات	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	المجموع
1970	4033	-3000	4900	0	0	5933
1971	46750	0	0	0	0	46750
1972	17500	87590	0	56736	0	161826
1973	610500	51700	0	1360	0	663560
1974	46470	1800	0	-1600	0	46670
1975	13140	35778	-4900	293577	0	337595
1976	440850	40515549	0	104452	0	41060851
1977	169460	56073	0	126402	76060	427995
1978	861405	129050	50000	2426615	0	3467070
1979	103590	151140	1343	212050	0	468123
1980	258960	283166	100000	233928	0	876054
1981	547245 6	530829	0	37500	0	6040785
1982	127500	19963	109000	102000	0	358463
1983	3260095	305225	418000	624350	0	4607670
1984	312343	363488	5000	306000	0	986831
1985	1246250	876272	-84000	-137500	0	1901022
1986	2619925	1275976	201000	607565	13335000	18039466
1987	-645040	331831	131290	529691	49000	396772
1988	3612775	1129335	113066	308250	10000	5173426
1989	100822 3	341304	-10000	106395	542116	1988038
1990	2758501	2054430	0	18672772	15000	23500703

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5989611	0	1280084	100000	2087466	2522061	1991
17174055	1616944	1629606	220000	2362281	11345224	1992
53519084	60000	3482542	180000	5458585	44337957	1993
16461097	337220	1134900	130000	5445859	9413118	1994
32473273	25000	15640275	-665000	4281854	13191144	1995
21280338	8000000	2115335	375000	8721634	2068369	1996
14784391	89000	3496921	-123500	3064961	8257009	1997
22203297	3183220	4517433	50000	7549363	6903281	1998
29334443	7379	1793355	136343	10166773	17230593	1999
323775192	**27345939**	**59700994**	**143754 2**	**97676 275**	**137614 442**	المجموع

المصـــــدر:- وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات والحاســـــوب عمان ، الأردن

-تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتنادا الـــى البينـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة .

تلاه قطاع التجارة في المرتبة الثانية وسجل تراكماً استثمارياً بلغ حوالي (٩٧,٦٧) مليون دينار ، أو ما نسبته (٣٠,٨%) من مجمل الأموال العربية . وبذلك تكون الأموال المستثمرة في قطاعي الصناعة والتجارة قد شكلت ما نسبته (٧٣,٣%) من إجمالي الأموال العربية المستثمرة في كافة القطاعات الإقتصادية . و أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد استحوذ على المرتبة الثالثة حيث بلغت حصته حوالي (١٨,٤٥%) ، في حين لم تتجاوز نسبة الأموال الموجهة للإستثمار نحو قطاع الزراعة (٨,٤٥%) . وتجدر الإشارة الى ان الأموال التي فضلت الإستثمار في قطاع المقاولات كانت محدودة للغاية حيث بلغ إجمالي هذه الأموال حوالي (١,٤٣٧) مليون دينار ، وبذلك فإن حصة الأموال المستثمرة في هذا القطاع من مجمل الأموال العربية المستثمرة في كافة القطاعات الإقتصادية لم تتجاوز (٠,٤٤%) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للأموال الأجنبية ، يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥-٨) أن هذه الأموال بشكل عام قد سلكت نفس المسار الذي سلكته نظيرتها العربية فيما يتعلق باختيارها للقطاعات الإقتصادية والأفضلية النسبية لها أو حجم الأموال المستثمرة بها . حيث تشير البيانات الإحصائية ان رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في القطاعات الإقتصادية قد فضلت الإستثمار في المشاريع الصناعية بالدرجة الأولى حالها حال نظيرتها العربية ، حيث بلغت مجمل الأموال الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع حوالي (١٨١,٥٤) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٦٣,٧%) من مجمل المساهمات الأجنبية في كافة القطاعات الإقتصادية ، تلاه قطاع التجارة بحصة بلغت حوالي (٢٩,٦%) ليسجل بذلك تراكماً استثمارياً بلغ حوالي (٨٤,٤٣٢) مليون دينار ، وعليه فان (٩٣,٣%) من مجمل الأموال الأجنبية توجهت للإستثمار في قطاعي الصناعة والتجارة بالدرجة الرئيسية . في حين لم تولى أي اهتمامات لباقي القطاعات الإقتصادية التي لم تتجاوز نسبتها (٦,٧%) من مجمل المساهمات الأجنبية في المشاريع الإستثمارية خلال الفترة قيد الدراسة .

جدول رقم (٥-٩)

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركات موزعة حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

القيمة بالدينار الاردني

الفترة / القطاع	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع المقاولات	قطاع الخدمات	قطاع الزراعة	المجموع
1970	0	-3000	0	-1000	0	-4000
1971	0	0	10000	0	0	10000
1972	31379391	0	-10000	0	0	31369391
1973	228250	0	3600	0	0	231850
1974	986254	300	0	50	0	986604
1975	1400	49000	0	100500	0	150900
1976	21000	84718	0	90450	0	196168
1977	140000	389950	49000	0	0	578950
1978	1771452	-4710	0	5533	0	1772275

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

153639	0	25039	0	125000	3600	1979
615161	0	-39	0	215200	400000	1980
26898	0	25000	0	825	1073	1981
991318	0	122500	0	106838	761980	1982
-94428	0	0	0	75572	-170000	1983
226000	0	30000	196000	0	0	1984
853750	0	0	514500	124250	215000	1985
204850	0	0	96000	-99500	208350	1986
103500	0	0	0	73500	30000	1987
3013637	0	95000	0	463422	2455215	1988
618050	0	91500	0	-6700	533250	1989
849290	0	51000	0	71090	727200	1990
4355036	0	117200	576000	1339125	2322711	1991
35163903	50000	972691	0	8911	34132301	1992
7777613	0	628455	0	1165161	5983997	1993
24068418	0	676751	600000	5832774	16958893	1994
23330531	0	1855925	50000	3731350	17693256	1995
25347415	0	1345280	125000	11742001	12135134	1996
41930078	0	6402801	0	26187822	9339455	1997
22665781	0	745999	250000	9764485	11905297	1998
285103053	**150000**	**16466793**	**2460100**	**84432360**	**181593800**	المجموع

المصـــــدر:- وزارة الصـــــناعة والتجـــــارة ، مديريـــــة المعلومـــــات والحاســـــوب ، عمان ، الأردن

-تـــم إعـــداد البيانـــات اســـتنادا الـــى البينـــات الصـــادرة عـــن وزارة الصـــناعة والتجارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-الأهمية النسبية لرؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية والشركات في الإقتصاد الأردني:

بهدف الكشف عن أهمية الإستثمارات العربية و الأجنبية في الإقتصاد الأردني خلال الفترة قيد الدراسة ، عمد الباحث الى ربط رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المؤسسات الفردية والشركات معا بحجم الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي .

وسيتم في هذا الإطار أيضاً ربط الأحداث السياسية والإقتصادية التي شهدها الأردن والمنطقة العربية المجاورة له في كل مرحله زمنية بحجم الإستثمارات العربية والأجنبية وذلك كما يلي :

المرحلة الأولى : (١٩٧٠-١٩٧٥):

شهدت هذه المرحلة حالة من عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي . وجاء عدم الاستقرار هذا ، نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يزال مستمراً حتى الوقت الراهن . حيث كان لهذا الصراع عام ١٩٧٠ اثر سلبي على خطط التنمية الإقتصادية في الأردن ، كما انعكس ذلك الأثر أيضاً على كافة الأنشطة الإقتصادية والظروف المعيشية بما فيه النشاط الإستثماري .

وبالرغم من تحقيق الإقتصاد الأردني لمعدلات نمو مرتفعة بعد عام ١٩٧٢ كما يتبين من الجدول رقم (٩-٥) ، إلا ان حجم الإستثمارات العربية والأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز (٠,٣%)،{ باستثناء عام ١٩٧٢ ، حيث حققت الإستثمارات العربية و الأجنبية في ذلك العام ما نسبته (١١,٢%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وقد تزامن ذلك مع تحسن واضح وملموس في معدل النمو الإقتصادي الذي بلغ في ذلك العام (١٦,٣%) } .

ولابد من الإشارة هنا الى ان تواضع مساهمة الإستثمارات الأجنبية والعربية في الإقتصاد الأردني خلال هذه المرحلة لا يعزى الى عوامل سياسية فقط ، فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية منها : عدم توفر البنية الأساسية اللازمة لاقامة المشاريع المختلفة ، صغر حجم السوق ومحدودية الطلب المحلي ، ضعف المركز المالي والإقتصادي للأردن ومعاناته من اختلالات اقتصادية كثيرة كالعجز المالي والتجاري ، والإعتماد على القروض الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد ، علاوة على ذلك غياب الوعي الإستثماري والنظرة العدائية للوجود الأجنبي -لاعتبارات سياسية واقتصادية - حيث ان هذا الوجود لم يكن مرغوباً به في تلك الفترة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية : (١٩٧٦-١٩٨٢):

حقق الإقتصاد الأردني خلال هذه المرحلة معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين (١٥,٢% - ٢٥,٩%) ، وهي الفترة التي بدأ فيها الأردن وضع خططه الخماسية ، حيث امتدت الخطة الخماسية الأولى من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ } . كما ان الإقتصاد الأردني مع نهاية عام ١٩٧٥ بدأ يتأثر بظروف اقتصادية إيجابية نتيجة الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار النفط بين أواخر عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ . حيث تمثلت تلك الظروف في ارتفاع حصيلة الموارد المالية التي وردت للأردن من الدول الخليجية العربية المصدرة لسلعة النفط على صورة مساعدات عربية بالإضافة الى حوالات الأردنيين العاملين فيها ، حيث ساهمت تلك الموارد بشكل فاعل في نجاح الخطط الإقتصادية كما لعبت دوراً حيوياً في رفع مستوى الإقتصاد الأردني وتحسين المركز المالي له ، فانعكس ذلك بشكل إيجابي على مؤشرات الوضع الإقتصادي وعلى تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية . وتجدر الإشارة هنا الى انه وفي عام ١٩٧٦ بلغ حجم الإستثمارات العربية والأجنبية حوالي (٤١,٢٧) مليون دينار وهو ما يشكل ما نسبته (٧,٥%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، أو ما نسبته (٢١,٣٤%) من حجم الإستثمارات المحلية .

ولعل المتتبع لحركة الإستثمارات العربية و الأجنبية في هذه المرحلة - رغم ما طرأ عليها من تحسن ملموس بالمقارنة مع المرحلة الأولى - يلاحظ بأن هذه الإستثمارات لم تأخذ مساراً محدداً بل تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب. فقد انخفضت هذه الإستثمارات من (٤١,٢٧) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (١) مليون دينار عام ١٩٧٧ لتشكل بذلك ما نسبته (٠,١٥%) فقط من حجم الناتج المحلي الإجمالي ، أو ما نسبته (٠,٣٦%) من حجم الإستثمارات المحلية ، ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك لتصل الى (٥,٢٥) مليون دينار عام ١٩٧٨ ، ثم عاودت الانخفاض من جديد لتبلغ (٠,٧٨) مليون دينار عام ١٩٧٩ لتشكل ما نسبته (٠,٠٨%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو ما نسبته (٠,٢٥%) من حجم التكوين الرأسمالي المحلي الإجمالي .

وبالرغم من التحسن الذي أصاب الإقتصاد الأردني خلال هذه المرحلة إلا ان الحجم المطلق للإستثمارات العربية والأجنبية "باستثناء عام ١٩٧٦" لم يتجاوز ما نسبته (٢%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو التكوين الرأسمالي المحلي ، وهو ما يشير الى انخفاض -بل -الى ضآلة مساهمة الإستثمارات العربية والأجنبية في التكوين الرأسمالي أو المساهمة الفاعلة في دفع عجلة النمو الإقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة : (١٩٨٣-١٩٩١):

مع انتهاء الحقبة النفطية وبداية هذه المرحلة شهد الإقتصاد الأردني حالة من الركود كما عاودت ملامح الشك والحذر وعدم الاستقرار تطفوا على السطح من جديد ، وكان ذلك ناتجاً عن أسباب سياسية واقتصادية متعددة . ففي بداية هذه المرحلة اندلعت الحرب العراقية الإيرانية ، فهي بالإضافة الى الصراع العربي الإسرائيلي افقدت المنطقة طابع الاستقرار السياسي الذي يحتاجه الإستثمار الناجح . علاوة على ذلك تعرض الأردن في نهاية عام ١٩٨٨ الى أزمة اقتصادية حادة كان من ابرز مؤشراتها ارتفاع العجز المالي والتجاري ، ونضوب الاحتياطات الأجنبية من البنك المركزي ، وانخفاض العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى ، بالإضافة الى وصول الدين الخارجي لمستويات قياسية لم يستطع الإقتصاد الأردني معها تحمل أعباء خدمة هذا الدين . كما شهد مطلع التسعينات بالإضافة الى الأحداث السابقة أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت .

جدول رقم (٥-١٠)

الأهمية النسبية للإستثمارات الخارجية (عربية + أجنبية) المستثمرة في المؤسسات الفردية والشركات في الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

السنة	إجمالي رؤوس الأموال الخارجية (عربية+أجنبية) العاملة في الشركات والمؤسسات الفردية (القيمة بالدينار الاردني)FI	التكوين الرأسمالي الإجمالي (بالمليون دينار)CI	نسبة الإستثمارات الخارجيةالى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق %FI/GDP	نسبة الإستثمارات الخارجية إلى التكوين الرأسمالي الإجمالي %FI/CI	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Ggdp %
1970	7733	0	0.003	0	-8.5
1971	57750	0	0.02	0	6
1972	31533417	0	11.2	0	16.3
1973	908060	0	0.3	0	10.1
1974	1038774	0	0.27	0	24.4
1975	516345	0	0.12	0	13
1976	41277369	193.4	7.5	21.34%	25.6
1977	1004495	277.9	0.15	0.36%	23.6
1978	5242415	263.1	0.67	1.99%	15.2
1979	782362	309.9	0.08	0.25%	25.9
1980	1697815	433	0.14	0.39%	20.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24.5	0.91%	0.41	666.8	6067683	1981
15.8	0.22%	0.08	650.8	1414781	1982
7.5	0.77%	0.25	589.8	4562042	1983
8.4	0.03%	0.07	5714.2	1473831	1984
2	0.67%	0.14	414.9	2774472	1985
7.1	4.16%	0.85	444.3	18470716	1986
2.1	0.06%	0.01	515.6	308222	1987
2.5	1.60%	0.37	532.5	8538413	1988
4.8	0.45%	0.11	563.2	2527738	1989
12.5	2.92%	0.93	850.1	24785493	1990
7.5	1.51%	0.4	738.5	11137147	1991
23.3	4.40%	2.13	1208.8	53153458	1992
9.1	4.48%	1.65	1422.7	63739267	1993
10.1	3.03%	1.04	1451	43968490	1994
7.4	3.83%	1.31	1554.3	59581304	1995
3.3	3.33%	1.06	1497.4	49836453	1996
5	4.43%	1.19	1321.8	58615969	1997
4.7	3.86%	0.19	1225.4	47268578	1998
2.2	8.4%	1.73	1087.8	91584018	1999

المصدر :

-البيانات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية :وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المعلومات والحاسوب ، عمان ، الأردن

-بيانات الناتج المحلي والتكوين الرأسمالي : دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية ،عمان ، الأردن .

-تم حساب النسب ومعدل النمو من قبل الباحث .

ونتيجة للأحداث السابقة انعكست بعض الآثار السلبية على الإقتصاد الأردني و كان من أهم تلك الآثار : انقطاع المساعدات العربية المقدمة من الدول الخليجية المصدرة لسلعة النفط للأردن عقب انتهاء الثورة النفطية . كما تراجعت حوالات الأردنيين العاملين فيها بسبب انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الأردنية وعودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين الى الأردن من تلك الدول بصورة مفاجئة نتيجة الحرب الخليجية (الأولى والثانية) ، الأمر الذي شكل ضغطا كبير على اقتصاد صغير تميز بشح الموارد ونقص التمويل اللازم لمسيرة التنمية الإقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يلفت الانتباه هنا ان تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية بشكل عام لم يتأثر بالأحداث السياسية سابقة الذكر بشكل واضح ، بل ان هذه الإستثمارات سلكت مساراً متذبذبا بين الصعود والهبوط ضمن حدود معقولة . فقد تراجع حجم الإستثمارات الأجنبية والعربية من (٤,٦) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (١,٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ ، ثم عاود الارتفاع ليبلغ (١٨,٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ وشكل بذلك ما نسبته (٠,٨٥%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو ما نسبته (٤,١٦%) من حجم الإستثمارات المحلية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما نسبته (٩٩%) من هذه الإستثمارات تعود لأصل عربي وان ما نسبته (١%) فقط من تلك الإستثمارات تعود لأصل أجنبي .

ورغم افتقار المنطقة للاستقرار السياسي عام ١٩٩٠ نتيجة الأزمة الخليجية الثانية بين العراق والكويت ، سجل حجم الإستثمارات العربية والأجنبية في ذلك العام ما قيمته (٢٤,٨) مليون دينار ، وهي أعلى قيمة تسجلها الإستثمارات الخارجية خلال هذه المرحلة ، كما ان هذا المبلغ يعتبر مرتفعاً إذا ما قورن بغيره بالفترات السابقة . ولعل التفسير المنطقي لهذه الحالة والحالة السابقة يكمن في انخفاض حساسية المستثمر العربي بمجمل ما يسود المنطقة من أحداث سياسية بالمقارنة مع نظيره الأجنبي ، وذلك لقرب المستثمر العربي من تلك الأحداث السياسية من جهة ، بالإضافة الى حصوله على معلومات دقيقة وصحيحة تمكنه من التأقلم والتكيف واختيار المشروع الناجح من جهة أخرى . حيث يذكر في هذا المجال أيضاً ان ما نسبته (٩٦%) من حجم الأموال المستثمرة عام ١٩٩٠ هي استثمارات عربية وان ما نسبته (٤%) فقط من تلك الأموال تعود لأصل أجنبي (غير عربي). *"

ولا بد من التنويه هنا الى ان الإستثمارات الأجنبية خلال هذه المرحلة -التي تميزت عموما بعدم الاستقرار السياسي والإقتصادي- لم يكن لها حضوراً بشكل يلفت الانتباه ، فمجموع هذه الإستثمارات لم تشكل سوى (١٣%) من المجموع الكلي للإستثمارات العربية والأجنبية . في حين تميزت حركة الإستثمارات العربية بالثبات والاستقرار النسبي إزاء الأوضاع السياسية سابقة الذكر .

* يمكن الاستعانة بالملحق الإحصائي رقم (٣+٤) لحساب النسب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الرابعة : (١٩٩٢-١٩٩٩):

دفعت الأزمة الإقتصادية التي تعرض لها الأردن في نهاية عام ١٩٨٨ الحكومة الأردنية الى طلب المعونة المالية والفنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الإقتصاد . فتبنت برنامجا للتصحيح الإقتصادي يغطي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢) ، إلا ان العمل بهذا البرنامج توقف بسبب الأزمة الخليجية الثانية بين العراق والكويت . واستكمالا للجهود المبذولة في البرنامج الأول تم وضع برنامج آخر يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨). حيث ركز هذا البرنامج على محاور عديدة من بينها ، تخفيض الأهمية النسبية لدور الحكومة في التكوين الرأسمالي المحلي وتفعيل دور القطاع الخاص في تنظيم و إدارة مختلف أوجه النشاط الإستثماري من خلال الإعتماد على ما يسمى " بالتخاصية "

لقد شهدت هذه المرحلة بالإضافة الى الإصلاحات الإقتصادية ، إصلاحات أخرى على الصعيد التشريعي . حيث أصدرت الحكومة عدداً من التشريعات الجديدة ، كما أجرت العديد من التعديلات على التشريعات القائمة بحيث تنسجم مع التطورات الإقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ، وتعمل على جذب الإستثمارات المختلفة وفق أسس وضوابط محددة .

وقد أشرنا في معرض حديثنا عن مناخ الإستثمار بأن الأردن نجح في دمج اقتصاده بالإقتصاديات العالمية من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات الإقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف خلال النصف الثاني من العقد المنصرم كان أهمها ، التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة في المملكة .. الخ .

ويبدو واضحاً من خلال الجدول رقم (٥-٩) ان حركة الإستثمارات العربية والأجنبية بدأت تنساب للأردن وبشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة واستجابت لمجمل الإصلاحات الإقتصادية والتشريعية التي أجراها الأردن . ففي عام ١٩٩٢ بلغت هذه الإستثمارات حوالي (٥٣,١٥) مليون دينار ، ارتفعت الى (٦٣,٧٤) مليون دينار عام ١٩٩٣ ، واستمرت بعد ذلك بالتذبذب البسيط بين الارتفاع والهبوط الى ان وصلت (٩١,٥٨) مليون دينار عام ١٩٩٩ ، وهي أعلى قيمة تسجلها الإستثمارات العربية والأجنبية خلال الفترة قيد الدراسة ، حيث شكلت هذه الإستثمارات ما نسبته (١,٧٣%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو ما نسبته (٨,٤%) من حجم الإستثمارات المحلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا أيضاً الى ان رؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في كافة القطاعات الإقتصادية خلال هذه المرحلة (١٩٩٢-١٩٩٩) سجلت رصيداً تراكمياً بلغ حوالي (٤٦٧,٧٥) مليون دينار أو ما نسبته (٧٤%) من المجموع الكلي لرؤوس الأموال العربية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإستثمارية خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٩) . وهذا مؤشر يدل على ان الإستثمارات الخارجية بدأت تنساب للداخل بشكل يلفت الانتباه خلال عقد الإصلاحات ، ويبعث على التفاؤل بإمكانية جذب المزيد من الإستثمارات في السنوات القادمة .:

رابعاً : تحليل البيانات الداخلة في الدالة المقدرة إحصائيا:.

اعتماداً على الدراسات التطبيقية والأدبيات الإقتصادية التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والقياس تم تحديد ابرز المتغيرات التي-من المفترض- أنها قد أثرت على تدفق الإستثمارات الأجنبية للأردن خلال الفترة قيد الدراسة و هي كما يلي :

١-المخاطر السياسية :

لقد عمدت هذه الدراسة إلى إدخال متغير نوعي (متغير وهمي) في الدالة المقدرة إحصائياً لقياس أثر المخاطر الإقليمية على تدفق الإستثمارات العربية و الأجنبية المباشرة خلال الفترة قيد الدراسة ، بحيث يأخذ هذا المتغير القيم التالية :

D1 = 0: خلال الفترة التي شهدت فيها المنطقة أوضاع سياسية غير مستقرة .

D1 = 1 : خلال الفترة التي شهدت فيها المنطقة المحيطة أوضاع سياسية مستقرة .

ويتوقع لهذا المتغير أن يكون له أثر سلبي على تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية للأردن خلال فترة الدراسة .

٢-حجم الناتج المحلي الإجمالي :

كما أشرنا سابقا في معرض حديثنا عن محددات الإستثمار الأجنبي فان مقدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة يعتبر مظهر من مظاهر الاستقرار الإقتصادي ، كما أن زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) تعني الزيادة في نصيب الفرد من الدخل ، و بالتالي زيادة الطلب على مستوى الإقتصاد الكلي ، وهذا سيعمل على جذب الإستثمارات العربية و ألاجنبية لاقامة مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع استثمارية قائمة . وعليه تتوقع الدراسة أن يكون لهذا المتغير أثر إيجابي على تدفق الإستثمارات للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-معدل التضخم :

والتضخم يعني الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار . و يترتب على هذا المؤشر ارتفاع الأجور و أسعار مستلزمات الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ، بالإضافة إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي الناجم عن المشروع الإستثماري . كما أن التضخم يقلل من مقدرة السلع المنتجة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية و مؤشرا على عدم الاستقرار النقدي ويساعد على خلق تذبذبات في أسعار العملة الوطنية الأمر الذي سيترتب عليه هجرة الأموال الأجنبية والمحلية على حد سواء خارج الأردن ، لذلك تتوقع الدراسة أن يكون لهذا المتغير أثر سلبي على تدفق الإستثمارات الخارجية للأردن. وسيتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$\text{Inflation} = \frac{P2 - P}{P1}$$

٤- درجة الانفتاح الإقتصادي :

و يقيس هذا المؤشر حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي . ويرى البعض أن العلاقة التي تربط بين حجم التجارة الخارجية وخصوصاً الصادرات منها وبين تدفق الإستثمارات الأجنبية هي علاقة طردية ، كونها تتيح للمستثمر الأجنبي و العربي فرصة الإنتاج والتوزيع إلى أسواق عالمية مختلفة ، و بالتالي زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة . وهذا سيشكل حافزاً قوياً لجذب الإستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية منها . وسيتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية :

$$\text{Open economic} = \frac{\text{Export} + \text{Import}}{\text{GDP}}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- عجز الموازنة:

ارتفاع العجز المالي بالنسبة للحكومة المركزية مؤشر على عدم الاستقرار المالي وضعف الأداء الإقتصادي . وبالتالي يتوقع لهذا المتغير ان يرتبط بعلاقة سلبية و تدفق و الإستثمارات العربية و الأجنبية .

٦-حجم السكان:

تم إدخال هذا المتغير لقياس اثر حجم السوق المرتقب بالنسبة للمستثمر العربي و الأجنبي . وبالتالي يتوقع ان يرتبط هذا المتغير بعلاقة طردية و تدفق الإستثمارات العربية والأجنبية للأردن.

خامساً : النموذج القياسي واختبار الفرضيات:

من اجل اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالنموذج السابق تم استخدام الانحدار المتعدد (***Multiple Regression***) ، والذي يمثل العلاقة بين متغير تابع (***dependent variable***) وعدة متغيرات مستقلة (***independent variables***) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ***(Ordinary Least Square)*** .

و أما فيما يتعلق باختبار معنوية النموذج فسيتم استخدام اختبار (F) وذلك من خلال مقارنة قيمة (F) الجدولية مع قيمة (F) المحسوبة، أو بالنظر إلى قيمة (F) المعنوية التي تظهر في نتائج التحليل الإحصائي ، فإذا كانت قيمة (F) المعنوية أقل من مستوى الدلالة المطلوبة (0.05) ، فان العلاقة بين المتغيرات مجتمعة والمتغير التابع (حجم الاستثمارات الخارجية) تكون ذات دلالة إحصائية .

وسيصار إلى استخدام معامل التحديد (R^2) لمعرفة المقدار الذي تفسره المتغيرات المستقلة من التغير الحاصل في المتغير التابع (حجم الإستثمارات الخارجية) . ولمعرفة فيما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ***(Autocorrelation)*** فسيتم استخدام معامل ديربن واطسون ***(D.W)*** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و للتعرف على أهمية العوامل المؤثرة في الإستثمار الخارجي في الأردن تم استخدام الدالة التالية :

$$FI = B0 + b1\ D1 + b2\ GDP + b4\ BD + b5\ O + b6\ POP + U$$

حيث أن :

FI : حجم الإستثمارات الخارجية (عربية + أجنبية) المباشرة في الأردن .

D1 : متغير نوعي يقيس اثر المخاطر السياسية التي تعرضت لها المنطقة العربية المحيطة على تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية خلال فترة الدراسة .

GDP: حجم الناتج المحلي الإجمالي .

P: معدل التضخم.

BD: عجز الموازنة العامة بدون المساعدات الخارجية .

O: درجة الانفتاح الإقتصادي .

POP: حجم السكان .

لقد أشارت النتائج الأولية ان بعض العوامل المذكورة المؤثرة على حجم الإستثمار الخارجي المباشر ليست ذات دلالة إحصائية وغير معنوية وبالتالي لا يمكن قبولها . لذلك تم استخدام الصيغة اللوغرتمية التالية لمعرفة فيما إذا كان هنالك علاقة معنوية غير خطية بين المتغير التابع وأي من المتغيرات المستقلة كما يلي :

$$logFI = B0 + b1\ D1\ \ b4\ logBD + b5\ logO + b6\ G\ .POP + U$$

$$+ b2\ logGDP + b3\ logP +$$

لقد تم قياس النموذج أعلاه فكانت النتائج أيضاً تشير الى عدم معنوية بعض المتغيرات إحصائيا وعدم منطقية بعضها اقتصادياً . وبعد تخليص النموذج من اثر الارتباط الذاتي وحذف المتغيرات غير المعنوية حصلنا على النتيجة التي تعكسها المعادلة التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

log RFI = -19.75 + 4.14 logRGDP - 1.03 logRB.D + 40.82 G . POP.

(2.99) (-2.73) (3.07) $R^2 = 0.78$ *D.W = 2.06 F = 16.3

حيث ان :

logRFI: اللوغرتيم الطبيعي لحجم الإستثمار الخارجي المباشر الحقيقي في الأردن .

logRGDP: اللوغرتيم الطبيعي لحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

logRB.D: اللوغرتيم الطبيعي لعجز الموازنة العامة الحقيقي .

G.POP: النمو السكاني .

و تشير الأعداد بين قوسين الى قيمة (t) المحتسبة ، فيما تشير الرموز الواردة أدنى المعادلة الى ما يلي ، R^2 معامل التحديد ، D.W معامل ديربن واطسن ، F قيمة (F) المحتسبة لاختبار معنوية النموذج .

تشير التقديرات المذكورة في النموذج ، ان هناك ثلاث متغيرات فقط من بين ست متغيرات ذكرت سابقاً قد أثرت على الإستثمار العربي والاجنبي المباشر في الأردن ، وهي معدل النمو الإقتصادي الحقيقي ، عدم الاستقرار المالي مقاساً بعجز الموازنة العامة للحكومة المركزية ، نمو السوق المحلي مقاساً بنمو سكان المملكة .

لقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على ان قيمة (t) المعنوية لمتغير معدل النمو الإقتصادي الحقيقي قد بلغت الصفر (٠,٠٠) ، وهي أقل من مستوى الدلالة المطلوب (١%) وهذا يدل على وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الإقتصادي الحقيقي على تدفق الإستثمار الخارجي للأردن ، إذ إن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار العربي والأجنبي بنسبة (٤,١٤%) . وهذه النتيجة تبدو منطقية من الناحية الإقتصادية وتتفق مع الفرضية الثانية ، فنمو الناتج الحقيقي يعتبر مظهر من مظاهر الاستقرار الإقتصادي وزيادته تعني الزيادة في الطلب الكلي ، مما سيتيح للمستثمر العربي و الأجنبي فرصة التوسع و إقامة مشاريع جديدة .

* تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من التقديرات الواردة في المعادلة وجود علاقة سلبية بين تدفق الإستثمار العربي و الأجنبي وعدم الاستقرار المالي "مقاساً بعجز الموازنة العامة " ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) ،فارتفاع العجز المالي للحكومة بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار العربي والأجنبي بنسبة (١,٠٣%) . وهذه النتيجة أيضاً تبدو منطقية من الناحية الإقتصادية وتتوافق مع الفرضية الخامسة . حيث ان ارتفاع العجز المالي بالنسبة للحكومة المركزية يعني عدم الاستقرار الإقتصادي على الصعيد الداخلي ، وان استمرارية العجز في الموازنة العامة والإعتماد على القروض الخارجية في تمويله قد يؤدي الى حدوث اختلالات اقتصادية على الصعيد الخارجي " والمتمثلة في أعباء خدمة هذا الدين " الى مستويات قد لا يستطيع الإقتصاد تحملها . مما قد يفجر أزمة اقتصادية -غالبا - ما قد يترتب عليها بعض الممارسات والمناحي السلبية من قبل حكومات الدولة المضيفة ، كفرض القيود والإجراءات المعقدة على عملية تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناجمة عن المشروع الإستثماري أو تحويل العملة أو التعامل بها ، بل قد يتعدى ذلك ليشمل التأميم على بعض المشاريع الإستثمارية -سيما الاستراتيجية منها - الأمر الذي سوف يدفع المستثمر للبحث عن أسواق خارجية أخرى تتمتع بمناخ استثماري واستقرار اقتصادي اكثر ملائمة وأقل خطورة يضمن له الاستمرارية والنجاح .

وكما يتضح من الملحق الإحصائي رقم (٢) فقد ارتبط نمو السوق المحلي " مقاساً بنمو عدد السكان في الأردن " بعلاقة طردية و تدفق الاستثمار الخارجي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) ورغم إن هذه النتيجة جاءت متوافقة مع توقعنا المسبق لاتجاه تأثيرها على تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية إلى الأردن إلا أنها فاقت كثيراً توقعنا لدرجة تأثيرها على تلك التدفقات ، حيث إن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة (١%) سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار العربي والأجنبي بنسبة (٤٠,٨٢%) . فكلما زاد عدد أفراد المجتمع المحلي - مع تحسن متوسط دخل الفرد - كلما كبر حجم السوق المحلي و تصاعدت إمكانات المستثمر في الإنتاج والتوزيع الى اكبر عدد ممكن من المستهلكين المحليين. وهذا بحد ذاته يعتبر حافزاً بالنسبة للمستثمر لاقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب المحلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة فسرت نحو (٧٨%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الإستثمار الخارجي) . كما يشير معامل D.W الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي . و يتضح من نتائج التحليل الإحصائي ان قيمة (F) المرتفعة تجعلنا نقبل بوجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع (الإستثمار الخارجي المباشر) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الســـــــادس

النتائـــج والتوصيـــات

أولا : النتائج :

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

١- اثبت الأداء الإقتصادي المتمثل بزيادة الناتج المحلي الحقيقي انه عامل مهم في التأثير على حركة رؤوس الأموال العربية و الأجنبية للأردن كما أظهره معامل المرونة لمتغير النمو الإقتصادي الحقيقي . الأمر الذي يشير الى أهمية تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي لما له من اثر إيجابي لجذب الإستثمارات العربية و الأجنبية .

٢- هنالك اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدم الاستقرار المالي الذي عكسه عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية على حركة رؤوس الأموال العربية و الأجنبية .

٣- ارتبط نمو السوق المحلي " مقاساً بنمو عدد سكان المملكة " وتحسن متوسط دخل الفرد بعلاقة طردية و تدفق الإستثمارات العربية و الأجنبية.

٤- الإستثمار الخارجي المباشر في الأردن كان اكثر تأثراً بطريقة سلبية بالأوضاع الإقتصادية والمالية غير المستقرة عنها من الظروف السياسية على الصعيد الإقليمي للأسباب التالية :

أ-الإستثمار الخارجي المباشر -قيد الدراسة - يعتبر اكثر استقراراً في البلد المضيف من الإستثمار غير المباشر ، لأنه ينطوي على امتلاك المستثمر الأجنبي لموجودات و أصول مادية يصعب تحريكها أو بيعها على المدى القصير . وبالتالي فهو أقل تقلباً من التدفقات المالية المصاحبة للإستثمار في المحفظة المالية خاصة عندما تنشأ حالات من عدم الاستقرار السياسي.

ب-يتمتع الأردن بمناخ سياسي داخلي مستقر رغم المحيط السياسي المضطرب . حيث أن الاستقرار وعدم الاستقرار في الأردن هو أمر نسبي بالقياس لما هو قائم ومحتمل في الأقطار العربية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج-معظم الإستثمارات الخارجية المشتركة في الأردن تعود لأصل عربي وليس لأصل أجنبي . فقد تبين من البحث ان المستثمر العربي كان أقل حساسية من نظيره الأجنبي تجاه الظروف السياسية غير المستقرة التي سادت في المنطقة العربية . ولعل ذلك يعزى بشكل أساسي الى قدرة المستثمر العربي على التأقلم والتكيف مع تلك الظروف والمتغيرات بالإضافة الى قربه وحصوله على معلومات دقيقه حول ما يسود المنطقة من أحداث واختياره للمشروع الناجح . وتجدر الإشارة هنا الى ان حجم الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩) شكلت ما نسبته (٨٣%) من مجمل الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة قيد الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٩) ، أي ان (١٣%) فقط من هذه الاموال تم استثمارها خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢) "وهي الفترة التي شهدت أوضاع سياسية غير مستقرة . في حين يلاحظ ان حجم الإستثمارات العربية كان ينمو بشكل مستقر نسبيا طيلة فترة الدراسة.

٥-لا يزال تدفق الإستثمار الأجنبي محدودا قياسا بحجم الإستثمار المحلي أو الناتج المحلي وحاجة الأردن للموارد المالية ، ومقارنة مع تدفق الإستثمار الأجنبي نحو البلدان النامية الأكثر جذبا لهذا النوع من الإستثمار. ولعل ضعف المركز المالي والإقتصادي للأردن المتمثل بارتفاع العجز المالي والمديونية الخارجية بالإضافة الى تواضع النمو الإقتصادي ومحدودية السوق المحلي كانت من الأسباب التي وقفت عائقا أمام الإستثمارات الأجنبية و حالت دون تدفقها للأردن بشكل فاعل خلال الفترة قيد الدراسة .

٦-إن تبني الأردن لمبدأ الانفتاح والتحرر الإقتصادي والإعتماد على ما يسمى بالتخاصية للتغلب على محدودية السوق المحلي في النصف الثاني من العقد المنصرم ساهم في نمو تدفق الإستثمار العربي و الأجنبي للأردن . علاوة على ذلك فان هذه الفترة اتسمت باتجاه الأردن نحو استبعاد القيود أمام حركة الأموال العربية و الأجنبية ومنح الضمانات والإعفاءات الجمركية والضريبية المختلفة للمستثمر، من خلال إصدار العديد من القوانين الجديدة وإدخال العديد من التعديلات المتعلقة بعملية الإستثمار والتي هدفت بمجملها الى تشجيع الإستثمارات المختلفة وجذبها وفق أسس وضوابط محددة .

٧-معظم الإستثمارات الأجنبية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ تركزت بشكل خاص في المدن المطورة صناعيا والتي تتوافر فيها البنى الارتكازية . ومن هنا فان الإستثمارات الأجنبية لم تسهم في انتشار التنمية بين أقاليم الأردن المختلفة بشكل فاعل كما هو معول عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- توجهت معظم الأموال الأجنبية والعربية - كما أشارت إليه البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة - في نشاطها نحو قطاعي الصناعة والتجارة بالدرجة الأولى.

٩- لا توجد بيانات دقيقة تفصح بوضوح واقع وحجم الإستثمار العربي أو الأجنبي في الأردن سوى البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة وتقرير الإستثمار العالمي.

١٠- يتحدد الإطار العام لمناخ الإستثمار في أي دولة بالعديد من العوامل المؤسسية والإدارية والسياسية والإقتصادية المتداخلة ، ولا بد من أخذ العوامل المذكورة بالاعتبار والتخفيف من آثارها السلبية للوصول الى بيئة استثمارية ناجحة . حيث لا تزال المعوقات ذات الصلة بالمناخ الإستثماري موجودة بعضها يتعلق بمحدودية فرص الإستثمار وصغر حجم السوق المحلي وضعف البنية الارتكازية والبعض الآخر يتعلق بتضارب الصلاحيات بين جهات الاختصاص وبنود القوانين المختلفة ذات العلاقة بعملية الإستثمار.

١١- وخلاصة القول ان مساهمة الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية للأردن لا زال محدودا إلا ان الجهود الراهنة الهادفة الى تطوير الإطار التشريعي وصياغة القوانين الجاذبة وتحديث البنية الأساسية بالإضافة الى تهيئة الإقتصاد الأردني لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة يبعث على التفاؤل بإمكانات جذب المزيد من الإستثمارات العربية والأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : التوصيات:

بناءً على التحليل السابق يمكن التوصل الى التوصيات التالية :

١- إنشاء مؤسسة / هيئة عليا للإستثمار تقوم بما يلي :

أ- التخطيط السليم لاستقطاب الإستثمارات العربية والأجنبية بشكل يلبي احتياجات خطط التنمية ويحقق النهوض الإقتصادي .

ب- توفير البيانات والأرقام الدقيقة حول حجم واتجاهات الإستثمار العربي و الأجنبي في المملكة من حيث القطاعات التي يساهم بها والمناطق التي يوجد فيها والأشكال التي يدخل بها للسوق والوظائف التي يوفرها . حيث لا توجد أرقام واقعية تعكس الحقيقة حول وضع الإستثمار الخارجي بأنواعه المختلفة وهذه تعتبر من أهم المشكلات التي يواجهها الباحثون ومتخذي القرار في مجال الإستثمار .

ج- دراسة فرص الإستثمار المتاحة في الأردن والبحث عن الفرص البديلة ذات التكلفة الأقل والعائد الأكبر .

د- تقديم الاستشارات الإستثمارية .

ه- إنشاء وحدات متخصصة في بلدان مستهدفة من العالم لجذب الإستثمارات وتكثيف الجهود لترويج الأردن استثماريا والمشاركة في الفعاليات الإقتصادية والإستثمارية بهدف جذب المستثمرين وتعريفهم بالبيئة الإستثمارية في الأردن والترويج لفرص الإستثمار .

٢- تفعيل مفهوم " خدمة المكان الواحد " من خلال ربط المؤسسات الإستثمارية المختلفة في المملكة بالهيئة المقترحة لتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وإنهاء المعاناة التي يعانيها جراء تأرجحه بين عدد من القوانين والمؤسسات الإستثمارية والدوائر ذات العلاقة بالإستثمار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تبسيط الإجراءات الادارية المتعلقة بعملية الإستثمار من خلال :

أ- إعادة تأهيل وهيكلة موظفي الأجهزة والدوائر ذات العلاقة بالإستثمار بما يكفل إعطاء صورة مشرفة عن التعامل الرسمي في الأردن .

ب- إزالة التعقيدات الإجرائية ذات الطابع الروتيني وما يصاحب ذلك من استنزاف للوقت والجهد وبذل مزيد من التكاليف .

ج- إزالة تضارب الصلاحيات فيما بين جهات الاختصاص والدوائر ذات العلاقة بالإستثمار .

د- تبسيط كافة الإجراءات الجمركية و تسريعها في مجال التخمين والتخليص ودفع الرسوم وغيرها بما يتواءم مع متطلبات المرحلة القادمة وما يفرضه منطق العولمة .

٤- فيما يتعلق بتحسين الإطار القانوني نوصي بما يلي :

أ- المراجعة الدائمة والمستقرة لمختلف التشريعات الإقتصادية بما يكفل انسجامها مع التطورات الإقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي ويجعلها على درجة كافية من المرونة والواقعية .

ب-تقديم الحوافز والضمانات للإستثمارات الأجنبية على أسس علمية ومدروسة .

ج- الشفافية والوضوح في اللوائح و التشريعات الإستثمارية والضريبية والمالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الإستثمارية منعا للاجتهاد بها .

د- بالرغم من الامتيازات والتسهيلات التي تقررها النصوص القانونية في مجال الإستثمار إلا انه يتوجب تنفيذها تنفيذا سليما على ارض الواقع.

٥- فيما يتعلق بمقومات الإستثمار والبنية الأساسية نوصي بما يلي :

أ- إيلاء أهمية خاصة لإنشاء و إقامة وتوزيع المرافق الأساسية و الخدمات المساندة لممارسة كافة الأنشطة الإستثمارية المختلفة في المملكة من خلال السياسة المالية بما يخدم التنمية الإقتصادية وانتشارها في مختلف أرجاء البلاد لإحداث النقلة المطلوبة في حياة المواطن الأردني .

ب- توجيه المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للأردن نحو المشاريع الإنتاجية ذات المردود العالي والعائد المجزي و / أو لتحسين البنية الارتكازية القائمة .

ج- وضع استراتيجية متكاملة من قبل الحكومة و بالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير نظم المعلومات الإقتصادية وجعلها في خدمة المستثمرين لمواجهة التحديات التي يفرضها عصر العولمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- تطوير وتفعيل دور السوق المالي لما له من اثر بالغ الأهمية في توفير السيولة النقدية والتمويل اللازم للمشروعات الإقتصادية في ألاجلين المتوسط والطويل .

٧- وضع برنامج شمولي لتأهيل الصناعات الأردنية وتطويرها من اجل تمكينها من مواجهة تحديات العولمة والانفتاح الإقتصادي يشمل على مراجعة التشريعات ذات الأثر المباشر على الصناعة وتحديثها واستحداث تشريعات جديدة كفيلة بدعم الصناعة بالإضافة الى إعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية ، تقديم الدعم الفني والمالي لتمكينها بالنهاية من زيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الجودة وتخفيض الأسعار .

٨- استخدام الإستثمارات العربية والأجنبية بصورها المختلفة بصورة كفوءة في قطاعات الإقتصاد المختلفة والتركيز على آثاره التنموية على المديين المتوسط والطويل لا على عوائده على المدى القصير تفاديا لأي مشكلة قد يتعرض لها الإقتصاد الأردني وبالتالي يصعب حلها ، كالإستثمار المفرط و إنفاق المبالغ الطائلة في مشاريع باهظة التكاليف أو المشكوك في جدواها الاجتماعية دون إخضاعه لأي ضوابط .

٩-العمل على تحسين المناخ الإستثماري في إطار من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية .

١٠- في ظل عدم توفر بيانات دقيقة حول حجم الاستثمارات العربية و الأجنبية في الأردن نوصي بضرورة إجراء دراسة ميدانية للتعرف على أهم العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمرين العرب والأجانب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية:

١- ألاتربي ، محمد ، ١٩٧٧ ، مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات دار الثورة للصحافة والنشر ، إصدار النفط والتنمية ، ص ٩٥ .

٢- ابو حمور ، د. محمد ، ٢٠٠١ دور السياسة المالية والإقتصادية في تشجيع الإستثمار مؤتمر فرص الإستثمار وآفاقه في الأردن ، الجلسة الرابعة ، قاعة الندوات ، غرفة تجارة عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ص ١-٢٩ .

٣- ابو قحف ، د. عبد السلام ، ١٩٩١ ، اقتصاديات الإستثمار الدولي ، الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية .

٤- بن حسين ، د. ناجي ، ٢٠٠١ ، واقع و آفاق تطوير الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية في ضل العولمة ، المؤتمر العلمي الثاني حول : أهمية الإستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الإقتصاد الأردني ، جامعة اربد الأهلية ، اربد ، الأردن ، ص ٣-٨ .

٥- البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .

٦- باطويح ، محمد ، ٢٠٠ ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دراسة لجانب من محنة الأمة في ظل نظام كوني جديد ، بحث مقدم في إطار ملتقى جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن ، ٨-١٠ أوت .

٧- تليلان ، أسامة ، ٢٠٠٠ ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، ط١ ، وزارة الثقافة ، عمان ، ألاردن .

٨- جرادات ، حمزة ، ١٩٩٤ ، برامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

٩- دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، الحاسبة الإلكترونية ، عمان ، الأردن .

١٠- دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- السيد علي ، عبد المنعم ، وفتح الله ، سعد ، ٢٠٠١ ، الإستثمار الأجنبي في الأردن حجمه وهيكله واتجاهاته وآثاره التنموية ، المؤتمر العلمي الثاني حول : أهمية الإستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الإقتصاد الأردني ، جامعة اربد الأهلية ، اربد ، الأردن.
١٢- العزام ، نضال ، ١٩٩٤ ، محددات الطلب على الإستثمارات الأجنبية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .
١٣- عطية ، خليل ، ٢٠٠١ ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية ، المؤتمر العلمي الثاني حول : أهمية الإستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الإقتصاد الأردني جامعة اربد الأهلية ، اربد ، الأردن ص ٢٣، .
١٤- الفار ، د. عبدالواحد ، ١٩٧٢ ، الإستثمارات الأجنبية ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩ .
١٥- قانون التخاصية رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ .
١٦- قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ والانظمة الصادرة بموجبة .
١٧- قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٥ .
١٨- قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبة .
١٩- قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ .
٢٠- الكساسبة ، د. حمد ، ١٩٩٤ ، السياسات الإقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الإستثمار في الأردن ، في ، الإقتصاد الأردني المشكلات والآفاق ، تحرير مصطفى الحمارنة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ، ص ٤٦٨-٤٩٣ .
٢١- الكسواني ، د. يعقوب ، ١٩٩٨ ، الخصخصة في الاردن والتكييف الاجتماعي لها ، ورقة مقدمة إلى ندوة " التخاصية في الأردن ما لها وما عليها " نظمتها نقابة المهندسين ونقابة المقاولين ، عبدون ، الأردن ص ١٦-٢٨ .
٢٢- لطايفة ، امجد ، ١٩٩٦ ، الإستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الإقتصادية في الأردن ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن.
٢٣- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، ٢٠٠٠ ، تقرير مناخ الإستثمار في البلدان العربية ، دولة الكويت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ، دليل المستثمر ، عمان ، الأردن .
٢٥- مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ، نشرة دورية ربعيه ، الزرقاء ، العدد الثامن ، آذار ٢٠٠١ .
٢٦- مؤسسة تشجيع الإستثمار ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .
٢٧- مؤسسة تشجيع الإستثمار ، منشورات حول المدن الصناعية المؤهلة في الأردن ، عمان ، الأردن .
٢٨- المسيبلي ، لبنى ، ٢٠٠٠ ، دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية ، حالة اليمن ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
٢٩- المومني ، رياض ، ١٩٨٧ ، الرأس مال الأجنبي (القروض والمساعدات) و أثره على التنمية الإقتصادية في الأردن ، أبحاث اليرموك ، المجلد الثالث ، العدد الثاني .
٣٠- النجار ، فريد ، ٢٠٠٠ ، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ص ٢٣ .
٣١- الهيئة التنفيذية للتخاصية ، نشرة إعلامية حول أخبار التخاصية ، عمان ، الأردن ، العدد ٩ ، شباط ٢٠٠١ .
٣٢- وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المعلومات والحاسوب ، عمان ، الأردن .
٣٣- وزارة المالية ، النشرة الشهرية ، أعداد مختلفة ، عمان ، الأردن .
٣٤- الوظائفي ، مازن ، ٢٠٠١ ، الإصلاح التشريعي والتنظيمي في سوق راس المال الوطني ودوره في جذب الإستثمارات ، المؤتمر العلمي الثاني حول : أهمية الإستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الإقتصاد الأردني ، جامعة اربد الأهلية ، اربد ، الأردن ص ،٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع الإنجليزية:

1- Baliga , B . R . 1984 , World - Views and multinational corporations : Investments in the less developed countries , Columbia , Journal of world business , pp . 80-84 .

2- Balasubramanyam , V.N and Sapsford , 1995 , Foreign Direct Investment and Growth In EP and IS countries , The Economic journal , Vol 106 , No 434 .

3- Biersteker , T . J . 1978 , Distortion or development : Contending perspectives on the multinational corporations , Cambridge , The M T T Press , pp . 1-26 .

4- Chen , Chung , 1995 , The Role of Foreign Direct Investment in China's post – 1978 , Economic Development World , Vol 23 , No4 .

5- Carr , D . W. 1979 , Foreign investment and development in Egypt , NEWW YORK , Pragre publishers , pp . 3-5 .

6- Frank , I . 1981 , Foreign enterprise world wide , Economic impact , NO . 1 , PP . 8-17 .

7- Freeman , O . L . and Person , W . 1981 , Multinational companies : Some factors and figures , Economic Impact , NO. 34 , PP . 47-53 .

8- Hood , N . and Young , S . 1981 , The economics of multinational enterprise , Essex - U . K : Longman Group LTD , P . 47 .

9- Imoisili , I . C . 1978 , Key success factors in multinational and indiginous companies in Nigeria : A comparative analysis , Columbia Journal of world business , VOL . X I I I , NO . 3 , P . 40-50 .

10- Kolde , E.J . 1968 , International business enterprise , London , Prentice-Hall , inc , P . 260 .

11- Livingstone , J.M. 1974 , The international enterprise , London , ABP , P . 101 .

12- Mikesell , R . 1981 , Effects of direct foreign investment on development , Economic impact , NO . 35 , PP . 35-41 .

13- Starke , J.E. 1966 , The convention of 1965 on the settlements of investments , Disputes between states and nations of the other states , protection and encouragement of the private foreign investment , Canberra , p . 13 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- Stoever , W . A . 1982 , Endowments , priorities and policies : Formulation of developing country policy toward foreign investment , Columbia . Journal of world business, VOL . X V I I , NO . 3 , P . 6 .
15- Terpstra , V . 1981 , International marketing , Tokyo , Holl - Sounders , p . 331 .
16- Thunell , L . H . 1977 , Political risks in international business : Investment behavior of multinational corporations , NEW YORK , Praeger pub . inc . pp . 17-76 .
17- Veron , R . and Wells , L . T . 1981 , Manager in the international economic , 4 th ed , Engle wood cliffs , prentice - Hall , inc , pp . 138-144 .
18- Walsh , L . S . 1983 , International marketing , ply month ; M and E Hand books ltd , p . 77 .
19- World investment report, 1995 , Transnational corporations and Competitiveness, New York and Geneva, UNITED NATIONS.
20- World investment report, 2000 , Gross - border mergers and acquisitions and development , New York and Geneva , UNITED NATIONS .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الإحصائي رقم (١)

البيانات الداخلة في الدالة المقدرة إحصائيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي / بالأسعار الثابتة ١٩٨٥ (بالمليون دينار)	عدد سكان المملكة / بالألف نسمة	عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية (بالمليون دينار)	الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (عربي + غير عربي) (بالدينار الأردني)
1982	1911.3	2409	-331.4	1414781
1983	1955.8	2502	-302.4	4562042
1984	2042.7	2599	-296.2	1473831
1985	2020.2	2700	-346.4	2774472
1986	2161.9	2805	-454.1	18470716
1987	2224.5	2914	-416.7	308222
1988	2183.3	3027	-488.1	8538413
1989	1889.6	3144	-508.5	2527738
1990	1908	3468	-346.2	24785493
1991	1951.9	3701	-347.5	11137147
1992	2283.7	3844	-151.3	53153458
1993	2417	3993	-168.6	63739267
1994	2601.5	4139	-226	43968490
1995	2702.2	4291	-256.7	59581304
1996	2729.6	4444	-287.8	49836453
1997	2764.5	4600	-536.2	58615969
1998	2811.5	4756	-558.6	47268578
1999	2856.5	4900	-422.1	91584018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الاحصائي رقم ٢

نتائج تقدير أثر العوامل الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن

Model Summary

Model	R	R . square	Adjusted R square	Std . Error of the Estimate	Durbin – Watson
١	٠,٨٨١٥	٠,٧٨	٠,٧١	٠,٩٥١	2.06

Analysis of variance:

Model	Sum of square	df	Mean square	F	Sig .
Regression	٤٤,١٩	٣	١٤,٧٢٩	١٦,٣	0.00
Residual	١٢,٦٧	١٤	٠,٩٠٤		
Total	٥٦,٨٦	١٧	١٥,٦٣٣		

Variables in the Equation ;

Model	Unstandaridized Coefficients		standaridized Coefficients	T	Sig.
	B	Std . Error	Beta		
(constant)	١٩,٧٤٥٥٩١ -	١١,٣٨٨٦٦١	-	١,٧٣٣٧٩٣٩ -	٠,١٠٤٩
LogRGDP	٤,١٣٨	١,٣٨٢٧٠٢	٠,٥٥١٨٣٢١٢	٢,٩٩٣١٨٥١	٠,٠٠٩٦
Log RB.D	- ١,٠٢٧	٠,٣٧٦٦٩٣	٠,٤٤٨٣٢٤٨٨ -	٢,٧٢٧٠٣٥٤ -	٠,٠١٦٣
G . Pop	٤٠,٨١٥	١٣,٢٧٩٥١٥	٠,٤٦٨٤٠٣١٣	٣,٠٧٣٦٠٣٢	٠,٠٠٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق الإحصائي رقم (٣)
رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات
خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

قطري	بريطاني	باكستاني	فلسطيني	هولندي	عراقي٠	كويتي	هندي	نمساوي	مصري
3000	-4000	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	10000	0	0	0	0	0	0	0
0	0	-10000	2646	31379391	0	0	0	0	0
0	0	51625	0	0	14500	-600	176625	3600	0
1300	0	0	0	0	0	0	0	69065 4	1400
100	0	0	0	0	334	5194	0	0	0
0	24740	0	19910	0	-334	100	0	0	0
0	0	0	51080	294000	2450	49000	0	0	0
0	1050000	5500	162910	10000	1305000	58260	0	0	0
0	150039	0	114000	0	-2450	-5000	0	0	0
0	224961	0	0	25000	0	0	0	0	0
1500	25000	0	0	0	2012500	293550	0	0	0
0	0	0	30000	0	0	0	0	0	0
2700	0	0	-2300	0	200000	591850	0	30000	0
1000	0	0	4555	0	10000	0	0	0	0
0	514500	0	3200	0	522450	-253850	0	0	100000
500	0	0	34285	0	976910	505000	0	0	152800

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18000	0	0	1000	-522210	0	163112	0	0	0
73000	0	0	80000	3543100	25000	80275	0	-125000	0
265000	0	-176625	-199225	582460	-10000	3156	-51625	0	7250
361330	0	140000	1037600	2146000	0	33332	0	0	9500
905000	0	115000	63750	1725190	0	578019	20000	296200	0
270000	0	23163000	193542	5606392	0	2601162	15000	247786	39500
1866375	0	133000	230000	4871700	0	624500	570000	1544997	113250
323499	0	4278391	1400000	7156390	0	185851	-100000	1459997	57834
490000	-30000	6924695	2416350	6298075	120000	304026	200000	2010550	97894
1356000	116000	4980682	-200000	5308341	6256058	768335	-149000	1314697	0
808702	210000	3276698	257900	3376967	4159807	1782247	290000	6473000	-21750
505961	0	3582534	1320517	5853021	8187501	1593937	90000	4922091	257663
1305538	831200	910000	2709625	5851918	22617141	3996275	400000	1325000	56382
8802605	1851454	47504000	10554563	56838704	73063898	13134513	1341500	21454558	627623

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٣)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

ايطالي	امريكي	سعودي	كوريا ج.	صيني (شع)	سويسري	امارتي	ايراني	ياباني	الماني
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
36000	249600	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1400	275000	49000	0	100500	0	0	0	0
0	59478	0	0	10000	0	199	1500	7500	18000
0	2450	23001	0	35000	139000	0	10000	0	73500
0	10000	72500	0	-35000	30000	0	7350	0	32000
0	-1400	0	0	0	0	500	0	0	0
0	-9800	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	447750	0	0	825	9375	0	0	0
0	16418	0	0	0	102900	0	0	0	100000
0	572	2891901	0	0	0	6375	0	0	100000
0	0	11388	0	0	0	0	0	0	196000
0	26750	181622	0	0	0	0	0	0	0
0	0	15199475	0	0	0	0	0	0	96000
0	0	0	0	0	0	0	0	0	73500
0	227500	186550	0	0	0	0	0	0	50000
0	31500	1135667	0	0	3300	0	0	0	0
0	13090	17488501	0	0	0	0	33500	38700	73000
0	1178625	526452	0	0	-39000	0	-10500	0	0
0	64910	4164746	0	0	0	15300	50000	10036800	55000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

150006	0	10000	405000	0	200000	0	2571250	426485	725000
1432005	0	0	1205000	60000	0	0	3157650	10967640	575000
463500	9436800	0	2300000	95080	0	0	14749001	2359000	1730000
0	0	-3150	-200000	90000	0	0	11477394	7734965	100000
166300	0	2500	413700	266125	2500	50500	5673255	4803500	2500
445000	0	50000	257150	10000	50000	0	8660453	2899719	200000
9620	0	0	1450000	290500	0	100000	8342976	24689624	350000
3533431	19519800	151200	5862599	2004950	262500	19950	97236532	55752026	3718500

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٣)
رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات
خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

جيبوتي	بحريني	سوداني	ليبي	فنزويلي	استرالي	تركي	يمني	يوغسلافي	تشيلي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
500	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1000000	325000	10000	2102	50000	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	5000	0	0	0
1666	0	0	0	150000	0	0	218062	100000	100000
-1666	2490000	0	133333	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	2500	0	0	0	0	0	0	0	0
25000	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	15000	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	-100000
2100	0	0	0	0	0	30000	0	0	0
0	0	0	0	0	0	6000	10000	0	0
0	0	0	35000	0	0	40000	0	0	0
250	0	0	0	0	0	145000	15000	0	0
0	69000	0	35000	0	0	121000	30000	0	0
15000	0	200000	100000	0	0	115000	0	0	0
750	41060000	0	0	0	0	0	0	0	0
2000	0	0	0	50000	0	0	140000	0	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0	100000	5000	10000	0	0	0	60000	0	0
-250	0	0	-100000	100000	0	2512036	10000	0	0
0	100000	2500	-86000	0	70000	4813700	200000	0	0
0	50000	150000	100000	50000	175000	150000	100062	0	0
0	69006	325000	300000	0	0	1563700	0	0	0
45350	44940506	1007500	537333	352102	295000	9516436	783124	100000	0

تابع ملحق رقم (٣)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات

خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

بنمي	اسباني	كلومبية	سويدي	بلجيكي	عماني	قبرصي	ماليزي	تايواني	امريكية اخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
749500	0	0	0	0	0	0	0	0	0
-400000	60000	60000	80000	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	30000	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	25000	122500	0	0	0
180000	0	0	0	0	0	0	500	0	0

www.manaraa.com

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	2216715	0	588422	0	0	0	0	0	0
30000	0	0	0	0	0	0	0	0	741500
0	400000	0	0	0	0	0	0	0	0
0	283211	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	130000	32375	0	0	0	0	-60000
0	2016596	0	100000	23250	0	0	0	0	-75000
0	61000	0	400751	0	0	0	0	0	60000
0	-1461139	202450	105000	354000	0	0	0	200000	0
0	9047	0	350000	0	6300	0	0	0	0
0	15000	0	713673	56000	0	10000	-60000	11000	149500
0	0	0	0	354000	3300	100000	0	-6000	0
0	0	0	55000	50000	0	0	0	-202000	60000
30000	3540431	202950	2565346	894625	39600	190000	0	63000	1405500

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٣)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات

خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

ايرلندي	برازيلي	اوروبية اخرى	هنغاري	اذربيجاني	اوكراني	كوري (ش)	روسي	الجزائر	لوكسمبرغ
0	0	0	0					0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	625000
0	0	0	0	0	0	0	370000	109	0
0	0	0	0	10666	200000	200000	415108	0	0
0	2500	100000	7500	0	998334	600100	301800	0	0
50000	0	0	0	4000	0	0	55000	109	0
0	0	0	0	0	0	0	5000	0	125000
0	0	0	0	0	0	-57125	72500	15000	12600000
0	0	0	0	0	-375	0	7000	0	300000

www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٣)
رؤوس الأموال الأجنبية (عربية + غير عربية) موزعة جغرافيا المستثمرة في الشركات
خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٩)

إسرائيل	جامعة الدول العربية	غانا	اثيوبيا	ارجنتيني	هونغ كونغ	اندونسيسيا
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
1000000	312500	46000	0	0	0	0
103500	0	20000	2500	0	0	0
365270	0	0	0	0	0	0
300000	0	0	0	75000	150000	50000
1768770	312500	66000	2500	75000	150000	50000

www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربي + غير عربي) المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة جغرافيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

السعودية	لبنان	اليمن	مصر	العراق	ليبيا	اسيويةاخرى	الدنمارك	الصين الشعبية	غوابيمالا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	1000	0	0	0	0	0	0	0	0
500	300	300	0	0	0	0	0	0	0
0	10000	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	450	0	0	0	0	0	0
0	5000	0	0	5000	5000	500	5000	0	0
0	5000	0	0	0	0	0	0	5000	0
0	-5000	0	1000	0	0	0	0	0	0
0	0	0	200	0	0	0	0	0	70
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	32000	0	0	0	30000	0
0	0	0	0	0	-5000	0	0	0	0
0	0	0	0	68000	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
200000	0	0	2700	0	0	0	0	0	0
0	0	0	4000	0	0	0	0	0	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0	0	0	0	0	16000	0	0	0	0
0	0	0	0	0	20000	0	0	0	0
0	50000	0	0	0	243000	7000	0	0	0
0	0	0	0	0	124000	120000	0	30000	0
0	0	0	0	0	301000	41000	0	0	0
0	0	0	0	400000	665320	510000	0	80000	0
50000	0	0	0	150000	1027475	504000	0	90000	0
	30000	0	0	0	1157000	661000	0	459000	35000
0	0	0	0	0	1157500	706000	100000	100000	0
0	20000	0	0	0	700000	161000	0	50000	70000
0	0	50000	0	-150000	473000	639000	50000	50000	50000
0	50000	0	0	50000	590000	1500000	-100000	150000	50000
50070	185000	55000	500	450000	6579295	4857350	50300	1025300	405500

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (4)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربي + غير عربي) المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة جغرافيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

إيران	السودان	الباكستان	الفلبين	الجزائر	المانيا	كندا	المغرب	تركيا	ايطاليا
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30000	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	75000	50000	1000	0	0	0	0	0	0
51000	0	0	0	30000	50000	0	0	0	0
100000	50000	0	0	50000	0	100000	0	0	0
0	0	100000	0	0	0	0	100000	100000	100000
0	0	0	0	0	0	100000	0	0	0
50000	50000	0	0	0	0	0	0	0	-50000
0	0	0	0	0	50000	0	0	100000	50000
100000	175000	150000	1000	80000	100000	200000	100000	200000	100000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع ملحق رقم (٤)

رؤوس الأموال الأجنبية (عربي + غير عربي) المستثمرة في المؤسسات الفردية موزعة جغرافيا خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٩)

الفترة الدولة	موريتانيا	البحرين	النمسا	روسيا	أمريكا	بنغلادش	بريطانيا
1970	0	0	0	0	0	0	0
1971	0	0	0	0	0	0	0
1972	0	0	0	0	0	0	0
1973	0	0	0	0	0	0	0
1974	0	0	0	0	0	0	0
1975	0	0	0	0	0	0	0
1976	0	0	0	0	0	0	0
1977	0	0	0	0	0	0	0
1978	0	0	0	0	0	0	0
1979	0	0	0	0	0	0	0
1980	0	0	0	0	0	0	0
1981	0	0	0	0	0	0	0
1982	0	0	0	0	0	0	0
1983	0	0	0	0	0	0	0
1984	0	0	0	0	0	0	0
1985	0	0	0	0	0	0	0
1986	0	0	0	0	0	0	0
1987	0	0	0	0	0	0	0
1988	0	0	0	0	0	0	0
1989	0	0	0	0	0	0	0
1990	0	0	0	0	0	0	0
1991	0	0	0	0	0	0	0
1992	0	0	0	0	0	0	0
1993	0	0	0	0	0	0	0
1994	0	0	0	0	0	0	0
1995	0	0	0	0	0	0	0
1996	0	0	0	0	0	0	0
1997	500	0	0	0	0	0	0
1998	0	100000	50000	50000	250000	0	0
1999	500	250000	0	0	300000	100000	50000
المجموع	1000	350000	50000	50000	550000	100000	50000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Foreign Investment in Jordan : Scope & Determinates for the period (1970 – 1999)

Prepared by :
Emad Fayez Ameen Agha

Supervised by :
Prof. Ismaeel Abdulrahman

Abstract

The aim of this study is to identify the obstacles that face foreign investors in Jordan , and to propose some practical's suggestions to supersede these obstacles.

This study had mainly depended on a standard model to diagnose the political and economic variables that affect the flow of foreign investment into Jordan.

The model parameters were estimated by using econometrics methods.

The results of the statistical analysis revealed that there is a positive relationship between Real Gross Domestic Product (RGDP) , Domestic Market Growth (DMG) related to the Kingdom population growth and the foreign investment flow into Jordan . The results of t–test had also indicated that the financial instability related to the government budget deficit is negatively related with foreign investment flow in Jordan.

Among the recommendations suggested by this study are : activating the “Comprehensive Service Center (CSC)” concept , by merging all institutions dealing with investment issues in a single institution such as “ Higher Investment Commission “, in order to unify the institutions that the foreign investor deals with, and to stop his suffering resulted from dealing with many investment institutions and laws, and to revise all the economical and commercial laws and procedures in a way to have flexible and realistic laws that suite the economical development here and abroad ; adding to other recommendations.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com